

بيروت - الاثنين ٢٧/٨/١٩٧٣ - العدد ٦٣٤ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا

مناقشة مختلف ...
من مشاريع الدولة الفلس...
داخل حركة المقاوم...

كل الجهود لتنفيذ
الاضراب العمالي العام
ولأنجاح مظاهرة الاحزاب

حكام الاردن
وسياسة «الانفتاح العربي»

دائما ، وعلى امتداد تاريخ حكم الملك حسين يبطش بالقوى الوطنية ويتآمر على حركة التحرر العربية ليبقى الاردن صمام امن خلفي لاسرائيل وقاعدة للامبريالية والثورة المضادة . ومقابل هذه المذابح والمؤامرات يرضى الحكم الهاشمي بفترة من العزلة العربية ، وعندما تزداد عزلته ويشتد الحصار حوله ونهب عليه عواصف سياسية ونضالية بارزة ... يتظاهر حكام عمان « باعلان التوبة » « والرغبة في اعادة العلاقات العربية الى مجراها الطبيعي » .. هكذا فعلوا مع الجمهورية العربية المتحدة عندما اعلن الملك « توبته الرمضانية » الشهيرة وبعد بضعة اشهر اتضح انه ضالع في الردة الانفصالية الرجعية لسوريا . والآن يتظاهر حكام عمان « باعلان التوبة » مع مصر وسوريا، فلماذا ومن اجل ماذا دعوتهم الى هذا « الانفتاح العربي » !!؟

لم تجر الرياح كما تشتهي سفن الرجعية الهاشمية خلال السنوات الثلاث الماضية بعد مذابح ايلول ، رغم التنفيذ الدقيق لخطة ضرب الثورة الفلسطينية ومصادرة حقوق شعب فلسطين في الاردن ، وطعن شعوب الامة العربية في صراعها مع اسرائيل والامبريالية الامريكية .وكان الملك حسين يتوقع من شركائه تنفيذ التزاماتهم بتسهيل عقد صفقةالتسوية والصلح المنفردة او امرار مشروع المملكة المتحدة ، وطال انتظاره ... الى ان وجد حكمه في مهب الريح نتيجة سلسلة من التطورات منذ ايلول وحتى الان . ومن هنا بدأت عمان تعزف نغمة «الانفتاح العربي». ويمكن تلخيص ابرز هذه التطورات بما يلي :

● صمود الثورة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها . وكان فشل حملة ايار الدامية لضرب الثورة في لبنان دليلا ساطعا على قدرات الثورة وتطورها السياسيوالقتالي والتنظيمي . وهنا تبدد الكثير من الاوهام التي علقها حكام عمان على مذابح ايلول ٧٠ وتموز ٧١ ، وظهر بوضوح التفاف الشعب الفلسطيني بكامل طبقاته الوطنية حول الثورة التييعتبرها الممثل الشرعي الوحيد له وحقه في مواصلة صراعه مع العدو وتقرير مصيره بنفسه . وكان لصوت جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة والتفافه حول الثورة واستنكاره حملة ايار تأثير مرعب على حكام عمان ، اذ تأكد لهم فشل كل محاولات رشوة شعب الاراضي المحتلة بمشروع المملكة المتحدة او ارهابه .

● بدء النهوض الوطني في الاراضي المحتلة من اجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وقد كانت العمليات المسلحة والاحتجاجات على استشهاد القادة الثلاثة، وعلى حملة ايار ، والاضراب العام في ٥ حزيران ٧٣ عناوين بارزة لهذا النهوض .

ثم جاءت وثيقة القوى والشخصيات الوطنية والنقابية والاجتماعية الى دورة مجلس الامن في حزيران الماضي ، لتعبر بوضوح عن موقف جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم الملك حسين ومشروع المملكة الهاشمية او المتحدة ، فقد اكدت الوثيقة عدالة الصراع من اجل طرد الاحتلال ، ورفض اي حضور مادي وسياسي لحكم الملك حسين مهما كانت صيغته السياسية والتنظيمية (مملكة هاشمية او متحدة) ، والاصرار على حق تقرير المصير للشعب فيالاراضي المحتلة والسيادة الفلسطينية على الاراضي الوطنية .

● تعزيز المواقع السياسية لحركة المقاومة في صفوف شعوب الامة العربية وحركتها التقدمية وفي صفوف الحركة الشيوعية والتقدمية العالمية واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في صراعه من اجل التحرير وحق تقرير المصير .

● وصول جميع اطراف الصراع العربية والعالمية الى نتيجة محددة – رغم التباين في مواقف كل طرف – تقول بانه « لا يمكن حل ازمة الصراع العربي – الاسرائيلي بمعزل عن ايجاد حل لمشكلة الشعبالفلسطيني» وبقي الملك حسين واسرائيل فقط في موقع الرفض المطلق للشخصية الفلسطينية واية حقوق وطنية لشعب فلسطين « ففلسطين كانت في الماضي أصبح جزء منها اسرائيل والجزء الاخر الاردن » كما يرى حكام عمان وتل ابيب .

● المأزق العام الذي يعيشه حكام عمان بعد مذابح ايلول بدءا من الحصار الفلسطيني الكامل باستثناء فئة قليلة من البرجوازية الكبيرة في عمان والضفة الغربية ، مرورا بالعزلة الشعبية العربية ، وبالعزلة العربية الرسمية نسبيا او انقطاع الاموال الليبية والكويتية ، وانتهاء بتجميد صفقة التصفية المنفردة ، نظرا لمواصلة اسرائيل تنفيذ برنامجها الخاص في التهويد والالحاق بالاراضي المحتلة ...

● وجاءت تصريحات الزيات وبورقيبة، وخاصة بورقيبة حول الدولة الفلسطينية ليثير تساؤلات حادة في عمان تضع مصير النظام الهاشمي موضع بحث ومناقشة . فهذه التصريحات تحمل بالتأكيد تنازلا جديدا لصالح اسرائيل ولكنها بذات الوقت تشير الى نظرية اطراف الصراع القائلة « بأن لا حل بدون حل مشكلة الشعب الفلسطيني » .

امام جميع هذه التطورات اخذ الملك حسين يتلمس خطورة المحافظة على عزلته ، وهو يعلم انه اذا فقد تمثيله للشعب الفلسطيني فقد مبرر وجوده ونظامه ، وهذا هو محور الصراع الاساسي بينه وبين الثورة الفلسطينية ، فهو يريد القضاء على الثورة ليبقى « ممثلا وناطقا أوحد باسم الشعب الفلسطيني » ويبقى ممسكا بالدجاجة التي «تبيض له ذهبا » حيث تنهال عليه الاموال الامبريالية لمتابعة قمع الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية حتى يبقى الاردن قاعدة استراتيجية للامبريالية في المنطقة ، وصمام امن خلفي لاسرائيل ، وحيث تنهال عليه الاموال العربية « باسم الصمود » ويوظفها الحكم في قمع شعبفلسطين وحركته التحررية .

لهذه العوامل مجتمعة كانتمبادرة الملك حسين بالدعوة الى « الانفتاح العربي »

ماذا يريد الملك في المرحلة الراهنة ؟

ان الملك حسين يعلم جيدا وواثق تماما انه لن يخسر شيئا من دعوته لفك العزلة عن حكمه ، بل سيربح الكثير .. والخسارة في هذه اللعبة ستكون من نصيب الاخرين ، وتجارب الماضي والحاضر ادلة قاطعة علىهذا كله .

ان نجاح الملك حسين بفك العزلة عن حكمه تحت شعار « الانفتاح العربي » يحقق له ما يلي :

● يطرح نفسه من جديد قوة مقررة في مجموع تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي، بعد أن تم حشره في زاوية ضيقة ، وهذا يفتح له من جديد الطريق لاعتبار نظامه ناطقا باسم شعب فلسطين في الاردن والاراضي المحتلة وممثلا لهذا الشعب !

● تطويق الدعوات العربية التي تعتبر المقاومة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين ، والدعوات التي تقول بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . في هذه المرحلة وعلى المدى الاستراتيجي العام .

ان حجر الزاوية في سياسة الملك حسين هو ادعاء الوصاية على مصير شعب فلسطين وتمثيله وبكافة وسائل القمع (من عام ٤٨ – ٦٧ ، مذابح ايلول وتموز ، العداء الثابت لحركة شعب فلسطين) والرشوة (المادية للعملاء ، السياسية كمشروع المملكة المتحدة) والتضليل (ادعاء الحرص على القضية الفلسطينية .. الخ) . فهذه الوصايةوالتمثيل هي التي تشكل المبرر الاساسي للنظام الهاشمي ومصدر المال الدائم من الامبريالية، او من الدول العربية باسم الصمود امام العدو الصهيوني .

● اعادة ضخ الاموال العربية في طاحونة القمع الهاشمي للشعبين الفلسطيني والاردني، بعد ان اوقفت ليبيا والكويت الدفع اثر مذابح ايلول .

● تقديم حكم الملك حسين « بعبارة الانفتاح العربي » الى شعب فلسطين عامة وفي الاراضي المحتلة خاصة ، وبهذا تتم من جديد عملية « تجميل وغندرة لوجه النظام القبيح » امام شعب فلسطين وشعوب الامة العربية .

● فك العزلة الرسمية العربية عن عمان واعطائه قدرة اكبر على الحركة في المنطقة العربية .

هذا ما يريده ويربحه الملك حسين من التستر وراء سياسة « الانفتاح» وبهذا تكسب اسرائيل ايضا لانها تعلم جيدا اين يقف حكام عمان بالنتيجة .

ماذا يقدم الملك حسين مقابل أرباحه من الانفتاح ؟

يمكننا ان نقرر بكل ثقة « لاشيء»، والدليل مجرى مباحثات الخولي – الرفاعي في القاهرة وعمان ودمشق .. فقد اوضح الملك حسين « حدود الانفتاح » بهذه النقاط : عودة للعمل العربي السياسي المشترك ، عودة للجبهة الشرقية محصورة بقوات اردنية ، عودة العلاقات الدبلوماسية وعودة الاموال العربية . وهذا ما تؤكده معلومات « الحرية » وما اشارت له الاهرام القاهرية في ١٥ – ٨ – ٧٣ . وعندما اشارت الصحف المصرية الى ان مباحثات الخولي في عمان تناولت مشروع المملكه المتحده والعلاقات مع المقاومة الفلسطينية بجانب القضايا الاخرى ، بادر عبد المنعم الرفاعي فورا الى نفي اي بحث في موضوع علاقة الاردن بالمقاومة او مشروع المملكة المتحدة (١٠ – ٨) .

ان موقف الحكم الاردني من الانفتاح هو في حدود عدم تكريس العزلة والقطيعة مع مصر وسوريا للحصول على الاهداف المباشرة والراهنة المذكورة دون ان يترتب على هذا الانفتاح اية التزامات سياسية أو عسكرية جدية على النظام، والتي من الممكن ان تفقده اي موقع مهما كأن جزئيا من المواقع التي يقف عليها منذ ايلول ٧٠ حتى الان . ولذا فهو يرفض اي حديث عن المقاومة الفلسطينية او تحديد من يمثل شعب فلسطين أو مشروع المملكة المتحدة.

اما الحديث عن احياء الجبهة الشرقية فهو ليس بأكثر من مدخل للوصول الى الاهداف المطلوبة ، فالنظام بتركيبه السياسي والطبقي والرجعي وبعلاقته الاستراتيجية المصيريه بأمريكا ، ودوره التاريخي والراهن في العداء المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية يحدد رفضه للمساهمة في اي صراع مع العدو ، وطالما انه « سيد » الجبهة الشرقية ، فهو يعلم الحدود الشكليه لمسأله « احياء الجبهة الشرقية » .

★★★

ان محصلة سياسة حكام عمان تتطلب تشديد الصراع لمزيد من تضييق الخناق عليها لا منحها صكوك غفران تتمنطق بها لمتابعة دورها الخياني الشهير والثابت ، وهذا يفترض قطع الطريق على تكتيكات حكام عمان وتعريتها وفرض المقاطعة الكاملة على الحكم الهاشمي ، وتقديم المساندة الفعالة للثورة الفلسطينية لمواصلة كفاحها ضد العدو الصهيوني، وارغام عمان على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه فيالصراع ضد الاحتلال من الاردن ، حقه في تقرير مصيره ، رفع يد الملك حسين ومشاريعه عن رقاب شعب فلسطين.

مرة اخرى لا حاجة « لتوبة رمضانية » مزيفة ، فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين .. فكم اذا زاد عدد اللدغات عن الالاف !

دفاع «الهدف» عن الجيش الأحمر الياباني ليس هو المسألة !

في عددها الصادر بتاريخ ١٨ اب ١٩٧٣ نشرت المجلة اللبنانية التقدمية « الهدف » مقالا بعنوان : « لم نقرأ هذا في نداء الوطن ولا في الحوادث وانما في مجلة الحرية » .

وتطرقت الهدف في مقالها الى فقرة صغيرة من مقال نشرته الحرية حول اختطاف الطائرة اليابانية وتفجيرها في بنغازي بعد أن فشلت الجهة التي نفذت الاختطاف في تحقيق أهداف العملية ، التي أدانتها منظمة التحرير الفلسطينية وادانتها « الحرية » أيضا كعملية قرصنة محدودة الافق السياسي . وفي سياق تحديد الموقف من تلك العملية تعرضت « الحرية » بالنقد القائمين على عملية الاختطاف ، الذين يستريحون كما قال المقال،

لاستبدال التضامن الاممي العادل مع النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ببعض المناورات التي تنظمها بعض الفرق الفوضوية في بعض الجامعات اليابانية .

وجاء مقال « الهدف » مفرطا في الدفاع عن الجيش الاحمر الياباني ، ومذكرا بنضالاته « كفصيل ثوري شيوعي » ضد الطغيان الامبريالي وضد الاستغلال والاضطهاد .

وبصرف النظر الان عن اعتبار الجيش الاحمر الياباني فصيلا شيوعيا ثوريا أم غير ذلك ، فان مقال « الهدف » قد تجاهل المسألة الجوهرية المختلف عليها ، وهي عملية الاختطاف وضررها بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ، وركز بدلا عن ذلك على مسألة هامشية ، ويقينا اننا لو كنا ندرك أهمية الموقف من بعض « الفرق الفوضوية في بعض الجامعات اليابانية » وأولويته على المسألة الجوهرية المختلف حولها مع مجلة « الهدف »،

لما أشرنا اليه على الاطلاق . فالمسألة ليست هنا بالتحديد ، واذا كان الاعتراف بنضالات الجيش الاحمر الياباني ضد الوجود العسكري الاميركي وضد الاستغلال والاضطهاد يحل عقدة التمييز أو عدمه بين « نداء الوطن » و « الحوادث » من جهة و« الحرية» من جهة اخرى فلسنا أمام اختيارات متعددة.

ولكن هل هذه هي المشكلة ؟ طبعا لا ، وهذا ما ندركه ، أو ما يجب على « الهدف » أن تدركه حقا . فالمشكلة المختلف عليها هي الاصل وليس الهامش ، ولا نعتقد أن « الهدف » محقة في موقفها ، خاصة وانها تحاشت فعلا ، وبطريقة لا تقبل التاويل ، تحديد موقف سياسي صريح من عملية القرصنة تلك . قالت « الهدف » : « لا اريد الدفاع عن عملية الاختطاف لان المقاومة قد دانت العملية عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية. ولا أريد أن أناقش أيضا « طبيعة العملية » وما اذا كانت مبررة أم غير مبررة » .

وفي هاتين الجملتين القصيرتين تحدد «الهدف» موقفا متكاملا ، لا يستطيع غموضه النسبي أن يحرف الانظار عن حقيقة الخلاف : «فالهدف» لا تريد الدفاع عن العملية ليس لانها ترفض ذلك ، بل لان المقاومة قد ادانت العملية . هنا تحتمي « الهدف » بالمقاومة .

وبالطبع فان الجميع يعرفون ، استنادا الى أعراف لا نذكر أحدا بها ، بأن دوافع الاحتماء تحمل أكثر من احتمال . يحق لنا أن نتساءل، لماذا لا تقول « الهدف » بأنها تدين العملية التي أدانتها منظمة التحرير ، وتستعيض عن ذلك بموقف غامض « لا اريد الدفاع » . هل كان هناك احتمال أن تدافع « الهدف» عن عملية القرصنة لو ان المقاومة تجاهلت العملية .

•

و « الهدف » أيضا : « لا اريد أن أناقش طبيعة العملية وما اذا كانت مبررة أم غير مبررة » . ماذا يعني هذا الموقف عمليا . هل هو ادانة للعملية أم موافقة عليها أم منزلة بين المنزلتين . واضح أن ليس في الموقف أية أدانة ، والا لماذا حاجة البحث عن المبررات.

لتقل « الهدف » ماذا تريد ، وما هي مآخذها على الموقف الذي سجلناه في « الحرية » من عملية القرصنة تلك . ثم ، الا تعتقد «الهدف» أن الحاق الاضرار بمصالح الشعب الفلسطيني وبهويته النضالية التحررية كافة كمبرر من اجل ادانة العملية وشجبها ؟ يقيننا ان مجلة « الهدف » لم تقرأ موقفنا لا في « نداء الوطن » ولا في « الحوادث »، بل في الحرية» بالتحديد لان « الحرية » كما تقول « الهدف » ناطقة بلسان تنظيم ماركسي ـ لينيني حريص على مصالح الشعب الفلسطيني .

وعلى الدفاع عن فقراء العالم ، مع كافة القوى الطبقية المظلومة فيه ، ضد الاستغلال والاضطهاد .

بتضامن عمال الرش في الجنوب تحققت مطالبهم العادلة

أوقف عمال رش المبيدات الزراعية في منطقة صيدا اضرابهم صباح الاربعاء ٢٢ـ٨ـ١٩٧٣ بعدما استمر اسبوعا كاملا استطاع العمال خلاله تحقيق مطلبهم وهو تحديد دوام في قسم من الادوية السامة . أصبح دوام العمل ست ساعات في عدد من الادوية الشديدة السموم وسبع ساعات في عدد من الادوية الاخرى وثمان ساعات في بقية الادوية وحقق العمال اجورا نسبتها ٧٠ بالمئة من اجرتهم الاساسية عن أيام الاضراب .

ان وعي العمال لاهمية وحدتهم والتفافهم حول لجنتهم المنتخبة كان العامل الرئيسي في الضغط على أرباب العمل لتحقيق مطالب العمال وخاصة ان التحرك حصل في منتصف الموسم في فترة يستطيع أرباب العمل الصمود في وجه الاضراب في حين انهم لا يستطيعون الصمود في أول الموسم .

بقي ان نعرض موقف الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي كان يلعب دور الوساطة بين العمال وأرباب العمل في حين أنه يجب أن يكون الى جانب العمال دوما فذلك يعني مزيدا من الانتساب الى الاتحاد لتطويره واقامة فروع مهنية داخله تعمل على ايصال العناصر العمالية الشريفة الى قيادة الاتحاد . أما تأثير الاضراب على نقابة عمال البساتنة في الجنوب فكان قويا وفاعلا . فالمجلس التنفيذي للنقابة يضم اثنين من أرباب العمل وأصحاب الموتورات واثنان من الوكلاء هؤلاء وقفوا بوجه الاضراب حين اتصلت اللجنة بالنقابة ولكنهم اضطروا الى التراجع ليقولوا انهم يريدون الوساطة بين الطرفين ولكن رئيس النقابة بموقعه المشرف مع اللجنة كانا يؤكدان دائماً أن النقابة هي للعمال ويجب أن تقف دائما الى جانب العمال . ان هذا الانشقاق بين الموقفين قد دفع رئيس النقابة الى التهديد بالاستقالة نتيجة لكل هذا فشل موقف النقابة ولم تشترك في المفاوضات وظلت بعيدة عن المعركة . ان هذا يدفع بالخط الصحيح الذي يدعو العمال الى الانتساب الى النقابات والتكتل داخلها للسيطرة عليها وجعلها نقابات عمالية ديمقراطية وجماهيرية . فاذا كان موقف اللجنة ، حث العمال أكثر للانتساب الى النقابة لتشكيل طرف معارض مع الفئات العمالية داخلها .

وفيما يلي البيان الذي وزعته لجنة عمال الرش وقد جاء فيه :

يا جماهير العمال

ان نجاح اضرابنا الذي أعلناه يوم الثلاثاء في ١٤ـ٨ـ٧٣ والذي استمر اسبوعا كاملا ردا على تعنت ارباب العمل ، ومحاولتهم تشغيل العمال بأدوية سامة جديدة ثماني ساعات عمل يومية ، جاء ليكرس قدرة العمال على المحافظة على مكاسبهم واحراز مكاسب جديدة أيضا . لقد تم الاتفاق مع أرباب العمل على العمل سبع ساعات يوميا بهذه السموم كما استطاع أن يحقق دفع مبلغ ٦٠ ل.ل للعامل اللنس و ٥٠ ل.ل لعامل الموتور و ٣٠ ل.ل لعامل الجر تعويضا عن اجور أيام الاضراب أي بنسبة ٧٠ بالمئة من الاجر الكامل بعد أن كان أرباب العمل يرفضون ذلك .

يا جماهير العمال

ان صمودكم والتفافكم حول لجنتكم المنتخبة والتزامكم بقرارات جمعياتكم العمومية التي كانت تعقد يوميا دعم موقف لجنتكم وفرض على أرباب العمل مفاوضتها بعد أن كانوا قد تجاهلوا وجودها في بيانهم .

ان هذه المعركة لن تكون المعركة الاولى ولا الاخيرة . فمعاركنا طويلة في سبيل تحرير العمال من الاستغلال المادي والمعنوي والجسدي من خلال شمولهم بالضمانات الصحية والاجتماعية والتشريعات العمالية ومن خلال خوض النضالات الجماهيرية من أجل الحريات الديمقراطية ومكافحة الغلاء .

ان المهمات الاساسية لتطوير النضال المطلبي والديمقراطي لعمال الرش في هذه المرحلة هي :

١ـ عقد اجتماعات دورية لعمال الرش لشرح قضاياهم المطلبية والديمقراطية .

٢ ـ الانتساب لنقابة عمال البساتنة وللاتحاد العام لعمال فلسطين لدعم وتطوير التنظيم النقابي .

٣ ـ تدعيم صندوق الاضراب من خلال الالتزام باشتراكات نصف شهرية .

٤ ـ المساهمة في النضالات الجماهيرية من اجل الحريات الديمقراطية ومكافحة الغلاء .

ان تحقيق هذه المهمات لا يمكن أن يتم الا من خلال وحدة العمال وصمودهم ووعيهم والتفافهم حول لجنتهم المنتخبة .

لجنة عمال رش المبيدات الزراعية في منطقة صيدا

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ـ منطقة العاملية ـ محلة رأس النبع ـ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

السعودية

السجون للشعب والبترول والموانئ الحربية لاميركا

اغادت صحف النظام السعودي ان حكومة الملك فيصل ، اصدرت أمرا (١٠ ـ ٨ ـ ٧٣) لبناء ٣١ سجنا بالاضافة الى عشرين سجنا في البلاد ، وبعملية حسابية بسيطة فان هذا يعني ان هناك سجنا مفتوحا من الان فصاعدا بالنسبة لكل ستين ألف مواطن من السكان ويعني هذا ، وببساطة حسابية أيضا ان عدد السجون في البلاد اصبح اربعة اضعاف عدد المستشفيات الحكومية ..

وسلمت الحكومة السعودية في اوائل اب ٧٣ ميناء « جبي » المطل على مياه البحر الاحمر للولايات المتحدة الاميركية كقاعدة عسكرية بحرية للامبريالية ، هدفها التحرك في حوض البحر الاحمر ، وخاصة باتجاه الشواطىء اليمنية واستخدامها كنقطة ركوب ضد الثورة في اليمن الديمقراطية الشعبية . وتتضح القيمة الكبرى لهذه العملية الرجعية ـ الامبريالية عندما نربط بينها وبين السياسة السعودية الجارية في اليمن الشمالي والتحضير لشن حرب عدوانية على اليمن الديمقراطية .. ومما هو جدير بالذكر ان للامبريالية الاميركية قاعدة عسكرية ضخمة في المنطقة الشرقية (الظهران) مزودة باسلحة نووية وبجانب منابع النفط العربية .

وفي الوقت الذي تلمح اوساط الرجعية بأنها ستستخدم سلاح النفط سياسيا للضغط على اميركا من اجل اتخاذ « سياسة متوازنة بين العرب واسرائيل » على حد تعبير هذه الاوساط ، تأتي الخطوات العملية لتكذيب هذا الادعاء ، فقد ارتفع معدل انتاج النفط « السعودي » ، من (٥،٥) مليون برميل يوميا في كانون ثاني ٧٣ الى (٩) مليون برميل يوميا في حزيران ١٩٧٣ .

هكذا تختزل السياسة السعودية برنامجها العملي : « السجون للشعب والقمع لحركة التحرر في الجزيرة والمنطقة العربية . البترول والقواعد والموانىء العسكرية لاميركا » .

وفي الوقت الذي تمتلىء فيه السعودية بالموانىء والقواعد العسكرية الاميركية تتحدث بعض التقارير الصحفية العالمية عن مخطط اميركي لاحتلال منابع النفط والتدخل عسكريا اذا استخدم النفط كسلاح سياسي !

(منذ فترة نشرت مجلة « لونوفيل اوبسرفاتور مقالا أكدت فيه ان الولايات المتحدة قد وضعت مخططا للتدخل العسكري في منطقة الخليج في حال قيام البلدان العربية المنتجة للنفط بوقف ضخ البترول) !

والمثلية المفضوحة في المسألة كلها ان ما سمي « بالانذار والتهديد السعودي » بوقف زيادة انتاج النفط لتعدل السياسة الاميركية تجاه اسرائيل ، يقابل بتهديد بتدخل عسكري اميركي !. واذا كان «التدخل العسكري الاميركي » مسألة دعاوية اكثر منها مسألة فعلية ، لان السياسة الاميركية منذ تجربة فيتنام اصبحت تحسب الف حساب قبل ان تتدخل عسكريا ، ولانها ـ ايضا ليست بحاجة لهذا التدخل نظرا لوجود وكلائها المحليين من ايران الى السعودية نفسها ، الى « اسرائيل » .. هؤلاء الوكلاء الذين يتكلفون بالتدخل محليا نيابة عن اميركا ، وحماية لمصالحها ،

وهذا ما يقوله الاميركيون انفسهم ، وما يقوله وكلاؤهم انفسهم كما صرح شاه ايران مؤخرا ، وكما كان يصرح المسؤولون الاسرائيليون باستمرار ..

ان القواعد والموانىء العسكرية الاميركية في السعودية قائمة وموجودة لحماية المصالح الاميركية وحماية النظام السعودي ، ومن المضحك فعلا ان يقال ان اميركا هددت بالتدخل العسكري اذا نفذ حكام السعودية « انذارهم » !

وفد المقاومة الفلسطينية يعود من موسكو

عاد من موسكو في الاسبوع الماضي وفد الثورة الفلسطينية بعد أن آجرى سلسلة من المباحثات السياسية الهامة . وقد ترأس هذا الوفد الاخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية وضم في عضويته الرفيق ياسر عبد ربه عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، والاخ فاروق قدومي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير .

واجرى الوفد عددا من اللقاءات كان ابرزها مع الرفيق بوناماريوف العضو المرشح للمكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفياتي ومسؤول القسم الدولي ، والرفيق اليانوفسكي عضو اللجنة المركزية ومسؤول قسم الشرق الاوسط .وقد تناولت المحادثات الوضع الراهن على الصعيد الدولي عموما وفي منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص ، وجرى عرض مفصل لتطور نضال الشعب الفلسطيني بقيادة حركة المقاومة ، ومهمات نضاله المقبلة ضد العدو الصهيوني ومن اجل تحرير وطنه .

واتسم جو المباحثات بالصراحة والايجابية، وقد عبر فيه الرفاق المسؤولون السوفييت عن تقديرهم للدور الكبير الذي تلعبه المقاومة الفلسطينية ، وسائر القوى التقدمية العربية في مواجهة المخططات الاسرائيلية ـ الاميركية ، وآكدوا تضامنهم الوثيق والحازم مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة المقاومة الفلسطينية حتى ينتزع حقوقه الوطنية المشروعة، ومع كل الشعوب العربية من اجل صد المعتدين ودحرهم .

ولقي الوفد الفلسطيني في كل اللقاءات الرسمية التي جرت ترحيبا حارا وتأكيدا قاطعا ، باستمرار الدعم السياسي والعملي من الاتحاد السوفياتي ومجموع البلدان الاشتراكية للمقاومة الفلسطينية حتى يتحقق النصر لقضية الشعب الفلسطيني .

وقد قام الوفد بحضور حفلة افتتاح الاولمبياد الدولي لطلاب الجامعات ، كما التقى مع اعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الكومسومول الذين اكدوا باسم ملايين الشبيبة السوفياتية تضامنهم الحازم مع شبيبة وشعب فلسطين في نضالهم العادل . وقد لاحظ الوفد الفلسطيني مدى الجهد الذي يتم بذله من قبل الاتحاد السوفياتي لمحاربة الصهيونية كايديولوجية قومية متطرفة ورجعية معادية لمصالح ليس الشعوب العربية فقط ، بل مجموع القوى التقدمية على نطاق العالم .

ان هذه الزيارة الاخيرة تأتي لتؤكد مجددا ، تعاظم التأييد والتضامن الذي يلقاه نضال الشعب الفلسطيني على النطاق الدولي وخاصة من البلدان الاشتراكية ، وقد جاءت بعد المظاهرة السياسية الضخمة التي شهدها مهرجان برلين للشبيبة والطلبة ، وبرزت فيها قضية الشعب الفلسطيني في مقدمة قضايا التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار المعاصرة ، كما جاءت بعد اللقاءات الهامة التي جرت مع الرفيق اريك هونيكر أمين عام الحزب الاشتراكي الالماني الموحد والتي نقل فيها للاخ ابو عمار تحيات الرفيق بريجنيف وزعماء البلدان الاشتراكية المجتمعين في القرم .

ان قضية الشعب الفلسطيني ستنتصر حتما بفضل اصراره على النضال ، وبفضل الدعم والتضامن الذي يلقاه من سائر القوى التقدمية والديمقراطية على نطاق العالم وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية .

اليمن الشمالي

الفلاحون ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين يتصدون لحملات السلطة

تواصل حكومة صنعاء حملاتها العسكرية على الارياف وحملات الاعدام في المدن ، وكل هذا تنفيذا للسياسة الرجعية في قمع وتصفية الحركة الوطنية في الشمال والتحضير لشن حرب عدوانية على الجنوب وتقوم السعودية ـ آيران ـ اميركا بتمويل هذه السياسة . وجاء رحيل الارياني الى سوريا (بحجة الاستشفاء) ليفتح الابواب على مصاريعها للحجري وشركاه ، فشهد الشمال مزيدا من الاعدامات للوطنيين والحملات العسكرية على الفلاحين طيلة الاسابيع الماضية .

لم تتوقف ردود الفعل الفلاحية والوطنية على حملات حكومة صنعاء الدموية . وقد اذاعت منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين بيانا عن عمليات مجابهة حملات السلطة في شهر تموز (يوليو) ٧٣ وفيما يلي عرض للبيان :

لواء تعز :

● تحركت حملة عسكرية كبيرة بقيادة الشيخ زيد عيون عامل الوازعيه الى البوكره في ٢٨ـ٧ـ٧٣ فتصدى لها الفلاحون بقيادة مجموعات من منظمة المقاومين ، واسفرت عن مقتل قائد الحملة زيد وثلاثة من مرافقيه . وفي نفس اليوم قام الشيخ عبده القلة على رأس حملة اخرى وتم التصدي لها ، فخسرت الحملة ٣ قتلى و ٥ جرحى ، وسقط لنا الشهيد حسن المعولي .

● في ٢٧ـ٧ شن جنود السلطة حملة على قرية « الدهشة » بقيادة قائد منطقة الراهدة والشيخ درهم البادري . قاوم الفلاحون الحملة واستشهد من المنظمة الاخوة عمر سفيان وعلي عامر .

لواء ذمار رداع :

● تم التصدي لحملة عسكرية على ذخر (منطقة جبن) بقيادة العميل حمود عاطف في ٨ـ٧ . وفي ٢٨ـ٧ تصدى المقاومون لحمله اخرى على منطقة « الرياشيه والحبيشية» قادها العقيد علي الشامي نائب رئيس هيئة اركان الجيش والعقيد علي السعدي وتكبدت الرجعية خسائر كبيرة واستشهد من المقاومين المناضلين مسعد العداشي والنقيب علوي السمان .

لواء اب :

● تصدى المقاومون لحملة عسكرية على الرخمة (قضاء الزدره) وشريح وعجز وشخب استولى فيها المناضلون على كمية كبيرة من الاسلحة المتنوعة وسقط لقوات الرجعية ٧ قتلى و ٩ جرحى واسرنا خمسة من المرتزقة ثم الافراج عنهم بعد جلسات تثقيف وطني واجتماعي معهم . وجرح لنا رفيقان (٣ـ٧ـ٧٣) .

● تم التصدي لحملة اخرى في جبال الشعر قادها العقيد علي الشامي ، وسقط من بين القوات الرجعية الرائد عبد الله دارس والملازم اول علي جناح والملازم عبدالله السنحاني . واستشهد من المقاومين المناضلين محمد سيف السالمي وناصر الواقدي وناجي القسيمي (١٧ـ٧ـ٧٣).

لواء مأرب :

● قامت قوات السلطه بقصف عدد من القرى في مراد وحريب بالطيران ، نتج عنه تدمير عدد كبير من منازل الفلاحين ، وتمكنت قوات المقاومين من تطويق مقر الشيخ غالب الاجدع ومرتزقته وادت المعركة الى سقوط عدد من القتلى بين المرتزقة منهم الشيخ عبد الله ، واستشهد لنا المناضلان عبدالله علي الطفاف واحمد سعيد العطي

اجراءات الدولة لـ «الحد» من الغلاء:

استعراضات مسرحية وزودات أجور ابتلعها الغلاء سلفا

اتخذت السلطة، خلال الاسبوع الماضي، سلسلة من الاجراءات بقصد « الحد » من موجة الغلاء المتصاعدة التي تكتسح البلاد. بعض هذه الاجراءات كان مجرد استعراضات مسرحية. وبعضها الاخر جاء كمحاولة لتطويق موجة النقمة الشعبية، ومجمل التحركات المعبرة عنها، وعلى الاخص تهديد الاتحاد العمالي العام بالاضراب العام في ٢٨ اب الجاري.

قبل التعليق على هذه الاجراءات، لابد من نظرة الى جذور الغلاء. لابد من كشف العوامل التي تؤدي الى التدهور الدائم في مستوى معيشة الجماهير.

اعباء التبعية الاستعمارية

تقدم الاجهزة الرسمية — ومعها جوقة الصحافة التابعة لها — نوعين من التفسيرات لازمة الغلاء الراهنة. ارتفاع الاسعار على الصعيد العالمي. و « الاحتكار »، باعتباره شواذا في نظام « الاقتصاد الحر ».

الواقع ان تدهور مستوى معيشة الجماهير ليس حدثا طارئا على النظام الرأسمالي في لبنان وانما يشكل سمة من سماته الاساسية، خاصة ابان تفاقم ازماته. اكدنا في العدد الماضي على الصلة الوثيقة بين موجة الغلاء الراهنة وبين سعي السلطة وارباب الاعمال لتحميل الجماهير اعباء المغامرات الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية. وقد تمثل هذا البعد الاضافي لازمة الغلاء في اسراع كبار المستوردين والتجار والصناعيين الى رفع الاسعار للتعويض عن الخسائر التي اصابتهم خلال احداث ايار الماضي ونتيجة اقفال الحدود مع سوريا طيلة مئة يوم.

طبعا، هذا يشكل سببا اضافيا طارئا من اسباب الغلاء. اما السبب الفعلي فيكمن اولا باول في تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الامبريالية العالمية وفي سيطرة رأسمالية طفيلية وسيطة على مقدراته، تتمسك بغلبة فاعليات الخدمة والوساطة على حساب نمو وتطور الفروع الانتاجية. وابرز معالم هذه التبعية ذات الصلة بمسألة الغلاء:

التضخم المالي

الواقع ان البلدان الكثيرة الاعتماد على المستوردات حظيت مؤخرا بفرص استثنائية لخفض كلفة مستورداتها بسبب انخفاض سعر الدولار في السوق العالمية. وهذا يعني عمليا ان كمية من الدولارات باتت قابلة لابتياع كمية اكبر من السلع مما كانت قادرة عليه من قبل. فهل استفاد لبنان من هذه الفرصة؟ لا. ولماذا؟ لان لبنان يلعب دور السوق المالية الحرة. ولان نظامه الاقتصادي خاضع لرؤوس الاموال الاجنبية.

منذ مطلع هذا العام انفق المصرف المركزي عشرات، بل مئات الملايين من الليرات لشراء الدولارات من السوق اللبنانية. والغرض من ذلك هو المحافظة على سعر الدولار، ومنع انخفاضه. لمصلحة من هذا الاجراء؟ بالدرجة الاولى، لمصلحة المصارف — والمصارف الاجنبية بصورة خاصة — التي تختزن كميات ضخمة من الدولارات. وهكذا كانت وظيفة المصرف المركزي هدر اموال الشعب اللبناني لمنع تدهور قيمة الدولارات في المصارف الاجنبية.

وماذا كانت النتيجة؟ كان هنالك نتيجتان، كلاهما فادح بالنسبة لمستوى معيشة اللبنانيين. النتيجة الاولى هي حرمانهم من الاستفادة من انخفاض قيمة الدولار لشراء السلع المستوردة بسعر ادنى من السعر السابق.

والنتيجة الثانية، نشوء حالة من التضخم المالي في البلد. والتضخم المالي هو نتيجة انزال المزيد من الليرات اللبنانية الى السوق لشراء الدولارات (بقصد المحافظة على سعر الدولار). والمعروف ان سعر العملة يخضع لقاعدة العرض والطلب شأنه شأن اي سلعة اخرى. وعندما تكثر العملة اللبنانية بالنسبة الى السلع والعملات الاخرى، يرتفع سعر هذه العملات والسلع. والعكس بالعكس.

وهكذا، فان سياسة حماية الدولار لم تؤد فقط الى حرمان البلاد من الاستفادة من ازمة الدولار لخفض سعر السلع المستوردة، وانما ادت ايضا الى ارتفاع اسعار السلع بسبب حالة التضخم المالي المتولدة عن انزال مئات ملايين الليرات اللبنانية لشراء الدولار (خلال اسبوع واحد من شهر شباط، مثلا، بلغت كمية الدولارات التي اشتراها المصرف المركزي ٧٠ مليون دولار، اي ما يقارب ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية !!)

هذا هو الثمن الذي تدفعه الجماهير اللبنانية بسبب تسخير البلد للعب دور السوق المالية الحرة وسيطرة رؤوس الاموال الاجنبية عليه.

الغلاء المستورد والانتاج المسخر للسوق الخارجية

طبعا، صحيح ما تقوله اجهزة الدعاية الرسمية من ان احد اسباب الغلاء هو ارتفاع الاسعار عالميا. لكنها بذلك انما تصف بدقة طبيعة ارتهان الاقتصاد اللبناني بابسط التقلبات والتطورات في السوق الرأسمالية العالمية. تقلبات تتضخم اكثر فأكثر في بلد يستورد معظم ضرورياته من مواد غذائية وسواها. وصحيح ايضا هذا التفسير اذا كان يبرز سمة هامة من سمات النظام الاقتصادي الراهن، في ظل هيمنة قطاع المصارف والخدمات الرأسمالي. وهذه السمة هي تسخير القطاعات الانتاجية — والزراعية منها خاصة — لخدمة اغراض السوق الخارجية، وليس لسد حاجات الاستهلاك المحلي. ان هذا التسخير لا يفسر فقط ازمات التصريف وبوار مواسم باكملها وحالة الارتفاع والهبوط الناجمة في سعر المنتجات الزراعية. لكنه يفسر ايضا عمق الصلة بين عرقلة نمو القوى الانتاجية وبين التدهور في مستوى المعيشة.

ولقد اختبر اللبنانيون، بالملموس، خلال الاشهر الماضية تقلب اسعار المنتجات الزراعية المحلية. بناء على حالة الطلب عليها في السوق العربية. فقد استطاع الكثير منهم استهلاك الكرز والحمضيات وعدد من انواع الفاكهة والخضار بسبب رخص سعرها خلال فترة اغلاق الحدود السورية. ولكن، ما ان اعيد فتح الحدود، حتى ارتفعت الاسعار، وعادت هذه المواد الى صنف الكماليات التي ينحصر استهلاكها بفئة ضيقة من المواطنين.

المضاربة العقارية وارتفاع الايجارات

اذا كان ارتفاع الايجارات وجها اخر من اوجه موجة الغلاء، فان مرده هو ايضا الى نمط النظام الاقتصادي التابع للسوق الامبريالية. المعروف ان قسما كبيرا من رؤوس الاموال العربية المودعة في المصارف اللبنانية يوظف في المضاربة العقارية والبناء. وبنتيجة ذلك، يرتفع سعر الاراضي. وتفرض هذه الاموال نمطا خاصا من البناء، هو البناء « الفخم ». ومع انتعاش المضاربة العقارية وقطاع البناء في الاونة الاخيرة، ارتفع سعر الاراضي عموما ومعه ايجار الشقق. ولا يقتصر ارتفاع الايجارات على الشقق الفخمة. وانما يتعداها الى ايجارات المساكن في الاحياء الشعبية. وهكذا تتولد عن هذا النمط من المضاربة العقارية مفارقة عامة تلخص ازمة السكن: البلد مشبع بعشرات الالوف من الشقق « الفخمة » غير المؤجرة، بينما ارتفاع الايجارات وفقدان الشقق المعدة لذوي الدخل المحدود والطبقات الكادحة يحرم مئات الالوف من المواطنين من الحق في السكن اللائق او يملي عليهم انفاق نسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠ في المئة من مداخيلهم على الايجار وحده !

بعد تبيان بعض الاسباب الفعلية للغلاء، يمكن الالتفات الان الى اجراءات الدولة « للحد من الغلاء ». فتقييم هذه الاجراءات لا يكتسب معناه الا بالقياس الى هذه الاسباب الحقيقية العميقة لتدهور مستوى معيشة الجماهير.

« يحاربون الغلاء مثلما يحاربون اسرائيل »

هذه العبارة رددها العديد من المستهلكين واصحاب الحوانيت خلال الاسابيع الماضية. وهي تكشف ليس فقط وعي الترابط بين التخاذل الوطني والاستغلال الداخلي. وانما تعبر عن ادراك متزايد لكون سلطة التجار والمستوردين واصحاب المصارف تحل ازمات نظامها الاقتصادي الحر على حساب الجماهير. « تحارب » اسرائيل بضرب قوى الصمود الرئيسية ضد الاحتلال الصهيوني. و« تحارب » الغلاء بتعميق اسبابه.

من تصريحات وزير الاقتصاد التي تطالب المواطنين كشف الاحتكاريين ومخزني المواد الغذائية الى اقرار رفع الحد الادنى للاجور من ٢٠٥ الى ٢٢٥ ليرة وزودة الخمسة في المئة ... مسيرة طويلة من التصريحات والمناورات والاجراءات.

اذا وضعنا مهزلة « تعزيز » دوريات مكافحة الغش ومراقبة الاسعار، نجد ان احد الاجتماعات المشتركة بين السلطة وممثلي الهيئات الاقتصادية ونقابات العمال، اقر اقامة محاكم شعبية استثنائية لمحاكمة المتلاعبين بالاسعار. ممتاز. ولكن، بالاستناد الى اي قانون ستحكم هذه المحاكم؟ هذا ما لا تجيبنا عليه الحكومة. كلنا يعلم ان قانون تحديد الارباح التجارية صدر في عام ١٩٦٧. وحتى الان لا زال المواطنون يتساءلون عن مصيره وعن موعد تطبيقه.

قيل ان كميات من السكر ستباع في الاسواق بسعر ٧٥ قرش للكيلو. ولما سأل المواطنون عنها، وجدوا امامهم السكر الاسود. اما السكر الوطني، فكان ولا زال يباع على انه سكر اجنبي بسعر يتراوح بين ١١٠ و١٢٥ قرشا.

تحت الضغط الجماهيري، امكن احباط محاولة رفع سعر كيلو الخبز الى ٦٠ و٧٠ قرشا. ولكن الذي حصل فعلا هو ان الحكومة اقر ترفع سعر الكيلو الى ٥٠ قرشا (بعد ان كان ٤٥ قرشا) ولا تزال العديد من الحوانيت تبيع كيلو الخبز بـ ٦٠ قرشا. المهم ان السلطة اقدمت على مسرحية اعتقال اربعة من اصحاب الافران بتهمة عدم التقيد بالسعر الرسمي للخبز. وحاولت بذلك تنفيس الغضب الجماهيري. فتبين وكأن عقدة المسألة هم اصحاب الافران. اما ان تكون الخزينة تخسر ١٢ مليون ليرة لبيع كيلو القمح الى تجار الجملة واصحاب المطاحن بسعر ٢٢ قرشا ويتولى هؤلاء بيع كميات منه بـ ٣٣ قرشا وتحقيق الارباح الفاحشة. واما ان يعمد كبار مستوردي الحبوب واصحاب المطاحن الى الرفع الاعتباطي لاسعار القمح او الدقيق ... فيبدو ان هذه ليست من اختصاص اجهزة المراقبة والمكافحة ...

« الشرفية » وزودة الموظفين في المجلس

نجحت الحكومة في تهريب النصاب في الجلسة الاولى للمجلس النيابي بعد استشراء موجة الغلاء. ووفرت على نفسها عناء التعرض للمحاسبة وهي غير مستعدة. وبعد اعلانها القرارات « الحاسمة » باطلاق حرية استيراد المواد الغذائية ورفع الحد الادنى وزودة الاجور بنسبة ٥ في المئة، عادت لتواجه المجلس بمشروعين ربطت بينهما، ورهنت الموافقة على الواحد بالموافقة على الثاني. المشروع الاول هو منح درجة اضافية لموظفي القطاع العام. والمشروع الثاني هو استيفاء ضريبة الشرفية. رفض المجلس الربط بين المشروعين. وبقيت القضية معلقة في جلسة ٢٣ اب الجاري. والسبب بسيط: معظم النواب يوافقون على منح الدرجة الاضافية لموظفي القطاع العام. كيف لا؟ والموظفون هم جمهور الاقطاع السياسي! لكن الشرفية ضريبة اضافية على العقارات والابنية يجري فرضها بعد ان يطرأ تحسن على سعر الارض او البناء نتيجة فتح الشوارع الكبيرة قربها او بناء الحدائق العامة الى جوارها، او ما شابه. ربطت الحكومة بين اقرار الدرجة الاضافية للموظفين وبين اجازة استيفاء « الشرفية » لتغطية هذه الدرجة الاضافية. رفض النواب. « فالشرفية » تمس بالدرجة الاولى الملكيات العقارية الوسطى والكبيرة.

اوهام « المنافسة الحرة »

يبقى ان اهم قراران اتخذهما مجلس الوزراء هما اباحة استيراد المواد الغذائية والغاء الاجازة المسبقة من جهة ورفع الحد الادنى للاجور الى ٢٢٥ ليرة واقرار زودة الخمسة في المئة.

ليست هذه المرة الاولى التي تلغي فيها الحكومة الاجازات المسبقة، معلنة اباحة استيراد المواد الغذائية وغيرها. فقد اقدمت على هذه الخطوة في اواخر العام الماضي. فماذا كانت النتيجة؟ « شركة خماسية » تحتكر استيراد المواد الغذائية. (التسمية، بالمناسبة، ليست لنا وانما لريمون اده !)

هل ان الغاء الاجازات المسبقة، يلغي « الاحتكار » الذي تدعي الدولة الان محاربته؟ لا. وهذا ما يفضح اوهام « المنافسة الحرة » لدى ارباب النظام. كما يفضح تهافت الحلول من منظار ايديولوجية الرأسمالية الوسيطة المتخلفة. منذ عدة عقود من الزمن اكتشف العالم الرأسمالي خطأ نظريات « المنافسة الحرة » التي تؤدي الى تخفيض الاسعار. وسعى الاقتصاد السياسي البرجوازي الى التكيف مع هذا الاكتشاف. الا ان برجوازيتنا المتخلفة، تكرر اسطوانة « ادم سميث » والاقتصاديين الليبراليين في القرن الثالث عشر. ومثلما توهمت، واوهمت فئات واسعة من الناس، ان انحسار الازدهار خلال العهد الشهابي الاخير ناتج عن « تدخل الدولة » في الاقتصاد. كذلك تتوهم الان وتوهم الذين لا زالوا مضللين، ان اباحة الاستيراد، واطلاق المنافسة الحرة، من شأنهما « ضرب » الاحتكار وتخفيض الاسعار. لعل البرجوازية اللبنانية، المحكومة باوهام « الاقتصاد الحر » ادركت ان التخفيف من « تدخل الدولة » خلال السنوات الثلاث الاخيرة لم يقدم ولم يؤخر بشيء في انتشال البلاد من تدهور اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ولعلها ستكتشف، او يكتشف المواطنون نيابة عنها، ان الاحتكار هو الابن الشرعي للمنافسة الحرة، وليس الشواذ الذي يشوه « وجهها الجميل ».

الغلاء بلع رفع الحد الادنى وزودة الخمسة في المئة سلفا

اذا كانت اباحة الاستيراد، والغاء الاجازات المسبقة، لن يضرب الاحتكار ولن يساهم في خفض اسعار السلع الغذائية الضرورية، فان رفع الحد الادنى للاجور الى ٢٢٥ ليرة واقرار زودة الخمسة في المئة لن تساهم في موازنة الاجور بارتفاع كلفة المعيشة باي حال من الاحوال، لان حجم الزيادات التي طرأت على الاسعار تبتلعها سلفا. تقدر هذه الزيادات بما يتراوح بين ٢٠ و١٠٥ في المئة من اسعار المواد الضرورية الرئيسية. واذا اضفنا اليها ارتفاع الايجارات واكلاف النقل الى الاحياء الشعبية، فان ابسط عملية حسابية تبين ان مستوى المعيشة قد ارتفع بنسبة لا تقل عن خمسين في المئة (كما يكرر اكثر من مصدر نقابي). وهذه الزيادة تبتلع سلفا الزودات التي اقرها مجلس الوزراء مؤخرا. هذا كله، اذا افترضنا ان الزودات سوف تدفع، وان جميع العاملين في القطاع الخاص يفيدون منها.

واول ما تجب ملاحظته في هذا الصدد ردود الفعل العنيفة لدى ارباب الاعمال على الزودات. غبريال بدارو — نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت — يعتبر القرار « مرتجلا » ويستنكر اقراره دون اللجوء الى « ارباب العمل ». غازي جبر، الامين العام لجمعية الصناعيين، يصر على ان « موجة الغلاء هي موجة عالمية وليست ناجمة عن ظروف احتكارية معينة » ويعتبر ان زيادة الاجور لا تحل المشكلة « بل قد تدفع بالبلاد الى الدوران في الحلقة المفرغة ».

باسم الصناعة « الوطنية » يستنكر سليم نجار (مصنع « سيال » للالمنيوم) الخطوة ويعتبر الزيادة « ضربة جديدة للصناعات اللبنانية » العاملة على تخفيض اسعارها في الاسواق العربية الى اقصى ما يمكن لمواجهة منافسة المنتجات الاجنبية « فجاءت زيادة الـ ٥ في المئة تضطرها الى رفع اسعارها وحلول المنتجات الاجنبية مكانها. »

وعدا عن ان الزودة لا تساعد على مقاومة تدهور مستوى المعيشة، فانها محاولة في حل ازمة الغلاء على حساب الشريك الاضعف للبرجوازية المصرفية والتجارية — الصناعيين. وما من شك في ان هؤلاء سوف يحلونها بدورهم على حساب العمال والمستخدمين بكافة الوسائل المتوافرة لديهم: الصرف الكيفي لمن يطالب بالزودة، شتى اشكال التحايل والافادة من اليد العاملة السورية والفلسطينية والنساء والاحداث لتخفيض الزودات المدفوعة، الى اخره.

نحو احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائيه واعتماد السلم المتحرك للاجور

الاستعراضات المسرحية. المحاربة الوهمية لـ « الاحتكار ». محاولة قطع الطريق على الاضراب العمالي العام بزودة اجور ابتلعتها سلفا معدلات الغلاء المرتفعة — تلك هي السمات الرئيسية لتصدي الدولة للغلاء.

اما المطالب الجادة التي تسمح فعلا بالتعرض لجذور تدهور مستوى معيشة الجماهير اللبنانية فهي التالية:

— تخفيض فوري لاسعار المواد الغذائية الضرورية وعودتها الى ما كانت عليه في مطلع هذا العام.

— تحقيق احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية وتوزيعها مباشرة على المستهلكين. ان مثل هذه الخطوة لا تضرب الاحتكاريين وحسب وانما ترفع عن كاهل المستهلكين تحمل اعباء سلسلة الوسطاء الطويلة بينهم وبين المستوردين، وتحول دون تحول مكاتب الدولة لشؤون المواد الغذائية (كمكتب الحبوب والسكر مثلا) الى وسائل اضافية لتنفيع المحتكرين على حساب خزينة الدولة.

— اعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى الرصد الشهري لارتفاع الاسعار. هذه هي الخطوة الوحيدة الكفيلة بالموازنة الدائمة بين ارتفاع الاسعار وزيادة الاجور والتي تسمح للعمال والمستخدمين بمقاومة فعلية لتدهور اوضاعهم المعيشية. ومثل هذا الامر لا يصان الا اذا تسلح وتدعم بتقييد حق ارباب العمل المطلق في الصرف الكيفي، اي بتعديل جذري للمادة ٥٠ من قانون العمل

— خفض اسعار الادوية فورا، بوصفها عاملا من عوامل الغلاء. وشمول الضمان الاجتماعي والصحي للطلاب والعمال الزراعيين وصغار المزارعين، وحصر استيراد الادوية بصندوق الضمان (بوصفه الوسيلة الفعالة لضرب احتكار كبار مستوردي الادوية).

— خفض الايجارات فورا بنسبة ٢٥ بالمئة (حسب مطلب الاتحاد العمالي العام). وتخصيص الفائض من اموال صندوق الضمان للانفاق على مشاريع جدية للاسكان الشعبي.

— تسخير الانتاج الزراعي لسد حاجات السوق الداخلية. وخفض اكلافه بتخفيض اسعار الادوية الزراعية والاسمدة والمضخات والالات، واعتماد سياسة ري عقلانية حديثة. وخفض اسعار المنتجات الزراعية بتشجيع انشاء التعاونيات والغاء سلسلة الوسطاء بين المنتج الزراعي والمستهلك واقامة الاسواق الشعبية المحلية وتخفيض اكلاف النقل.

— تحقيق الزامية ومجانية التعليم. وتعميم التعليم الرسمي واستيعاب دكاكين تجارة العلم ضمن قطاع الدولة. وتحقيق مطالب الحركة الطلابية في الثانويات والجامعة اللبنانية.

منظمة العمل الشيوعي تدعو لتنفيذ الاضراب العام وانجاح مظاهرة الاحزاب

وردنا ما يلي:

أيها العمال والفلاحون والكسبة

أيها الحرفيون والمثقفون والطلاب

يا جماهير شعبنا،

تشهد البلاد نقمة شعبية عارمة ضد تدهور مستوى معيشة أوسع الفئات الجماهيرية. أسعار المواد الاولية ترتفع بشكل جنوني اسبوعا وراء اسبوع، لا بل يوما بعد يوم. الايجارات تتصاعد، وتحرم الطبقات الكادحة من حق السكن اللائق، بينما البلد مشبع بعشرات الالوف من الشقق «الفخمة» الفارغة. اسعار الادوية تزيد من تفاقم غلاء المعيشة، ازمة المياه تهدد بخراب مواسم المزارعين الصغار وتفرض العطش على البلد الينابيع، بينما نصف ثروتنا المائية مهدورة. ازمة الكهرباء تهدد بقطع التيار وعرقلة الانتاج واغراق البلد في الظلام.

ان السبب الحقيقي لاستفحال الغلاء هو تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الاستعمارية العالمية وسيطرة الرأسمالية المصرفية — التجارية على مقدراته.

ياجماهير شعبنا

كلنا يتساءل: كيف تتصدى السلطة القائمة لكل هذه القضايا؟ وكلنا يعرف الجواب. تحل السلطة ازمات نظام الاقتصاد الحر على حساب أوسع الجماهير الشعبية. وتقمعها بالرصاص وبتقييد حرياتها عندما تنهض للمطالبة بحقوقها.

وبدل التصدي بجدية لمهمة الدفاع عن الوطن ضد العدو الاسرائيلي، تشرع له ولعملائه الابواب. وتخوض المغامرات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية راضخة بذلك للضغوط الامبريالية والصهيونية. ولا يكفي ان تزج السلطة البلاد في جو ينذر بالحرب الاهلية، ذهب ضحيته مئات الفلسطينيين واللبنانيين الابرياء. بل انها تسعى كذلك، الى اجبار الجماهير على تسديد فواتير مغامراتها العسكرية الفاشلة. فالسبب المباشر لهذا التصاعد في الاسعار هو، بلا شك، سعي كبار المستوردين والصناعيين والتجار التعويض عن خسائرهم الناتجة عن احداث ايار واقفال الحدود مع سوريا، برفع الاسعار.

مؤخرا، صدر عن السلطة اجراءين «للحد من الغلاء» الاول يلغي اجازات الاستيراد. والثاني، يقضي برفع الحد الادنى للاجور الى ٢٢٥ ليرة، ويقر زيادة غلاء معيشة بنسبة ٥ بالمئة ابتداء من اول ايار ١٩٧٣.

هذان الاجراءان يفضحان خضوع السلطة لكبار المستوردين والتجار، ولا يقدمان حلا فعليا لتدني مستوى معيشة الجماهير.

ان التكتلات الاحتكارية ليست بحاجة الى اجازات استيراد مسبقة لكي تسيطر على السوق وتتحكم بالاسعار. فالاحتكار هو الابن الشرعي للمنافسة الحرة، لنظام الاقتصاد الحر. وان التصدي الحقيقي للاحتكار يكون باحتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية الضرورية.

اما عن رفع الحد الادنى للاجور الى ٢٢٥ ليرة واقرار زودة غلاء بنسبة ٥ بالمئة، فجميع العمال والماجورين يدركون جيدا ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الاخرى، خلال الاشهر الماضية، يزيد عن ٥ بالمئة. وان هذه الزيادات تبتلع سلفا رفع الحد الادنى وزودة الـ ٥ بالمئة !! كما يدرك العمال والماجورون كافة اشكال التحايل التي يملكها ارباب العمل لعدم تطبيق هذه الاجراءات وتجربة اضراب عمال وعاملات معامل غندور ما زالت ماثلة في الاذهان. ان الوسيلة الوحيدة لمنع تدهور المستوى المعيشي للعمال والمستخدمين هي في اعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى الرصد الشهري لارتفاع الاسعار، ولا يمكن حماية هذه الخطوة الا باجراء تعديلات جذرية على الصرف الكيفي « المادة ٥٠ من قانون العمل » تقيد حق ارباب العمل المطلق في صرف العمال.

ان الخطوات الفعلية الكفيلة بوضع حد لاستفحال الغلاء وتدهور مستوى المعيشة هي:

— تخفيض اسعار السلع الرئيسية فورا وعودتها الى ما كانت عليه في مطلع هذا العام. وتحقيق احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية وتوزيعها مباشرة على المستهلكين.

— اعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى الرصد الشهري لارتفاع الاسعار.

— تسخير الانتاج الزراعي لسد حاجات السوق الداخلية، وخفض اكلافه بتخفيض اسعار الادوية الزراعية والاسمدة وتأمين الالات والمضخات ووسائل الري الحديثة. خفض اسعار المنتجات الزراعية بتشجيع انشاء التعاونيات والغاء سلسلة الوسطاء بين المنتج الزراعي والمستهلك، واقامة الاسواق الشعبية المحلية وتخفيض اكلاف النقل.

— خفض اسعار الادوية فورا، وحصر استيرادها بصندوق الضمان.

— خفض الايجارات فورا بنسبة ٢٥ بالمئة وتخصيص فائض اموال صندوق الضمان الاجتماعي لبناء المساكن الشعبية الرخيصة

— تحقيق الزامية التعليم ومجانية وتعميم التعليم الرسمي واستيعاب دكاكين العلم التجارية في قطاع الدولة. وتنفيذ المطالب الملحة للحركة الطلابية الجامعية.

— شمول الضمان الاجتماعي، بكافة فروعه، للعمال الزراعيين وصغار المزارعين.

يا جماهير شعبنا:

عبر عشرات الالوف من المواطنين عن نقمتهم بالتحركات الواسعة النطاق في طول البلاد وعرضها. وتحت ضغط موجة التذمر والسخط الجماهيرية، عين الاتحاد العمالي العام يوم الثلاثاء في ٢٨ اب الجاري موعدا لاضراب عام احتجاجا على تدهور مستوى معيشة الجماهير ومن اجل تحقيق مطالبها الحيوية. تعلمنا تجارب الاعوام الماضية ان القيادة اليمينية المسيطرة على الاتحاد العمالي العام مستعدة دائما للمساومة على مصالح الشغيلة والتخلي عنها في احلك الساعات. وهذه القيادة لا تتحرك الا تحت ضغط القاعدة العمالية الواعية المناضلة.

ان الاضراب العمالي العام سلاح جبار ليس للطبقة العاملة وحدها وانما للحركة الشعبية باسرها. وليس ادل على قوته الا اسراع الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات التخفيفية سعيا لتطويقه واحباطه.

فلنبذل كافة الجهود لفرض تنفيذ الاضراب العمالي العام يوم الثلاثاء القادم. ولنبذل كافة الجهود لانجاح المظاهرة الشعبية الكبرى التي دعا اليها لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الساعة السادسة من يوم الثلاثاء في ٢٨ اب الجاري.

عاشت وحدة الطبقة العاملة.

وليتعز تضامنها مع حلفائها من فلاحين وكسبة ومنتجين صغار.

النصر لخط قيادة الطبقة العاملة.

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

في ٢٤ — ٨ — ٧٣

وراء أزمة المياه والكهرباء :

هدر الثروة المائية ، إهمال القطاعات الإنتاجية وفساد الإدارة

الى جانب الازمات الاجتماعية المتفاقمة — والغلاء خاصة — تعيش البلاد الان ازمة المياه والكهرباء. بينافي مكان اخر من هذا العدد صلة الازمات الاجتماعية بتبعية النظام الاقتصادي اللبناني للسوق الامبريالية وسيطرة الراسمالية المصرفية —التجارية على مقدراته .

ماذا عن اسباب ازمة المياه والكهرباء ؟ تحاول الدعاية الرسمية نشر تفسير يعيد ازمتي المياه والكهرباء الىمصدر واحد — الطبيعة . وتتذرع بقلة الامطار هذا العام لتفسير شحالمياه . وشح المياه هو الذي يفسر — براي الدولة — انخفاض الطاقة الكهربائية المتوافرة .

هذا في حين تبين الارقام والوقائع— وبعضها يصدر الان عن لسان مسؤولين في الحكم والادارة — ان الاسباب الفعلية لازمتي المياه والري تكمن في طبيعة النظام القائم : خنق واهمال للقطاعات الانتاجية — والزراعة خاصة — تسليط الاحتكارات على الينابيع المائية ، تحويل الادارة الى مرتع للتنبلة والفساد والانتفاع . .

قدم مؤتمر المياه في نادي خريجي المقاصد كمية وافرة من الاحصائيات والوقائع التي تدحض الاضاليل الرسمية حول الاسباب الفعلية لشح المياه .

واول ما يتبين من ان سياسة الدولة في ظل سيطرة قطاع الخدمات — هي سياسة هدر الثروة المائية بصورة غير معقولة .

بلغت كمية المياه الاجمالية الناجمة عن هطول الامطار وذوبان الثلوج لهذا العامحوالي عشرة مليارات متر مكعب . بينما كمية المياه المستثمرة فعليا لاتتجاوز٨٢٥ مليونمكتر مكعب.

هذا يعني ان ٩١٧٥ مليون متر مكعب من ثروتنا المائية ذهب هدرا خلال هذا العام ! اي اننا في ظل بركة سلطة كبار التجار والسماسرة نهدر ما يزيد عن ٩٠ في المئة من ثروتنا المائية كل عام . وليتذكر القراء اننا نتحدث عن عام يتسم بشح الامطار !!

الاستثمار الرأسمالي لمياه الشفة

هذه عينة فقط عن مدى هدر هذه الثروة الوطنية في بلد الينابيع ، ومدى الاستهتار بتأمين اول ضروريات الحياة للمواطنين في ظل نظام السمسرة والنهب .

على صعيد انقطاع مياه الشفة ، كان رد الدولة بالغا في دلالاته . فقد اعلنت انها قد رخصت لشركتين جديدتين لتعبئة المياه (احداهما في « النعص » ببكفيا). طبعا، البلد يتحدث عن العمولات الكبيرة التي دفعت ثمنا للترخيص لهاتين الشركتين ، كما يتحدث عن دخول كبار المتنفذين الى مجالس ادارة الشركتين .. نترك الرأسمالية اللبنانية تتباكى على ارتفاع معدلات « الخوة » التي يفرضها عليها الاقطاع السياسي . هذا هو شأنها . وتلك مصيبتها بجهاز القبضايات السياسيين الذي تستعين به لاستمرار نهبها واستغلالها.

والابلغ دلالة من كل ذلك هو الثمن الذي تدفعه الجماهير من توسع الاستثمار الرأسمالي ليشمل المياه . ففي الوقت الذي يشكو المواطنون من العطش او يضطرون لشرب المياه الملوثة ، تؤدي سيطرة الاحتكارات المحلية (المرتبطة بالشركات الاجنبية) الى حرمان غالبية المواطنين من انقى واصفى الينابيع المائية ، او يضطرون البعض الى شرائها بـ ٦٥ قرشا لليتر الواحد (اي بما يساوي ضعف سعر ليتر البنزين تقريبا !) .

سياسة خنق واهمال الريف

لكن مياه الشفة وجه واحد من ازمة المياه. . الوجه الاخر هو فداحة هدر الثروة المائية بالنسبة لحاجات البلاد الى مياه الري . ويكتسب هذا الموضوع اهمية خاصة ونحن بصدد موجة الغلاء الجنونية . قد يتساءل المرء : وما الصلة بين هدر الثروة المائية وازمة الغلاء ؟ الصلة وثيقة . تبين لنا في مجال اخر الاهمية القصوى لتعزيز الزراعة في مكافحة الغلاء . ذلك ان خنق هذا القطاع الانتاجي وتسخير انتاجه لاشباع حاجات السوق الخارجية لا لتوفير المواد الاولية التي تسد حاجات الاستهلاك الداخلي ، يشكلان سببا رئيسيا من اسباب الاتكال المتزايد على المستوردات لمد البلاد بالمواد الغذائية الضرورية . والواقع ان هدر الثروة المائية جزء اساسي من اهمال ري الريف . هنا ايضا ، يأتي هدر الثروة المائية — وانعدام التخطيط في استثمارها لاغراض الري وانعاش الزراعة — يعبر عن الثمن الفادح الذي تدفعه الجماهير نتيجة سيطرة الرأسمالية الطفيلية على الاقتصاد وتحكمها في مقدرات البلاد .

وحتى عندما تقوم مشاريع مائية ، فانها تقع فريسة مصالح كبار ملاكي العقارات والمتنفذين ، وتدفع الجماهير ثمن التضارب في مصالح الاقطاع السياسي .

فمشروع الليطاني ، مثلا ، انجز عام ١٩٦٨ ، ولا زال البحث يدور حتى الان حول مستوى المنسوب الواجب اعتماده (٦٠٠ او ٨٠٠ مترا) لجر مياهه الى الجنوب . توضع الدراسات . وتنام في الادراج . ويتدخل اقطاب الاقطاع السياسي ويبقى تنفيذ مشروع جر مياه الليطاني الى الجنوب مجمدا بسبب تضارب مصالح جوزف السكاف وكامل الاسعد . ثم يبتكر حل جديد . هو جر مياه الليطاني الى بيروت لاستخدامها كمياه شفة . مع ان نسبة التلوث في هذه المياه مرتفعة وكلفة الجر الى العاصمة باهظة لبعد المسافة والكميات القابلة للاستخدام اقل من الكميات المتوافرة في مغارة جعيتا مثلا (١٥٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا في الليطاني و٥٠٠,٠٠٠ في جعيتا) بالاضافة الى ان جر مياه الليطاني الى بيروت يؤدي الى انخفاض الطاقة الكهربائية التي يولدها معمل مركبا ...

بعض الاقتراحات والمشاريع الملحة

هذه بعض اوجه ارتباط ازمة المياه (شفة وري) بسياسة النظام في اهمال وخنق القطاعات الانتاجية ، وتسليط الاحتكاراتعلى افضل الينابيع المائية ، الخ. يبقى ان الخبراء المائيين يملكون عددا لا متناهيا من المشاريع والاقتراحات يجدر التعريف بها .

— وضع خطة شاملة للافادة من الثروات المائية المهدورة في خدمة تنمية الريف والصناعة

— استملاك الشبكات العديدة التي توزع المياه ولا تزال ملكية خاصة لافراد . واستملاك شركات تعبئة المياه .

— اتخاذ كافة التدابير لمنع انقطاع المياه. وايصالها بصورة منتظمة الى الاحياء الشعبية التي لا تزال محرومة كليا من شبكات المياه.

— استبدال العيارات بالعدادات للسماح بقياس كمية المياه المستهلكة فعلا .

— تنفيذ المشاريع الايلة الى زيادة كمية المياه المستثمرة (ولا سيما مشروع جر مياه جعيتا الى بيروت بواسطة الجاذبية) وحفر الابار الارتوازية لاستخراج المياه الجوفية ، وتثبيت شبكات المياه ، وانشاء الجسور على مجاري الانهر (على مجرى نهر الكلب مثلا)

— اصلاح الشبكات والابار لمنع الهدر الاضافي للمياه .

من المسؤول عن انقطاع التيار الكهربائي ؟

يتوقع الخبراء ازمة كبيرة في الطاقة الكهربائية تبدأ طلائعها في النصف الثاني من شهر ايلول وتشتد خلال تشرين الاول ، مما سيؤدي الى التقنين في توزيع التيار الكهربائي على المستهلكين وقطعه لمدة اربع ساعات يوميا عن المعامل .

التفسير الذي قدمته مؤسسة كهرباء لبنان لانخفاض الطاقة الكهربائية هو نقص المياه الذي ادى الى انخفاض انتاج معامل توليد الكهرباء بنسبة ٤٠ في المئة .

هل صحيح ان لبنان لا يمكنه تجنب ازمة الطاقة الكهربائية ؟ وان الحق في الازمة هو على الطبيعة ؟

الطاقة الكهربائية في لبنان مصدرها نوعان من المعامل . المعامل المائية واهمها معمل مركبا على الليطاني وعدد من المعامل الصغرى ، منها معمل قاديشا . والمعامل الحرارية . واهمها معملان كبيران . معمل الذوق (المعروف بمعمل كميل شمعون) ومعمل الجية.

تقول الدراسات الرسمية ان حاجة لبنان الاستهلاكية من الكهرباء لهذا العام تقدر بـ ١٥٠٠ مليون كيلوات — ساعة . ويتضح ان المعامل الحرارية وحدها قادرة على تأمين اكثر من هذه الكمية . فمعمل الذوق ينتج ١٠٤٠ مليون كيلوات — ساعة ، بينما ينتج معمل الجية ٧٢٠ مليون كيلوات — ساعة. هذا يعني ان المعملين الحراريين يولدان ١٧٦٠ مليون كيلوات — ساعة بينما مجمل حاجة البلاد لاتتجاوز ١٥٠٠مليون كيلوات — ساعة.هذا يعني انه يمكن سد حاجات البلد من الكهرباء دون تشغيل المعامل المائية .

ما « سر » الازمة ؟ الكلمة ليست لنا دوائر الدولة تتناحر طوال الاسبوع الماضي في تضارب رواياتها عن « السر » المرصود .

في مؤتمره الصحفي يوم الاربعاء الماضي ، اصر بديع لحود ، المدير العام لمصلحة كهرباء لبنان ، على ان « سر » الازمة يعود للطبيعة والشح في مياه الامطار هذه السنة . ويضيف ان ثمة بعض الاخطاء والاهمالات في مجموعات المعامل الحرارية .

ويتضح ان هذه « الاخطاء والاهمالات » هي التالية : عطل اصاب مجموعتين في معمل الذوق (من اصل اربع) لم يجر اصلاحها حتى الان . اما المجموعتان الصحيحتان ، فلا تعملان سوى بثلثي طاقتهما . في معمل الجية، مجموعتان تعذر تشغيلهما لان الشركة المتعهدة لم تتحمل المسؤولية عنهما ما دامت المصلحة لم تنجز معاملات التسلم والتسليم . (من يذكر فضيحة معمل الجية التي كثر اللغط حولها في مطلع هذا الحكم وطواها النسيان ؟؟) ثم ان مصلحة كهرباء لبنان عمدت الى اعادة تشغيل محرك الديزل في المبنى المركزي للمصلحة الذي ينتج ٨ الاف كيلوات — ساعة ،ويكلف انتاج الكيلوات الواحد ٥٠ قرشا ، بينما لا يكلف اكثر من ٣ قروش في المعامل الحرارية. وللعلم كانت المصلحة قد باعت محرك الديزل هذا من احد تجار القطع وكادت تباشر فكه قبل اسبوعين .

وليس هذا وحسب . فقد تبين ان مصلحة الكهرباء كانت تخطط لاصلاح مجموعتي معمل الذوق في الصيف . وتعد لاجراء الصيانة على محركات معمل الجية في الصيف ايضا — اي في ذروة الحاجة الى استخدام هذه المحركات !!

هذا وقد كشفت مصادر مصلحة الليطاني انها نبهت الى الشح في ١٦ شباط الماضي . واقترحت اعتماد المطر الاصطناعي فوق بحيرة القرعون . لكن وزير الموارد المائية والكهربائية افاد ان لا حاجة الى المطر الاصطناعي لان امكانات المعامل الحرارية قادرة على سد العجز .

« بين حانا ومانا ضاعت لحانا » . بين وزارة الموارد ومصلحة الليطاني ومصلحةكهرباء لبنان ، ضاعت الطاقة الكهربائية ، وبدأ المواطنون يستعدون للعودة الى نور «الكاز» والزيت في بلد « الاشعاع والنور » .

اخيرا بق بديع لحود البحصة ، او قسما منها ، بعد انفضاح امره . واقر ان « سر » الازمة هو « عطل في معمل الذوق الحراري منذ اول الصيف » . اما لماذا لا يجري تصليحه . ولماذا لا توجد محركات ومولدات اضافية . فهذه امور لا يبدو انها تخص المواطنين . انها من « اسرار » الدولة العليا . مثلما هي فضيحة المولد المعطل سلفا الذي اشترته الدولة من شركة يابانية . ورفضت هذه استعادته واعادت عشرات الملايين المدفوعة ثمنا له .

هذه بعض « اسرار » ازمتي المياه والكهرباء ويبقى انه يمكن توقع النتائج سلفا . المياه تقطع عنالاحياء الشعبية وتبقى متدفقة على بيوت وحدائق الاحياء الارستقراطية والبرجوازية . ويبقى على اكثرية السكان شرب مياه « الصحة » او المشروبات الغازية غير الكحولية او شراء المياه (للشرب والخدمات المنزلية) بـ « التنك » . والتيار الكهربائي سيقطع هو ايضا عن « ابناء الجارية » ويبقى مشعشعا في بيروت « أبنات الست » ، يزين صور « زعمائنا » الاكارم فوق الشرفات والابنية . والذين سيدفعون ثمن انقطاع التيار الكهربائي عن المعامل كانوا ولا يزالوا العمال أنفسهم . فكما حصل عام ١٩٧٠ و١٩٧١، سيعمد ارباب العمل الى صرف العمال من العمل خلال ساعاتانقطاع التيار وحسم ساعات البطالةالاجبارية هذه من اجورهم ! بذلك يساهم ارباب العمل في تحمل قسطهم من « المسؤولية » عن ازمة الكهرباء ! وهكذا يساعدون على تمكين الجماهير من مواجهة الغلاء !

اتفاق شتورا لفتح الحدود يفضح أوهام اليمين اللبناني

تناولت صحف اليمين اللبناني « اتفاق شتورا » السوري — اللبناني لفتح الحدود في سياق حملة التعبئة الشوفينية الاقليمية ضد العرب ، التي بدأها اليمين اللبناني في اعقاب هجمة ايار على مواقع المقاومة . .

وعلى الرغم من ان اليمين اللبناني متفق حول ما يسميه « الخطر العربي على كيان لبنان» فاننا نستطيع التمييز بين موقفين تجاه هذه المسألة . فردود الفعل اليمينية خلال المئة يوم من اغلاق الحدود تكفي لرصد هذين الاتجاهين .

الاتجاه الاول : ينطلق من واقع المصالح الاقتصادية الملموسةللرأسمالية اللبنانية والتي يهمها ان تتأمن مصالحها هذه ولو على حساب اديولوجيتها الاقليمية. وهي لا ترى فيشعارات «الكيان والسيادة» الا تأمين تلك المصالح واستمرارها من جهة وتماسك قاعدتها الشعبية والتفافها حول النظام اللبناني من جهة اخرى . ولقد عبرت «النهار» في مقال ابو جودة عن هذا الاتجاه بواقعية لا يشوبها سوى المرارة على الرضوخ للامر الواقع والواقع شيء عنيد ..

تقول النهار .. «ان الاقتصاد اللبناني اثبت خلال الايام المئة انه لا يستطيع الاستغناء عن سوريا .. كما ان الحكم في لبنان ومعه الحكومة اثبت ان كل الصداقات العربية والدولية لا تغنيه عن العلاقات السورية» .

ان منطق « النهار » اليوم ، هو المعادلة التي كانت تقهر كل محاولات اليمين اللبناني الافلات من تأثيرات المحيط العربي بحكم ارتباط الرأسمالية اللبنانية بهذا المحيط باسباب نموها واستمرارها ، من السوق العربية ، الى اموال نفط الخليج ، الى المصطافين العرب ، والترانزيت . الخ ...

ولقد كان ذلك يحبط دائما امكانية النظام الرجعي في لبنان من الانخراط الكامل والسافر في معسكر الرجعية العربية . ذلك ما تقوله النهار ضمنا : « ان الطريق الى السعودية يمر عبر دمشق » ..

منذ عهد كميل شمعون وانتفاضة ١٩٥٨ ، مرورا بانتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ وفرض اتفاقية القاهرة الى احداث ايار وفرض اتفاق شتورا كلها تبين ان الحكم في لبنان الذي لا يوازن بين المصالح الاقتصاديةالعربية للطبقة الرأسمالية الحاكمة وبين سياسة هذه الطبقة تجاه القضايا العربية ، سيواجه متاعبه وازماته ويدفع ثمن هزائمه ..

الاتجاه الثاني من اليمين اللبناني وينطلق من اديولوجية الطبقة الرأسمالية نفسها ولكنه يضخم اوهامها فيطلق شعارات ويستنبط مواقف لا تملك قاعدة مادية ترتكز عليها . وهذا الاتجاه تعبر عنه اوساط يمينية ليست هي صاحبة الحل والربط او المصلحة الفعلية .

فالعنتريات واصطناع البطولات والمعجزات المنسوبة للنظام اللبناني ، لا تاني الاضرار الخسائر لتكذبها هي لانها اصلا ليست المعنية بالخسائر والارباح . انها فقط البوق والمذياع يضخم صوت من ينفخ فيه .

ولقد تمثل هذا الاتجاه الثاني ببيان الاتحاد العام للطلاب القوميين اللبنانيين حيث جاء فيه « ان الازمة كما تقول الاحصاءات الرسمية كلما اضرت لبنان بليرة اضرت سوريا باربع ليرات » ويتجاهل كتاب البيان انه ليست العبرة بالارقام المجردة ، بل بدلالاتها والتي تبين — اذا صدقت الاحصائيات — ان الاقتصاد الرأسمالي اللبناني لا يستطيع الصمود امام الضغوط حتى ولو كانت الخسارة بنسبة ليرة الى اربع ليرات . فالطلاب القوميون اللبنانيون الذين يحتجون على توقيع الحكومة اتفاقية فتح الحدود ليسوا اكثر حرصا على مصالح الرأسمالية اللبنانية وحكومتها من الرأسمالية اللبنانية نفسها ، غير ان الذي يتلقى ضربات العصا ليس كالذي يعد الضربات .

ويقول بيان الطلاب القوميين اللبنانيين « ان الجوع الذي كان سيكون مصدره اقفال الحدود — وهذا غير وارد — فهو افضل السبل لصمود الكرامة الوطنية » ...

فليسمح لنا الطلاب القوميون ان نسأل : لماذا لم يظهروا تلك العاطفة وهذه التضحيات حين تتخاذل السلطة في الدفاع عن الوطن والكرامة الوطنية تجاه الاعتداءات الاسرائيلية ؟ لماذا لم يكن ردهم هذا في وجه النظام الذي يخاف التصدي لاسرائيل حسب ادعاء اركانه ، لان ذلك يهرب السياح والمصطافين !!

نحن نشارك الطلاب القوميين القول « ان الاتفاق شرشحة » ولكن ليس لشعب لبنان . بل للنظام الرأسمالي اللبناني . لنظام التجار .. ونشارك سعيد عقل القول « ان اتفاق القاهرة واتفاق شتورا كلاهما ذل» ولكن الذل للرجعية في لبنان . فكلا الاتفاقين يشكلان حماية لمكاسب شعبنا وحركته الوطنية . وهما ذل للنظام الذي يدفع ثمن مغامراته التي ارتكبها ضد القوى الوطنية العربية . وهو ذل لنظام يقوم بمشاركة الامبريالية العالمية نهب ثروات المنطقة العربية ويتعيش على هذا النهب ويرفض ان يدفع ضريبة على ذلك .

طمس المكاسب الشعبية من الاتفاق

تقول جريدة « الجريدة » : « بدأت سوريا بمحاولة ضرب الاستقرار والازدهار اللبناني عن طريق الخلايا الحزبية فلم تنجح . ثم عن طريق التحركات العمالية في لبنان وهذه المحاولة ايضا لم تنجح ، وكان اخيرا ان قررت تحويل الثلاثماية الف عامل سوري الى جيش عقائدي لا للعمل ضد النظام اللبناني ، بل لامتصاص دماء الازدهار اللبناني .. سوريا تتضايق من الازدهار اللبناني » .

نبدأ بالازدهار ..!! ألم يجد كاتب المقال غير هذه المناسبة للحديث عن الازدهار ..في فترة تشهد اوسع التحركات الشعبية ضد الغلاء والاحتكار .. لقد اصيب اليمين اللبناني بخيبة امل قاسية من اتفاق شتورا فراح يهذي ويستعيد اوهامه التي قد تصلح في فترة الخمسينات ، اما اليوم فهي كذبة مكشوفة ..

غير ان كاتب المقال يطمح ان يثير الشكوك حول النضالات العمالية المطلبية التي لم تكن سوى الرد على ارتفاع كلفة المعيشة وتدهور الاوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في لبنان نتيجة لازمة النظام الذي يضاعف من استغلال الجماهير لحل ازمته.

ان محاولة طمس الاسباب الفعلية للموقف السوري لا تستطيع ان تخفي المكاسب الشعبية والوطنية التي نتجت عن هذا الموقف ..

لقد كان الموقف السوري عاملا من عوامل ردع السلطة عن استكمال خطتها في ضرب مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان فساهم في احباط المؤامرة الصهيونية الامبريالية الرجعية التي تستهدف ليس فقط المقاومة الفلسطينية بل وتركيع شعوب المنطقة جميعها لسيطرة الامبريالية وقاعدتها البشرية اسرائيل ..

ولقد جاء « اتفاق شتورا » يمنع مستخدمي العمال السوريين من تشديد استغلالهم وتغذية التنافس بينهم وبين العمال اللبنانيين .

أن تناقض منطق اليمين اللبناني هو نتيجة الموقع المتناقض للطبقة الرأسمالية المسيطرة التي يمثلها .. تريد الاسواق العربية ولا تريد تحمل الاعباء السياسية والاقتصادية لاتكال اقتصادها على السوق العربية .

وحين تحاول أن تختار بين مصالحها الاقتصادية وبين فكرها الانعزالي تحصد الازمات .



مناقشة واسعة لمختلف ردود الفعل على مقالات «الحرية» حول مشاريع الدولة الفلسطينية



المسألة الوطنية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

بقلم يساري فلسطيني

- هناك حد فاصل بين خط الثوريين الفلسطينيين وخط الاتجاهات العدمية الفوضوية .
- أصحاب الثورية اللفظية يصبون الماء في طاحونة المشاريع الاستسلامية عمليا وموضوعيا .

تنشر « الحرية » ابتداء من هذا العدد على حلقات متتابعة المقال التالي بقلم يساري فلسطيني ردا على حملة الانتقادات التي تعرضت لها مقالات الحرية في اعدادها ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، بشأن مشاريع الدولة الفلسطينية وحكومة المنفى ، تلك الحملة التي شاركت فيها منابر متعددة مثل « الهدف » و « الى الامام » و « الراية » وبعض العناصر في « فلسطين الثورة » ونشرة وكالة « وفا » . ان هذه المقالة تتكون من مدخل يحدد جوهر الخلاف ومن اربعة فصول تناقش الموضوعات التالية :

اولا — كيف ولماذا نرفض مشروعي بورقيبة والزيات .
ثانيا — طريقان للنضال من اجل التحرير الكامل .
ثالثا — مفهومان للكفاح المسلح وحرب الشعب .
رابعا — الثورة ومسألة الدولة والسلطة السياسية .

مقدمة : اين جوهر الخلاف

اثارت المقالات التي نشرتها « الحرية » تعليقا على مشروعي الزيات وبورقيبة ، عاصفة واسعة من الاحتجاج . ولم يكن في ذلك اطلاقا ما يدعو للاستغراب . اذ بينما تقف المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية على ابواب النهوض الوطني الجديد لجماهير المناطق المحتلة ، وبينما تطرح نفسها بشدة والحاح ضرورات شحذ الاسلحة الفكرية والسياسية التي تمكن الجماهير من تنظيم وتأطير هذا النهوض ، جاءت مقالات « الحرية » لتشكل بداية متواضعة على طريق تخليص المقاومة من قيود الاحكام الايديولوجية المسبقة التي تحول دون اعادة التصاقها بالمصالح الوطنية والطبقية المباشرة للجماهير وتصر على ابقائها محض اداة للعمل العسكري ضد اسرائيل المجرد عن اي اهداف سياسية مباشرة ، والمعزول بالتالي عن النضال اليومي المباشر لجماهير الشعب ، ليس باعتبارها « فكرة مجردة » ، بل باعتبارها واقعا ماديا حسيا .

لماذا في هذا الوقت بالذات وبينما تطرح المشاريع التصفوية نفسها ، يترتب علينا ان نشحذ هذه الاسلحة ونحطم تلك القيود ؟ لاننا ندرك ، كما سنبرهن فيما بعد ، ان القوى المساومة والامبريالية تطرح مشاريعها هذه الان بالتحديد من اجل ان تحتوي وتجهض وتفتت النهوض الجماهيري الجديد وهو لايزال في بداياته ، وتحول مجراه نحو مسارب وهمية . وان علينا كثوريين ان لا نكتفي بالاشادة بهذا النهوض واعتباره دليلا على صحة « مبادئنا » ، بل ان نحمي هذا النهوض ونؤطره وننظمه ، اي ان نتلمس ونشخص التناقضات الموضوعية التي ادت اليه ، ونحدد الحلول المباشرة لهذه التناقضات ، ونطرح ، انطلاقا من ذلك ، البرنامج والشعار السياسي الذي يمكن ان ينظم الجماهير وينتشلها من العفوية .

الا ان هذا لا ينسجم مع نهج ، ومصلحة ، العناصر والاتجاهات التي بنت امجادها « اليسارية » الزائفة ، في فترات الانحسار والتراجع ، على اساس من المزاودة اللفظية الفارغة والتطرف الكلامي ، وتشكلت مصالحها السياسية انطلاقا من هذا الاساس . لذلك كان احتجاجها المرتفع الضجيج على مقالات « الحرية » ، والذي ما هو في الحقيقة سوى احتجاج على النهوض الجماهيري الجديد الذي يزعزع هيكل البنيان الايديولوجي المثالي الذي اقامته في اذهانها ، ويضطره الى ملامسة الواقع النضالي ليفضح افلاسه وتهافته ، حيث لم تعد تجدي الكليشيهات المنمقة الساذجة بقدر ما اصبح مطلوبا اعطاء اجوبة ملموسة على تعقيدات الواقع الملموس .

ذلك هو جوهر النقاش الدائر الان . ليس نقاشا حول الموقف المطلوب اتخاذه تجاه مشاريع محددة فحسب ، انما هو صراع ايديولوجي بين تيارين في المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية : تيار اليسار الحقيقي الذي يلتصق بالمصالح المادية لطبقات الشعب الوطنية ويرى الثورة تعبيرا عن نضال هذه الطبقات الحي والملموس ، ويشتق برامجه وسياساته من تشخيص وتحليل هذه المصالح في صراعها ضد قوى الاعداء ، وتيار مثقفي البرجوازية الصغيرة الهامشية الذي يتعالى عن « التلوث » بهذه المصالح ، ويرى في الثورة انعكاسا انيقا « لمبدأ » مجرد ، يقفز عن تناقضات الواقع وتعقيدات النضال العملي ليجد ملجأه في الجملة الثورية الفارغة ويتخذها ستارا لتمويه موقعه الطبقي الهامشي وايديولوجيته المثالية والنخبوية المتعالية على الجماهير .

الهدف الستراتيجي والمهمات المرحلية:

يثير انصار هذا التيار زوبعة ضد مقالات « الحرية » لانها لم تختزل موقفها من مشاريع « الدولة الفلسطينية » المطروحة الى كلمة « لا » ، ولانها لم تختزل ردها السياسي على هذه المشاريع الى مجرد تكرار وتأكيد لموضوعة « الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل لفلسطين » . ذلك هو القاسم المشترك الذي ينتظم كافة مقالات وتعليقات عناصر هذا التيار على اختلاف منابرهم ، ابتداء من « الهدف » مرورا بمجلة « الى الامام » حتى بعض المقالات التي نجح انصار هذا التيار في تمريرها في « فلسطين الثورة » ونشرة وكالة « وفا » . ما الذي يكشف عنه هذا الاحتجاج؟ انه يعبر عن عجز اصحابه عن ادراك حقيقة ان مهمة الثوريين لا تختزل الى مجرد تكرار وتأكيد لاهدافهم الستراتيجية ، بل ان مهمتهم الجوهرية تكمن في تشخيص ملامح ومنعطفات الطريق الفعلي لانجاز هذه الاهداف الستراتيجية عبر تحليل التطور الموضوعي لصراع المصالح والطبقات كما يجري في الواقع . ان هدف « التحرير الشامل » يتحول الى شعار مجرد ما لم يرتبط بالشعارات المرحلية التي تعبر عن المصالح المباشرة لطبقات الشعب الوطنية في نضالها ضد معسكر الاعداء . ذلك ان هذه الشعارات هي وحدها التي يمكن ان تعبىء اوسع جماهير هذه الطبقات وتنظمها وتوضح مهماتها النضالية المباشرة التي تصب في النهاية في طريق التحرير .

عندما تقول لنا صحيفة «فلسطين الثورة»(1) ان « المطلوب الان » ليس « طرح الحلول المرحلية والشعارات الواقعية » « ولكن تصعيد النضال الثوري في كل مكان وفي الاردن والارض المحتلة بالذات » ، فاننا لا نستطيع ان نرى في هذا الكلام الا مفهوما « لتصعيد النضال الثوري » ينطلق من اعتبار الجماهير جيشا محترفا يكفي ان نصدر اليه الامر بالتصعيد حتى يصعد نضاله فعلا . ان هؤلاء السادة لا يستطيعون ان يفهموا ان « تصعيد النضال» ليس باختصار عملية تجميع لمزيد من المؤمنين بهدف التحرير وتدريبهم وتسليحهم وزجهم للقيام بمزيد من العمليات العسكرية . ان هذا جزء من عملية « التصعيد » ، ولكن الجزء الرئيسي والاهم هو قيادة الجماهير الواسعة ، قيادة طبقات بكاملها ، الى الصدام مع العدو من خلال تنظيم وتأطير نضالها من اجل مصالحها الوطنية والطبقية المباشرة . وان المدخل الذي لا غنى عنه للنهوض بهذه المهمة هو تلمس هذه المصالح المباشرة وصياغة الشعارات المرحلية التي تعبر عنها . ان الجماهير ليست كمثقفي البرجوازية الصغيرة الحالمين . ان الجماهير لا تقاتل من اجل « افكار » مجردة . انها تقاتل من اجل مصالح محددة وملموسة تشعر بضرورتها القصوى والملحة وبامكانية تحقيقها .

ولا يكفي في هذا المجال ان نؤكد للجماهير ، كما يؤكد معلق وكالة «وفا» في نشرتها الصادرة في ١٦—٨ ، ان هدف « التحرير الكامل » ليس خياليا وان كان بعيد التحقيق ، بل علينا ان نقود الجماهير ، من خلال زجها بالنضال اليومي من اجل مصالحها المباشرة ، لكي تكتشف **بتجربتها الخاصة** امكانية تحقيق هذا الهدف . وذلك يتطلب بالضرورة توحيد نضالها حول مجموعة من الشعارات « الواقعية » (نعم ، الواقعية بالضبط) التي يمكن تحقيقها موضوعيا في هذه المرحلة من مراحل النضال ، والتي تعبر عن مصالح اوسع الجماهير في هذه المرحلة من مراحل النضال . ان سياسة « حرق المراحل » لا تؤدي باصحابها الا الى حرق انفسهم . تلك موضوعة بديهية من موضوعات العلم الثوري .

وحدة الضفتين والدولة الفلسطينية

« ان طريق التحرير هو طريق المزيد من التعبئة الثورية للجماهير » . ما تقوله « فلسطين الثورة » هنا صحيح . ولكنه ليس كل الحقيقة . ذلك ان الطريق الى التعبئة الثورية للجماهير هو طريق النضال من اجل مصالحها المباشرة (وطنيا وطبقيا) وليس طريق القفز عنها ورفض التعامل معها حفاظا على « نقاء » هدف التحرير .

ما الذي يطرحه انصار هذا التيار من مهمات لتنظيم وتصعيد « النضال الثوري » للجماهير في الاردن والارض المحتلة بالذات ، باستثناء الحديث عن « المزيد من اعدادها وتدريبها وتسليحها والمزيد من النضال والقتال » ؟

ان المعلق السياسي لوكالة « وفا » (2) يعترض على مهمة « اعادة تجديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » خوفا من ان « المضي بهذه الموضوعة حتى منتهاها يضعنا امام طرح خطير اقل ما يقال فيه انه باتجاه الاعتراف باقامة دولة فلسطينية ضمن اطار اتحاد مع شرقي الاردن » ! ان عداء هؤلاء السادة « للدولة الفلسطينية » يتجاوز رفضهم — المشروع جدا — للمشاريع الاستعمارية او المساومة ليتحول الى رعب غريب من كل ما يمكن ان يفسر بانه ذو علاقة من قريب او بعيد بالدولة الفلسطينية ، بل وحتى بالدولة مهما كانت .

اليكم مثلا ما تقوله مجلة « الهدف » (3) : « برزت في الاسبوع الماضي نغمة جديدة في رأينا (نعم ، في رأيكم !) مضمونها أخطر من مضامين المشروعات سالفة الذكر (يقصد مشروعات بورقيبة والزيات) . » نتساءل : ما هي هذه النغمة الجديدة ؟ تستطرد « الهدف » : « تطرح بعض الجهات الفلسطينية مشروع (هكذا في النص ، والاصح مشروعا) أسمته مشروع وحدة الضفتين وفي مكان آخر (وحدة الشعبين) ويتلخص الموضوع في اقامة دولة على أرض الضفتين كخطوة على طريق التحرير » .

نعم .. يتلخص الموضوع ببساطة في اقامة « **دولة** » على أرض الضفتين . « الهدف » اذن ضد اقامة « دولة » على أرض الضفتين مهما كانت طبيعة هذه الدولة ونظامها ؟

ألم تسمع « الهدف » بحقيقة انه حتى ١٩٦٧ كانت هنالك فعلا دولة على أرض الضفتين اسمها المملكة الاردنية الهاشمية ، وان هذه « الدولة » قد انحسرت حدودها بعد حزيران ٦٧ لتشمل الضفة الشرقية فقط ، وان هذه « الدولة » لا زالت تطالب باعادة بسط سيادتها على أرض الضفة الاخرى التي يصدف كونها جزءا من الارض الفلسطينية التي تناضل « الهدف » من أجل تحريرها ؟ ما هو موقف « الهدف » ازاء هذا الموضوع؟ واذا كانت « الهدف » ترفض دولة على أرض الضفة الواحدة ، ودولة على أرض الضفتين فما الذي تريده اذن ؟

« الهدف » لا تجيب ، ولكننا ربما وجدنا الاجابة في تعليق « وفا » الذي يقول :

« اذا كان الجيش الصهيوني سيهزم بمعارك عسكرية ضارية فعلى اي أساس يرفع شعار اعادة وحدة الضفتين على أساس وطني ديمقراطي ، لان الوضع في تلك الحالة سيكون عبارة عن ساحة حرب ضروس لا تتيح فرصة الى شيء اسمه اعادة وحدة الضفتين على أساس وطني ديمقراطي وانما ستكون جماهير الضفتين منخرطة بالثورة تحت جيش شعب واحد وسيكون ما عندنا ليس دولتين وطنيتين وانما **قاعدة عسكرية محررة** كل شيء فيها محول للقتال اي **نظام حرب الشعب** اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتنظيميا الخ .. » ..

لا يجد معلق « وفا » ضرورة لكي يوضح لنا ما هو اقتصاد هذا النظام الجديد ، نظام حرب الشعب ، ولا سياسته ولا اجتماعه . يكفي أنه ليس دولة ، وانما قاعدة عسكرية محررة وساحة حرب ضروس لا تتيح المجال لشيء اسمه وطني ديمقراطي .

لماذا اذن هذه الحرب الضروس ؟ من أجل نظام رجعي دكتاتوري ؟ أم من أجل لا نظام على الاطلاق ، من أجل الفوضى ، من أجل الغاء الدولة ؟

بين الرفض والاستسلام

هذه النتائج العدمية الفوضوية التي يصل اليها أنصار الجملة الثورية الفارغة يفترض انها تجد منشأها في تصور للثورة يجعل منها نسخة مكررة عن قتال العصابات ذي الطابع العسكري المحض . ان الثورة بالنسبة لهم هي عملية اقناع او اقتناع لعدد متزايد من الافراد بهدف التحرير ، وانتظام هؤلاء في منظمة تدربهم وتسلحهم وتدفعهم للقيام بعمليات عسكرية ضد العدو . ويفترض ان يؤدي تصاعد هذه العمليات في يوم من الايام الى انهيار مفاجىء لاسرائيل ، يجري بعده البحث في طبيعة الدولة التي ستقام بدلا عنها . فقط من خلال هذا المفهوم العفوي ، العسكري المحض ، لمسألة الثورة يمكن أن نفهم لماذا يرفض هؤلاء السادة رفضا مطلقا أي تعامل بقضايا السياسة اليومية ، وبالمهام السياسية المباشرة لتعبئة الجماهير ، وبالاهداف المرحلية المباشرة لنضال الجماهير ، نعم ، الجماهير التي لن تتحول كلها في أي يوم من الايام الى جيش من الفدائيين المتفرغين (او المثقفين الذين ينظرون للقتال) بل ستبقى تعيش وتأكل وتعمل وتنتج ، ولكنها ستبقى مع ذلك تناضل ضد أعدائها من مواقع العيش والانتاج .

الا ان «ثورة» من النمط الذي يريدون ، معزولة عن الجماهير وعن نضالها اليومي ، ترفض التعامل مع وقائع الحياة السياسية اليومية ، لا يمكن أن تؤدي الى التحرير . انها يمكن أن تزعج العدو وتنهكه ، الا انها لا يمكن أن تدمر كيانه . وهي لذلك لا يمكن أن تتجاوز سقف التسوية السياسية بمفهومها الانهزامي الاستسلامي المطروح الان . ذلك أن ازعاج العدو دون تدميره ، تسليط الضغط عليه دون انتزاع نتائج هذا الضغط وتوظيفها لمصلحة الثورة ، سيمكن الانظمة العربية المعنية من استثمار نتائج هذا الضغط على اسرائيل من أجل تمرير التسوية ، من أجل أن تحقق بالضبط تلك المشاريع الاستسلامية التي يرفضها بكثير من الضجيج أنصار الجملة الثورية .

هكذا فان التطرف اللفظي لهؤلاء السادة لا يخفي وراءه سوى أسوأ أنواع الانصياع للامر الواقع وانتظار الفرج من خلال الحلول الاستسلامية والتصفوية . ذلك أن رفض « الحلول الاستسلامية » كلاميا لا يعني احباطها عمليا . ورفض الحلول الاستسلامية دون تحديد المهمات النضالية التي تمكن من احباطها لا يعني في النهاية سوى دعوة الجماهير الى السلبية والترقب حتى تمر هذه الحلول وتنفذ ، ونكتفي نحن باعلان الاحتجاج والرفض أو بالانتحار البطيء بسلسلة من المغامرات الارهابية التي لا جدوى منها ولا هدف .

لقد كان هذا المدخل ضروريا من أجل توضيح جوهر الخلاف القائم ، والذي لايقتصر فقط على تحديد الموقف من مشاريع « الدولة الفلسطينية » المطروحة الان ، بل يمتد ليتناول كافة المعضلات البارزة التي يطرحها النضال الوطني الفلسطيني والتي تشتد الحاجة الان لايجاد الحلول لها من أجل شحذ الاسلحة الفكرية التي تمكن الجماهير والمقاومة من مواجهة الاحداث المصيرية التي سيولدها النهوض الوطني الجديد ، ومن التصدي لمهماتها بوضوح برنامجي كامل . ولقد استهدف هذا المدخل عرض وجهتي النظر المتعارضتين دون الدخول في مناقشة تفصيلية لكل منهما . وسوف نعود في الفصول اللاحقة من هذا المقال لمناقشة دقيقة ومفصلة لكافة النقاط المطروحة اعلاه وتوضيح موقفنا ازاءها .

1 كيف ولماذا نرفض مشروعي بورقيبة والزيات

ان حملة التشويش المتعمدة التي شنها انصار الجملة الثورية الفارغة تملي علينا ان نميز بصرامة بين مناقشة قضايا الخلاف الجوهرية ، الفكرية والسياسية ، وبين المسألة المباشرة المتعلقة بالموقف من مشاريع الدولة الفلسطينية المطروحة الان ، بهدف جلاء بعض البلبلة والالتباسات التي أحاطت ، او بالاحرى احيط بها ، هذا الموقف . ففيما يتعلق بالنتيجة السياسية العملية لهذا الموقف : الرفض ، فاننا لا نختلف مع أنصار التيار الاخر ، بل دعونا نقل بالاحرى أن رفضنا ، بكل تواضع ، أشد حماسا وتماسكا وانسجاما بكثير . ولكننا نختلف جذريا ، رغم ذلك ، في أسباب الرفض واسلوب الرفض . سنعود الى توضيح ذلك بعد قليل .

لن نعلق طويلا ، في بداية الامر ، على تهويشات بعض انصار تيار الجملة اللفظية الثورية التي تدعي ، بصفاقة لا مثيل لها ، أن الجبهة الديمقراطية قد اتخذت « قرارا

---

1 — العدد ٥٧ في ٢٢ — ٨ — ٧٣ ص٣ . بالرغم ان هذه المجلة « فلسطين الثورة » ونشرة وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» تصدران عن جهاز الاعلام الموحد الذي يفترض فيه ان ينشر ويدعو للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير ، فان بعض عناصر تيار اللفظية الثورية الذين تسللوا الى هذا الجهاز اخذوا يستغلون موقعهم هذا لطرح وجهة نظرهم الخاصة المتناقضة مع هذا البرنامج الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني العاشر . وقد استخدم بعضهم منابر الاعلام الموحد لمهاجمة شعار « تصحيح وتجديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » الذي تبنته « الحرية » كمهمة نضالية مرحلية ردا على مشروع الملك حسين وسائر المشاريع التصفوية المطروحة ، ذلك بالرغم من ان هذا الشعار يطرحه بوضوح البرنامج السياسي لمنظمة التحرير كمهمة نضالية في الساحة الاردنية الفلسطينية حيث يقول « بتوجيه نضال الشعبين .. من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ... يؤمن صون السيادة الوطنية للشعبين الاردني والفلسطيني ويضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين .. » (منظمة التحرير الفلسطينية — البرنامج السياسي ص ٢٣) .

2 — وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» نشرة ١٦ — ٨ — ٧٣ — تعليق بعنوان « ملاحظات حول مقالات مجلة الحرية » .

(3) مجلة « الهدف » اللبنانية العدد ٢١٤ في ١١—٨—٧٣ ص ٣

- اسرائيل تطرح التصفية الشاملة للثورة ولحقوق شعبنا ، وحسين يطرح مصادرة لهذه الحقوق وقمع الثورة .

- مشاريع الزيات - بورقيبة تستهدف تفتيت النهوض الجماهيري الجديد للحركة الوطنية الفلسطينية .

سريا » بالموافقة على « الدولة الفلسطينية ». هذه « الطرف » المضحكة لا تجد منشأها الا في عقلية تبحث عن مخرج من خمولها الذهني في الاستعاضة عن التحليل السياسي باجترار الهواجس والظنون . وحيال هذه العقلية لا نملك سوى أن نطمئن هؤلاء السادة أنه ،فيما يتعلق بالامور السياسية المصيرية ، ليس ثمة شيء في قاموس الجبهة الديمقراطية اسمه « قرار سري » . ذلك ان الجبهة الديمقراطية ليست عصبة من الارهابيين المتآمرين الذين يسعون الى الثورة بمعزل عن الجماهير . ان الجبهة الديمقراطية منظمة ثورية جماهيرية ، وهي لا تسعى الى تحقيق أهدافها السياسية بقواها الذاتية الخاصة فحسب ، بل بتعبئة أوسع الجماهير حول هذه الاهداف وزجها في النضال من أجلها . والقرارات السياسية التي تتخذها الجبهة الديمقراطية بشأن مهمات وأهداف النضال الجماهيري ، ليس لها من معنى على الاطلاق ما لم تعلن بوضوح على الجماهير ويجري العمل لتعبئة الجماهير باتجاه انجازها . ان سياسة الاحتفاظ بسرية المواقف السياسية للثورة ليست منسجمة مع نهج الجبهة الديمقراطية ونمط عملها ، والجميع يعرفون ذلك جيدا . واذا كان ثمة من لا يزال ، بتكوينه الذهني ، يعيش في مطلع هذا القرن عندما كان التكوين الاقطاعي العشائري لقيادة النهضة القومية العربية يسمح لجاسوس مثل « لورنس » ان يقيم الدول ويصطنع الكيانات ويقرر مصائر الشعوب في أروقة الجاسوسية المظلمة ، فان الجبهة الديمقراطية بالتأكيد تدرك جيدا أي عصر هي تعيش فيه ، وتدرك انه منذ زمن طويل خرجت شعوبنا العربية ، ولله الحمد ، من حقبة صراع الامراء والجواسيس ، ودخلت لحسن الحظ عهد صراع الطبقات .

بعد هذا ، ما هو الموقف الذي تتخذه الجبهة الديمقراطية من مشروع « الدولة الفلسطينية » ؟ أولا علينا أن نتساءل : أي مشروع وأية « دولة فلسطينية » ؟ ذلك اننا لسنا مع سياسة خلط التفاح والبندورة في سلة واحدة بحجة ان لون كليهما احمر . ان موقفنا من جميع المشاريع المطروحة فعلا الان هو الرفض . ولكن ذلك لا يكفي لوحده . ان كلمة « لا » لوحدها لا تشكل موقفا سياسيا. فليس المهم أن نكون نحن مقتنعين بالرفض ، بل المهم أن نقنع الجماهير . ومن أجل ذلك لابد من ان نطرح ازاء كل مشروع محدد موقفا سياسيا متماسكا يقوم على توضيح الظرف الموضوعي العام الذي يطرح فيه هذا المشروع ، طبيعة القوى التي طرحته ، ما هي الدوافع التي حدت بها الى هذا الطرح، وما هي الاهداف السياسية التي تستهدفها من ورائه ، وما هي النتائج التي سيؤدي اليها هذا المشروع عمليا ، في ظل موازين القوى القائمة ، وبغض النظر عن النوايا والاهداف الذاتية لمقترحيه . لا شك أن هنالك نقاط التقاء كثيرة بين هذه المشاريع ، الا ان الاختلاف في طبيعة وأهداف القوى التي طرحها ، وامكانية التنفيذ العملي لكل منها، يملي ضرورة تمييز مواقفنا السياسية ازاءها.

مرحلة الانحسار أم بداية النهوض ؟

ما هي ملامح الوضع العام الذي تطرح فيه هذه المشاريع ؟

تشير مجلة « الى الامام » (٤) في «ردها» على مقالات « الحرية » الى ان « لكل حل مقدمات ، وان أيار لبنان كان مقدمة للمشاريع المطروحة مؤخرا » . وتؤكد « الهدف »الفكرة نفسها بشكل أكثر وضوحا اذ تقول : « في ظروف الانحسار التي قد تتعرض لها أيثورة ... تبرز المشاريع الانهزامية والتراجعية ذات الجذور الخيانية ... » (٥) . ان هذا القول يستهدف التلميح الى الفكرة التي أصبحت شائعة في بعض الاوساط ، رغم كونها خاطئة تماما ، والقائلة بأن مثل هذه المشاريع يطرح عادة في فترات ضعف الثورة وتعرضها للازمات والانتكاسات من أجل اجبار الثورة على القبول بها . ان هذا الاتجاه ليس صحيحا اطلاقا كما سيتضح بعد قليل ،والاهم من ذلك انهيستند الى افتراض خاطىء تماما، يعلنه البعض ويضمره اخرون ، بأن الهدف النهائي لسياسة الامبريالية الامريكية واسرائيل هو اقناع الشعب الفلسطيني بابتلاع « نصف الرغيف » .

ان انصار هذا الافتراض يعتقدون ، كما يبدو ، ان اقامة « دولة فلسطينية » هو الهدف الفعلي للسياسة الامريكيةالاسرائيلية، وليس تصفية الثورة الفلسطينية تصفية كاملة وطمس أي شكل من أشكال التعبير عن الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني . لسنا بصدد البرهنة على افلاس هذا الافتراض، فوقائع الحياة تؤكد عكسه يوما بعد يوم ، ولكن من المفيد والمهم ان نشير الى ان هذا الافتراض يقود بنتيجته المنطقية الى تقدير مبالغ فيه لحقيقة هامش التراجعات المتاح الان أمام القيادة الحالية للمقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية . وهذا التقدير المضخم يشكل الخلفية الفكرية لسياسة افتعال الصراع الدونكيشوتي لاحباط « مساومات » وهمية يزعم ان قيادة الثورة بصدد الاقدام عليها . ان أقل ما يمكن أن تؤدي اليه هذه السياسة هو افتعال الانقسام بين صفوف الثورة، وتوجيه انظار الجماهير واذهانها وجهودها نحو أخطار ، وبالتالي مهمات وهمية ، بعيدا عن الاخطار والمهمات الحقيقية .

ان ميزان القوى الراهن في المنطقة لايزال يتسم بالاختلال لصالح الهجمة الامبريالية الامريكية - الاسرائيلية - الرجعية التي تستهدف ، كمحصلة نهائية لمجمل سياستها، فرض الاستسلام الوطني الكامل والتصفية المادية لكافة المكاسب الوطنية والديمقراطية لحركة التحرر الوطني العربية.لقد استطاعت هذه الهجمة ان تحقق نجاحات دموية حاسمة في الاردن والسودان . وقد توافقت هذه الهجمة مع تنامي اتجاه بعض الطبقات البورجوازية الحاكمة نحو ردة يمينية داخلية واسعة ، ادت في مصر بشكل خاص الى تصفية الجناح الناصري الاكثر تقدما من السلطة والغاء الكثير من الاصلاحات التقدمية التي أصبحت تشكل قيودا تحد من نمو البورجوازية الجديدة الصاعدة ، وفتح أبواب مصر من جديد أمام الاستثمارات الاجنبية الاستعمارية الجديدة . وقد شكلت هذه التطورات أساسا ماديا لسياسة تقديم التنازلات الوطنية المضطردة أمام العدو الاسرائيلي وسياسة الانفتاح على الامبريالية كسبيل للتوصل الى تسوية سياسية ، والانفتاح على الرجعية العربية والاعتراف لها بمناطق النفوذ تحت شعار « توحيد الجهد العربي » ، وأخيرا اضعاف الصداقة العربية السوفيتية والتضحية بها ثمنا لهذا الانفتاح . وقد ساهم هذا التحول في أهداف الطبقة الحاكمة المصرية وسياستها منذ بداية ١٩٧١ في اضافة زخم جديد للهجمة الامبريالية ومضاعفة طاقة اندفاعها . ففي الجزيرة العربية اندفعت السعودية بحيوية فائقة لتوطيد نفوذها بمحاصرة الثورة في اليمن والخليج ومحاولة دك قواعدها وحققتنجاحات هامة في اليمن الشمالية وفي محاصرة اليمن الديمقراطية والثورة الوطنية المسلحة في ظفار وعمان . وجرى في كافة ارجاء المشرق العربي تسعير محموم لحملة العداء للشيوعية وللسوفييت . وتحت ضغط هذه التطورات اجبرت سوريا والمقاومة الفلسطينية على التزام سياسة دفاعية في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة ، وتم انجاز فرض واقعي لوقف اطلاق النار على كافة خطوط المجابهة من الجانب العربي ، وجرى تصعيد حملة رجعية دينية داخلية في سوريا لاضعاف النظام واجباره على الانخراط في ركب الاستسلام على الطريقة المصرية ، كما جرت محاولات مزدوجة ، اسرائيلية رجعية ، لضرب واضعاف المقاومة الفلسطينية ، ومن ثم الحركة الوطنية الديمقراطية ، في لبنان . وفي ظل هذا الجو استطاعت اسرائيل ان تتفرغ لتصفية الانتفاضة المسلحة الواسعة النطاق في قطاع غزة ولمواصلة وتكثيفسياسة « التهدئة » والاستيطان والدمج الاقتصادي والضم الواقعي للقدس واجزاء واسعة من سائر المناطق المحتلة .

رغم هذه النجاحات ، وربما **بسبب** من بعض هذه النجاحات **فان الهجمة المضادة للثورة اخذت تستنفد زخمها وترتطم بحدود يصعب عليها تجاوزها .** فيوما بعد يوم يبرز بشكل أكثر وضوحا لاوسع الجماهير العربية حقيقة ونتائج وأهداف هذه الهجمة التي تتناقض تناقضا مباشرا مع المصالح الوطنية والطبقية لكافة الشعوب العربية . ويدفع وعي هذا التناقض بقطاعات جماهيرية متجددة باستمرار الى استئناف او مواصلة النضال الوطني والديمقراطي من أجل صد وايقاف هذه الهجمة الامبريالية .

ففي اليمن والخليج استطاعت الثورة الوطنية أن تشل الحصار المضروب حولها وان تبدأ بنقل التفكك والصراع الى داخل معسكر الثورة المضادة (فشل محاولات غزو اليمن الديمقراطية ، احباط مخطط تصفية المناطق المحررة في ظفار ، تفكك الجبهة المضادة للثورة في اليمن الشمالية واحتدام الصراع بين صفوفها) . وفي سوريا صمد النظام في وجه الحملة الرجعية الداخلية وعزز مواقعه على أثر الموقف الوطنيالحازم الذي اتخذه بوجه محاولات التصفية الرجعية في لبنان . وفي العراق أدت الاجراءات الوطنية منذ بيان ١١ اذار (تأميم النفط ، الجبهة الوطنية ، المعاهدة العراقية - السوفيتية) الى تعزيز النهج الوطني للنظام بوجه الضغط الامبريالي المباشر وغير المباشر (الايراني) . وتمكنت الحركة الوطنية الديمقراطية في لبنان ، بسلسلة من النضالات المطلبية والديمقراطية وبالتضافر مع المقاومة، من الحد من هيمنة النهج الدكتاتوري المضاد للثورة وشل محاولاته لتصفية المقاومةوالحركة الوطنية وايقاع الارتباك والصراع والانقسام في جبهة النظام . وادى نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة في مصر الى محاصرة النظام وتضييق هامش التراجع الوطني المتاح له باضطراد ..

الاهم من ذلك ، على صعيد الساحة الفلسطينية والاردنية : ابتدأ النظام العميل في عمان يحصد نتائج تناقضات سياسته المعادية للشعب والوطن في أزمة عزلته الخانقة محليا وعربيا ، وبرز جليا تخبطه وتنامي الصراعات داخل صفوفه في محاولته الخروج من هذه الازمة . وتدريجيا تشكل بوادر التفكك في جبهة النظام حوافز لنهوض جماهيري جديد ، مطلبي وديمقراطي ووطني ، بدأت ملامحه الأولية في البروز .

قطعت المقاومة الفلسطينية شوطا بعيدا في انتشال نفسها من حالة التراجع غير المنظم التي انزلقت اليها منذ أيلول ٧٠ ، وأعادت تنظيم صفوفها ووطدت من وحدتهاوتماسكها، وتعاظم نفوذها السياسي محليا ودوليا وتوطدت علاقاتها مع الدول الاشتراكية وسائر قوى الثورة العالمية . كما طرأ تحولملموس في ميزان القوى داخل المقاومة لصالح توطد مواقع اليسار والقوى التقدمية واتساع نفوذها المادي والسياسي . ولاول مرة منذ أيلول ٧٠ تمكنت المقاومة ، في أيار لبنان ،من صد احدى أوسع الهجمات التكتيكية المضادة للثورة واحباطها بالكامل واجبارها على التراجع دون الاضطرار لتقديم تنازلات جديدة. ويشير هذا التطور الهام الى نجاح المقاومة في توطيد مواقعها الدفاعية وايقاف الهجوم المضاد استعدادا لاستئناف الهجوم . وشهدت السنة الاخيرة تصاعدا نسبياملموسا في حجم النشاط المسلح للمقاومة داخل الاراضي المحتلة .

في المناطق المحتلة ، وفي الضفة الغربية بشكل خاص ، بدأت سياسة الاحتلال الاسرائيلي (التعايش اللبرالي الزائف والبحبوحة الاقتصادية الكاذبة) تبرز نتائجها التخريبية الطاحنة لمصالح أوسع الطبقات الوطنية .

وينمو في وعي أوسع الجماهير ادراك التناقض بين مصالحها الوطنية المباشرة وبين سياسة الاحتلال في تشجيع الاستيطان والضم الفعلي والدمج الاقتصادي ومصادرة الارض وطمس الثقافة الوطنية . ويشكل هذا التناقض الاساس المادي للنهوض الجماهيري الوطني العفوي الواسع الذي تشهده الضفة الغربية منذ نيسان الماضي . وقد كثف من وعي هذا التناقض في اذهان الجماهير صمود المقاومة في الخارج بوجه محاولات الاستئصال الدموية الشرسة ، الصمود الذي أحبط أهداف الحرب النفسية للعدو وشجع الجماهير على استئناف النهوض .

ميزان القوى الراهن .. لصالح من ؟

هذا الاستعراض السريع للتطوراتالبارزة في المنطقة يساعدنا على تكوين صورة أوضح لنسبة القوى الراهنة بين معسكري الثورة والثورة المضادة . انه يؤكد ان ميزان القوى لا يزال مختلا لصالح اسرائيل والامبريالية وحلفائها الرجعيين ، مما يشجع الامبرياليين على مواصلة سياسة التصلب والهجوم سعيا وراء الاستسلام الكامل . الا انه يبرز من الجانب الاخر المقاومة المتنامية التي يصطدم بها هذا الهجوم والتي اخذت تستنفد طاقته وزخمه وتعد لنهوض ثوري جديد .

هذا التقييم يؤكد استحالةالتوصل الى أية صيغة دائمة ، أو حتى شبه دائمة ، لتسوية سياسية لمعضلة الشرق الاوسط في ظل ميزان القوى الراهن . انالامبريالية الامريكية واسرائيل لا تريدان حلا سوى الاستسلام الكامل ، واختلال ميزان القوى لصالحهما دون ان تتعرض مصالحهما لاي خطر جدي مباشر ، يمكنهما من مواصلة سياسة التصلب والعناد دون الاضطرار ، راهنا ، الى دفع ثمنها . وفي المقابل فان بوادر النهوض الوطني بينما لا تزال ، تتسم ، بشكل عام ،بالطابع الدفاعي ، وبينما لا تشكل ،راهنا، ضغطا كافيا على الامبريالية واسرائيل يدفعهما للتنازل ، الا انه كاف لتطويق الانظمة العربية المرشحة لقبول الاستسلام والحيلولة دون رضوخها النهائي لمطالب أمريكا واسرائيل .

يبرز هذا التحليل للوقائع مدى سذاجة وخطل الفكرة المبسطة القائلة بان مشاريع الدولة الفلسطينية تطرح ، كالعادة ، في ظروف ضعف المقاومة وانحسارها رغبة في استثمار هذه الظروف لاجبارها على القبول. ان المشاريع الاخيرة لم تقدم في ظروف الضعف والتراجع والانحسار ، بل في ظروف الصمود الناجح ، واستجماع القوى ، وبداية النهوض(تماما كما كان الحال قبل أيلول ٧٠ عندما طرحت بعض الاوساط الامبريالية فكرة « الدولة الفلسطينية » في ظروف نهوض المقاومة من أجل تفتيت هذا النهوض .) والقول بغير ذلك لا يفعل سوى تضليل الجماهير وتعمية ابصارها عن الاسباب والاهداف الحقيقية الكامنة وراء طرح هذه المشاريع ولا يساعد بالتالي على نجاح التعبئة الجماهيرية ضدها ، بغض النظر عن النوايا ونبرة الصراخ .

كذلك يبرز هذا التحليل مدى ضحالة القول بان أمريكا واسرائيل « بما لهما من معلومات وتجربة » تدركان ان رغبتهما في الاستسلام الكامل شيء والقدرة على تحقيقه شيء اخر ، وان امريكا واسرائيل لذلك « تقبلان باي حل تريان انه الحل الوحيد الذي يمثل مصالحهما والممكن تطبيقه سيما وهي الواعية جيدا » (من هي الواعية جيدا ؟ امريكا أم اسرائيل ؟) أن « الرد على هزيمة حزيران شكل بداية ثورية بدأت تهدد كل المصالح الامبريالية في المنطقة العربية ... وان وجود اسرائيل ومصالحها مهددة بشكل جدي فيما اذا بقيت المشكلة دون حل » . (٦) كنا نتمنى لو ان صاحب هذا الكلام يملك القليل القليل من « المعلومات والتجربة » التي يغدقها على الامبريالية ، اذن لادرك ان الامبريالية تدرك أيضا أن التهديد (تهديد المصالح) شيء والفعل (تدمير المصالح) شيء اخر ، وان « البداية الثورية » شيء وتحول ميزان القوى لصالح الثورة شيء اخر ، كما أن حل مسابقات الكلمات المتقاطعة في مكتب تحرير « الشرارة » شيء ، وحل تناقضات المصالح المادية كما هي في واقع الصراع الجاري في المنطقة ، شيء اخر مختلف تماما. هذه « الخراريف » عن استعداد الامبريالية واسرائيل « للقبول بأي حل » يراد لها أن تشكل « برهانا » على أن أمريكا واسرائيل ترحبان باقتراح الزيات (اقتراح الزيات بالذات) لانه « يضمن (أمن) اسرائيل ويعترف بشرعية وجودها (وينهي) حالة الحربوبالتالي يعيد العلاقة مع أمريكا ويجهض الثورة الفلسطينية » (٧) . ربما اذن كانت معارضة محرر « الشرارة » لاقتراح الزيات هيالعقبة التي تحول دون تنفيذه ؟ ان التأكيد اللفظي على « ان وجود اسرائيل ومصالحها مهددة بشكل جدي » ، لا يمكن ان يحجب حقيقة ان اسرائيل ، الان وفي ظل ميزان القوىالقائم، ليست بصدد البحث عن ضمان (لامنها) يقدمه السيد الزيات ، بقدر ما هي بصدد متابعة العمل الفعلي لتقويض « أمن » الشعوب العربية ، وانها الان ليست بحاجة ماسة الى « اعتراف بشرعية وجودها » يسجله الزيات على ورق دبلوماسي صقيل بقدر ما هي بحاجة الى متابعة عملها الجاري فعلا من أجل غرض أمر واقع ، شروط مادية حية ، تكرس وجودها بشكل أكثر ضمانا بكثير من أي « اعتراف » ، وانه في ظروف « توقف الحرب » ، في ظروف الفرض الواقعي لوقف اطلاق النار الذي يدعمه ويحافظ عليه ميزان القوى العسكري الراهن ، فان « انهاء » حالة الحرب يشكل اغراء هزيلا جدا لاسرائيل لا يمكن أن يبرر تخليها عن مرتفعات كفرشوبا ناهيك عن العودة الى حدود التقسيم ، وأخيرا فان الذي يتهالك الان على « اعادة العلاقة مع امريكا » هو الزيات نفسه ونظامه وليس اسرائيل ولا امريكا التي حققت من « اعادة العلاقات » ما يكفيها أو يكاد قبل اقتراح الزيات وبدونه (فتح أبواب وأسواق مصر من جديد للاستثمارات الامريكية وانهاء ما يسمى « بالوجود » السوفييتي) . سنعود لاحقا لموضوع « اجهاض الثورة الفلسطينية»، ذلك أن فيه شيئا من الصحة ، ولكن ليس اطلاقا بالمضمون الذي يعنيه محرر«الشرارة».

ان « الهدف » و « الى الامام » يحذراننا من أن الامبريالية تستثمر انحسار الثورة وصعربة ظرفها من اجل ان تجبرها على قبول « الدولة الفلسطينية» (كذا!) ، اما السيد محرر الشرارة فهو « يوضح » لنا أن الامبريالية واسرائيل مهددتان بخطر جدي لذلك فهما تسارعان لتلقف مشروع « الدولةالفلسطينية». ان السادة انصار الجملة الثورية الفارغة لا يهمهم الواقع كثيرا ، فهم يملكون من « المعلومات والتجربة » ما يسمح لهم باعادة تفصيله بما ينسجم مع مقاسات هواجسهم وظنونهم ، كذلك فانهم ، من فرط جدليتهم ، لا تهمهم التناقضات المنطقية (الشكلية) بين براهينهم وتحليلاتهم ، هذه بدورها ليست سوى تفاصيل ... المهم هو النتيجة المشتركة التي يصلون اليها معا : ان « الدولة الفلسطينية » مؤامرة دولية وشيكة التنفيذ ، فسارعوا أيها الفلسطينيون والعرب الىشق صفوفكم ما بين مؤيد لها ورافض !

ولكن الواقع ، الشهير بعناده القاسي كصخور جبل الشيخ ،يقول لنا شيئا مختلفا تماما .

حقيقة الاهداف الاسرائيلية

ان اسرائيل :.

١ - لا ترفضفقط العودة الى حدود التقسيم، انها ترفض ايضا العودة الى حدود ٥ حزيران ، وتصر في الحد الادنى على الاحتفاظ بالقدس ، ومنطقة المثلث ، والغور الشرقي للاردن مع المرتفعات الجبلية المطلة عليه ، بالاضافة الى شرم الشيخ ، جزء من سيناء ، ومرتفعات الجولان الجبلية ، وفي الحد الاقصى ربما اضيف الى ذلك قطاع غزة وسهول الجولان . (ان الاختلاف على « التفاصيل » بين صقور اسرائيل وحمائمها فيما يتعلق بهذا الامر ضئيل جدا كما هو واضح) . ولقدبادرت اسرائيل ، بسياسة الاستيطان ومصادرة الارض ، الى فرض الامر الواقع في المناطق التي تنوي ضمها دون انتظار موافقة أو اعتراف . ويبدو ان الطغمة الحاكمة الاسرائيلية تتجه اكثر فأكثر في ظل ميزان القوى الراهن الى الاخذ ببرنامج دايان الذي يقوم على افتراض ان انتظار « السلام » يبدو أمرا خياليا خلال السنوات العشر المقبلةعلى الاقل ، وان المطلوب ان تتصرف اسرائيل « كحكومة حقيقية » في المناطق المحتلة ، أي أن تقوم بضمها بكاملها .

٢ - ان اسرائيل لا ترفض فقط دولة فلسطينية في حدود التقسيم . ولا ترفض فقط دولة فلسطينية تقودها المقاومة ، انها ترفض أية دولة فلسطينية على أرض فلسطين مهما كانت طبيعتها وحدودها . ان الصقور والحمائم جميعا متفقون على هذا الموقف دون أدنى اختلاف . وتدل على هذا التصريحات (دايان : « لقد اختفت فلسطين سنة ١٩٤٨ . ويجب أن تكون فلسطين جزءا من دولة الاردن . سمها منطقة فلسطينية في اتحاد الاردن ، سمها ما تشاء ، لكن لا تسمها دولة مستقلة » . (مقابلة مع « تايم » في ٢٤-٧-٧٣) غولدا مائير : «لا مكان بين البحر والصحراء الا لدولتين : اسرائيل والاردن». ابا ايبان (في خطاب للكنيست في ١٨-٧-٧٣): « ليس هناك وجود لشعب فلسطيني ، فاغلبيته أصبح اردنيا ، وأي حديث عنحقوق خاصة للفلسطينيين كلام لا معنى له » .) كما تدل عليه وقائع السياسة العملية : مطاردة المقاومة الفلسطينية في كل مكان ، ورغمشغف الزعماء الاسرائيليين بفكرة التفاوض مع العرب فقد أعلنوا ، تعليقا على تصريحات بورقية ، رفضهم القاطع لفكرة التفاوض مع الفلسطينيين الا اذا كانوا جزءا من وفد اردني .

٣ - فيما يتعلق بتسوية النزاع مع الدول العربية المعنية ، مصر والاردن تحديدا ، فان اسرائيل لا تكتفي بمعاهدة « سلام » تضمن أمنها وسلامة حدودها والاعتراف بها . ان تصريحات القادة الاسرائيليين تنضح سخرية من الفكرة الساذجة القائلة بان معاهدة السلام والاعتراف يكفيان لتلبية مطامع اسرائيل . ان اسرائيل تدرك جيدا أن المعاهدات والاعترافات الدبلوماسية ليست، في عصرنا الراهن ، سوى انعكاسات مؤقتة لموازين القوى لا تضمن شيئا بحد ذاتها.انها تسعى الى تكريس نسبة قوى مادية لصالحها، الى فرض ظروف مادية تجبر العرب على القبول بوجودها . وسبيلها الى ذلك عناصر ثلاث : ١ - التوسع الجغرافي ٢ - التفوق العسكري ٣ - التفوق الاقتصادي والحضاري بمعنى تصفية المنجزات المادية لحركة التحرر الوطني العربية . بدون التسليم بهذه الشروط الثلاث ، المادية جدا ، والتي ليست كشروط فرسان الجملة الثورية عندنا ، فان اسرائيل هي التي ترفض « السلام » المتعاقد عليه .

٤ - اضافة الى رفض الاكتفاء بمعاهدة السلام كضمانة ، ترفض اسرائيل فكرة الضمانات الدولية ، أو « الحلول المفروضة من خارج المنطقة » . بمعنى اخر تشترط اسرائيل ، من أجل « قبول السلام » انهاء « الوجود » السوفييتي في المنطقة . كما تشترط المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع . والاصرار على المفاوضات المباشرة ليس مسألة شكلية ، كما يحسب بعض الدبلوماسيين العرب الاذكياء انهم يمكن ان يحلوها باسلوب « مفاوضات الجوار . » فالاصرار الاسرائيلي ليس على « الشكل » الذي تجري بواسطته المفاوضات وانما على جوهرها . ان الزعماء الصهاينة يريدون مفاوضات بين العرب واسرائيل لا تدخل طرفا فيها أية قوة دولية خارجية وبالتالي لا يمكن أن تنعكس على نتائجها اثار ميزان القوى الدولي الذي تدرك اسرائيل انه ليس لمصلحة حلفائها الامبرياليين بشكل مطلق . ان المفاوضات المباشرة ، سواء وجها لوجه أو بالجوار ، هي في ظل الوضع الراهن الوسيلة الامثل لتكريس نسبة القوى المحلية (بين العرب واسرائيل) والتوصل الى « تسوية » تشكل انعكاسا دقيقا لها ، أي الى استسلام عربي كامل .

٥ - ان اسرائيل قادرة ، في ظل ميزان القوى القائم في المنطقة ، على صد كافة الضغوط الدولية دون الاكتراث لها ، باستثناء احتمالات الضغط الامريكي . حتى هذا الاحتمال الاخير يجب ان لا يحملنا على الاعتقاد ان اسرائيل مجرد صنيعة لواشنطن . ورغم اعتماد اسرائيل على الدعم الامريكي ، فانها تبقى قادرة ، لفترة زمنية مؤقتة ، على صد أية ضغوط امريكية محتملة للتوصل الى تسوية لا تضمن كامل شروطها .

السياسة الامريكية

أما الولايات المتحدة فان سياستها تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي تقوم على :

١ - الاخذ نظريا بقرار مجلس الامن ، والاخذ عمليا بالتفسير الاسرائيلي للقرار المذكور بما يضمن تلبية طموحات اسرائيل للتوسع الجغرافي أولا والاصرار على مبدأ التفاوض المباشر ثانيا .

٢ - الالتزام بالحفاظ على توازن القوى العسكري القائم بما يضمن التفوق الاسرائيلي المطلق .

٣ - تأييد سياسة اسرائيل العدوانيةطالما حافظت الدول العربية على دعمها ، أو حتى تعايشها على مضض ، مع المقاومةالفلسطينية والضغط المستمر لتصفية المقاومة ماديا .

٤ - رفض ممارسة أي ضغط حقيقي سياسي أو مادي على اسرائيل مع استمرار التلويح للانظمة العربية المعنية باحتمال ممارسة مثل هذا الضغط بهدف استدراجها الى مزيد من التنازلات .

٥ - فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية : رفض الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني ، مقرونا بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في « وطن ما » . حتى اطلاق مشروع بورقيبة الاخير ، كان التفسير الامريكي لهذا الحق متطابقا مع مشروع المملكة المتحده الهاشمي تطابقا تاما ، ولا يزال الموقف الحقيقي محافظا في جوهره على هذا التطابق .

٦ - اطلاق المبادرات التي تستهدف التلميح (دونما التزام محدد) للدول العربية بامكانية ممارسة دور امريكي اكثر حيوية في تحريك الازمة اذا قدمت بعض التنازلات ، ثم اهمال هذه المبادرات بعد الحصول على التنازلات المطلوبة (مبادرة روجرز ، وقف اطلاق النار - مبادرة فتح قناة السويس ، اخراج الخبراء السوفييت)أو بعد أن تكون هذه المبادرات قد أدت دورها في تفكيك واضعاف الجبهة العربية (تصفية المقاومة ، الحل المنفرد ، الحل الجزئي الخ ...) .

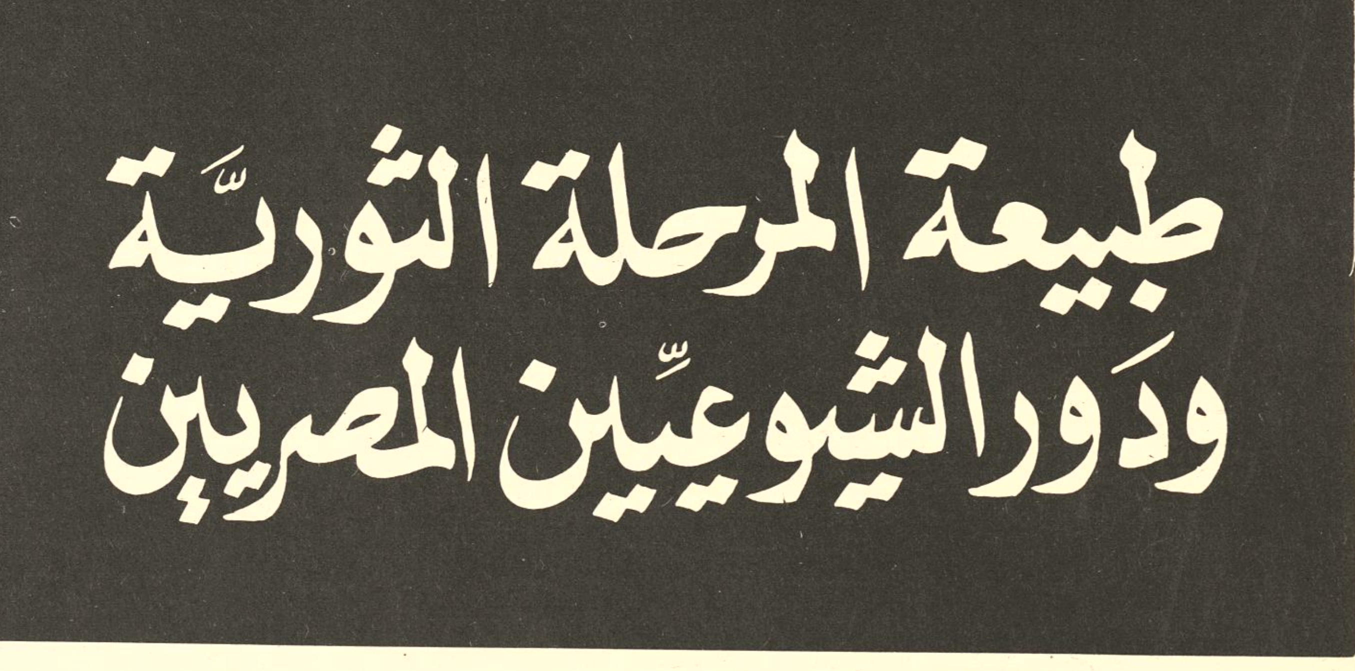
(٤) مجلة « الى الامام » عدد ٤١٧ في ٢٠-٧-٧٣ ص ٦

(٥) مجلة « الهدف » عدد ٢١٤ في ١١-٨-٧٣ ص ٣

(٦) مجلة « الشرارة » العدد ١٤ ص ١١ . تصدر هذه المجلة عن جماعة الجبهة الثورية المنشقة عن الجبهة الشعبية وتنبع اهمية مناقشتها ليس من اصالة موقفها الفكري ولا من أهمية دورها النضالي ، بل بالاساس من كونها تعبيرا نموذجيا لخط التطرف اللفظي القومي البورجوازي مأخوذا الى نهاياته المنطقية ، وكاشفا بالتالي عن افلاسه الكامل . كما أن المصير الذي آلت اليه هذه المجموعة ، التي اضمحلت خلال سنة واحدة من الانشقاق الى بضعة أفراد يصدرونمجلة، يفضح جليا النتائج العملية التي يؤدي اليها هذا النهج عندما يكون مسؤولا عن قيادة وبناء منظمة ثورية ، وليس فقط عن التنظير لقيادة قائمة تتولى حل مشكلاتها السياسية العملية بأساليب لا علاقة لها بالموقف النظري المعلن .

(٧) - بعد كل هذا الاعلان المجاني الذي تنشره « الشرارة » للدعاية لاقتراح الزيات في السوق الامريكية - الاسرائيلية ، يتساءل السيد محرر « الشرارة » : « فلماذا ترفضه امريكا ؟ » نعم . بالضبط ، السؤال موجه « للشرارة » : لماذا اذن ترفضه امريكا ؟ ولان محرر « الشرارة » يشعر بالمأزق الذي وقع فيه فانه يسارع لابلاغنا : « من الممكن ان يكون هناك خلافا (هكذا في النص ، والاصح خلاف) على التفاصيل » . هكذا اذن ! خلاف على التفاصيل . بين العودة الى حدود التقسيم ، وبين الاحتفاظ بغزة وشرم الشيخ وشريط سيناء الساحلي والقدس واكثر من ثلث الضفة الغربية وغور الاردن والجولان .. هذه كلها تفاصيل . المهم هو ان يضمن الزيات « امن » اسرائيل ، الزيات الذي لا يستطيع ان يضمن ...! قليلا من الاحترام لعقول الناس ايها السادة ! والاهم من ذلك : قليلا من الاحترام للوطن . لا تجعلوا ترابه مجرد تفاصيل .

البقية على الصفحة (١٥)



هذا المقال هو فصل من كتاب « قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية » (دار الفارابي — بيروت) في مصر لمؤلفه ط.ت.شاكر ، اسم المؤلف على ما يبدو هو اسم حركي لمناضل شيوعي مصري .

وأهمية هذا الكتاب انه يقدم تحليلا طبقيا معمقا للنظام الناصري ، وهو يناقض — لاول مرة — وسط الحركة الشيوعية العربية نظرية التطور اللارأسمالي ، ويحدد ويؤكد على الدور الثوري للشيوعيين المصريين ، وعلى دور الحزب الماركسي — اللينيني .. وتنبع أهمية الكتاب — أيضا — من كونه أول تعبير عن تحليل ثوري وجديد للنظام الناصري من مناضل شيوعي مصري اعتمد في تحليله على الاوضاع الملموسة وعلى التجربة الخاصة للشيوعيين المصريين ، وأخيرا على تصاعد نضال الجماهير الوطني الطبقي في السنوات الاخيرة بعد الهزيمة :

□ كان النظام الناصري يحرص على تسمية المرحلة الثورية الراهنة « بمرحلة النضال الاشتراكي » ، يصف الاجراءات التقدمية التي اتخذها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية « بالاجراءات الاشتراكية » . وفي أعقاب النكسة ظهر اتجاه من داخل النظام الناصري يستغل الهزيمة للقول بأن الاحتلال الاسرائيلي قد رجع بالبلاد الى مرحلة التحرر الوطني التي تستوجب « وحدة كل الامة » بمختلف فئاتها وطبقاتها ضد العدو الغاصب ، مما يقتضي توسيع اطار التحالف بحيث يتسع من جديد للبرجوازية الكبيرة ، بل ويستند الى القوى المضادة والطبقات المضروبة التي اضيرت باجراءات الاصلاح الزراعي وقوانين يوليو ١٩٦١ .

والواقع ان القول بأن بلادنا تمر بمرحلة التحول الاشتراكي مغالطة نظرية سادت في مصر ردحا من الزمن — حتى بين اليسار وبعض العناصر الماركسية — ولا تقوم على أي أساس ، لغياب الظروف الذاتية والموضوعية الواجب تحقيقها في مرحلة التحول الاشتراكي ، ولعدم توفر الشروط الرئيسية لبناء الاشتراكية ، ذلك ان اجراءات التأميم التي قامت بها السلطة الناصرية لا تعتبر في حد ذاتها اجراء اشتراكيا . كما ان الافكار الاشتراكية البرجوازية الصغيرة للقيادة الناصرية التي تمت في ظلها وعلى هديها هذه الاجراءات ، لا تكفي بمفردها للقول بأن بلادنا تجتاز مرحلة التحول الاشتراكي .

« ان بلدا لا يكون اشتراكيا أو رأسماليا حسب أفكار حكامه ومزاياهم ، وانما تبعا لبنيانه الاجتماعي الذي يميزه ، ولطبيعة الطبقات التي تلعب فيه بالفعل الدور القيادي . ولا تتوافر شروط نمو اشتراكي الا حيث يكون الدور القيادي في المجتمع بيد العاملين وفي المحل الاول الطبقة العاملة . ولا يكفي ملكية الدولة لبعض وسائل الانتاج لنمو التطور نحو الاشتراكية »★

نحو استكمال الثورة الوطنية الديموقراطية

ومن جهة اخرى فان القول بأن الاحتلال الاسرائيلي يجعل المرحلة الثورية التي نمر بها مرحلة تحرر وطني ذات مهام وطنية بحتة وخالصة ، مغالطة نظرية أيضا ، اذ اننا لم نتجاوز أصلا مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولم تنجز كل المهام المرتبطة بها . وكل ما يستتبعه الاحتلال الاسرائيلي هو اضافة مهام وطنية جديدة الى المهام الاجتماعية للمرحلة الثورية .

ان استعراضنا التاريخي — السياسي والاقتصادي لثورة ١٩٥٢ الوطنية الديمقراطية يوضح الانجازات التي حققتها في مسيرتها الثورية ، اذ انتقل المجتمع من نظام شبه اقطاعي شبه رأسمالي مستعمر ، الى نظام رأسمالي متحرر من النفوذ الامبريالي ، تطورت فيه الرأسمالية ونمت — حتى في أكثر قطاعات الانتاج تخلفا (القطاع الزراعي) — وقطع مرحلة طويلة في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحقق انجازات أساسية في مختلف مجالات الحياة ، خاصة في مرحلة اعتماده على رأسمالية الدولة في عمليات التنمية والتصنيع .

ولكن هذا الاستعراض التاريخي يكشف أيضا عن حقيقة ان العديد من أهداف هذه الثورة بقيت تنتظر الحل . ليس هذا فحسب ، فانه بعد ان استنفذت القيادة البرجوازية الوطنية كل قدراتها وبلغت المدى الذي لا تستطيع اجتيازه او تجاوزه (عام ١٩٦٤ — ١٩٦٥) ، دون استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، بدأت سلسلة من التراجعات على كافة الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعجزت عن حماية الاستقلال الوطني بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وتتابعت التراجعات وانتعشت الرأسمالية الكبيرة من جديد ونشطت القوى المضادة للثورة ووكلاء الغرب والعملاء .

ولم يعد الخطر يتمثل في احتلال سيناء وحدها ، اذ أن استمرار هذا الاحتلال وافتضاح عجز البرجوازية عن تحريرها ، أصبح — في الظروف الجديدة — يشكل تهديدا لمصر كلها ، للكيان بأجمعه ، للقلب بعد الاطراف .. خطر سقوط البلاد مرة اخرى تحت سيطرة الحكم الاستعماري .

انه بسبب تشابك مهام الثورة الوطنية الديمقراطية مع مهام الثورة الاشتراكية ، ولاستحالة وقف عجلة التاريخ وتثبيت التطور عند حدود معينة لا يتجاوزها ، وتجميده في اطار رغبات ومصالح فئة من البرجوازية ، فان السلطة تبدأ في اتخاذ مواقف ردود الفعل ضد حتمية التقدم والتطور الى آفاق ابعد ، وضد الضغوط الشعبية المتزايدة من اجل استمرار الثورة ، مما يبرز ويدعم جوانبها المحافظة وعدائها للحركة الشعبية . ويدفعها احتدام هذا التناقض والصراع الى الارتداد والتراجع بالقدر الذي تسمح به علاقات القوى ، ويتزايد هذا الاتجاه بصفة خاصة مع غيبة الحركة الشعبية المنظمة . وهكذا تتولد استقطابات جديدة داخل السلطة وعلى نطاق المجتمع كله . وتتحول البرجوازية من قوة تقدمية ، بدورها الايجابي في المجتمع ، الى عنصر معوق وسلبي ، وتشكل عقبة في طريق التطور . ولا يقتصر دورها حينئذ على وقف وتجميد التطور ، بل ان سياستها والتناقضات الجديدة التي تغذيها ، تؤدي الى اضعاف النظام وعزلته وتفككه ، وتختفي تباعا المكاسب التي حققتها .

وهكذا ، فان مهام الثورة الوطنية لا تقل بل تتزايد ، ونحن لا نقترب من هدف استكمال هذه المهام ، بل نبتعد عنها .

لا زالت أمامنا مهمة تحرير سيناء ، وحماية مصر كلها ضد الاخطار التي تحدق بها ويستفحل أمرها .. من اجل استكمال الثورة الزراعية والاصلاح الزراعي الجذري وتطبيق شعار « الارض لمن يفلحها » ...ومن أجل تصفية الرأسمالية الكبيرة والطفيلية .. من أجل احداث تغيير جذري في جهاز الدولة والمؤسسات العامة بتخليصها من عناصر الثورة المضادة وقوى اليمين الرجعي .. من أجل الديمقراطية السياسية واطلاق حرية التنظيم للاحزاب الوطنية والتنظيمات النقابية (دون وصاية) والاجتماعية للعمال والفلاحين والشباب والطلبة والنساء وحرية التعبير والصحافة والنشر .. ومن أجل الغاء القوانين والتشريعات الرجعية المقيدة للحريات وتصفية الاجهزة البوليسية المتخصصة في قمع الحركة الشعبية وتسليط الارهاب ضد الشعب .. الخ من مهام ما زالت تنتظر الحل . مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية .

ان هدفنا الاساسي هو القضاء على النظام الرأسمالي لبناء مجتمع اشتراكي ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان . وعلى طريق النضال من أجل هذا الهدف ، فان حزب الطبقة العاملة يناضل من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي تسهم فيه كل القوى الوطنية بلا استثناء ، وتقوم فيه الطبقة العاملة بدور رئيسي مؤثر ويكون لها وزنها الكفيل بانجاز هذه المهام ، ليفسح المجال للانتقال مباشرة الى الاشتراكية ، تحت قيادة الطبقة العاملة المصرية .

ومن ثم تكون المرحلة الثورية الراهنة هي مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية للانتقال الى الاشتراكية . وهي مرحلة ثورية تواجه أهدافا ذات طبيعة مزدوجة وطنية واجتماعية اذ تتداخل فيها باضطراد مهام الثورة الوطنية مع مهام الثورة الاجتماعية.. فالاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض في عالم اليوم .

والاهداف الرئيسية في هذه المرحلة هي تحرير الارض من الاحتلال الصهيوني الذي تحاول اسرائيل تثبيته ، وحماية البلاد ضد الهجمة الامبريالية الرجعية من جانب القوى المضادة للثورة خارجيا ومحليا ، والحفاظ على المكتسبات السياسية والاجتماعية التي تحاول القوى المضادة للثورة سلبها من الشعب ، والنضال من أجل استعادة ما نجحت في انتزاعه واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

قوى الثورة والقوى المضادة

وعلى ضوء هذا التحديد لطبيعة المرحلة الثورية ولنوعية المعركة والاهداف الرئيسية يمكن رسم الخط الفاصل بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة .

— ان العدو الرئيسي يظل هو الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، كما تبرز اسرائيل في هذه المرحلة كعدو مباشر ، واداة الاستعمار في تحقيق أهدافه .

ولهؤلاء حلفاؤهم من اعداء الثورة في الداخل وهم : فلول الاقطاع والرأسمالية الكمبرادورية التي لا زالت رغم الضربات التي وجهت لها تقاوم الاستسلام . بل لقد أخذت المبادرة بعد الهزيمة — وبصفة خاصة بعد وفاة عبد الناصر — في هجمات متصلة ، وفي انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض على السلطة أو الاستحواذ عليها من خلال التسرب والانتشار والتطويق ، فالهيمنة .

وقد انتعشت هذه القوى وتدعم نفوذها وتغلغل العديد من عناصرها وممثليها في مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ومؤسسة الرئاسة والمؤسسات العامة والاجهزة الحكومية . وهي تواصل زحفها وتقدمها وتواصل نشاطها التآمري وتدعم مواقعها داخل هذه المؤسسات ، بعد أن أصبحت عنصرا أساسيا مؤثرا وفعالا في التحالف اليميني الرجعي المهيمن على السلطة .

ويعتمد الاستعمار اساسا على القطاعات الطفيلية من البرجوازية ، في خلق قاعدة اقتصادية واجتماعية يستند اليها في أعادة سيطرته ، ولذلك فهو يقدم لها كل عون ويعمل على ربطها بمصالحه ربطا عضويا من خلال مشروعات استثمار رؤوس الاموال الاجنبية والعربية .

ويدخل في دائرة الحلفاء للامبريالية البرجوازية الزراعية والصناعية الكبيرة وكبار الملاكين العقاريين والشرائح العليا من الرأسماليين المشتغلين في قطاعات التجارة والمقاولات والخدمات وكبار المهنيين والفئة العليا من البرجوازية البيروقراطية . وهي القوى الممثلة في سلطة انقلاب ١٤ مايو ١٩٧١ .

من خلال عملية الاستقطاب عبر الاعوام التي أعقبت الهزيمة ، ومن واقع الاحساس بالعجز ازاء قضية تحرير الارض المحتلة وبدافع من الخوف من الحركة الشعبية والصراع الطبقي النامي ، فقد انحازت أعداد متزايدة من البرجوازيين الوطنيين المعادين للاستعمار سابقا الى صفوف اعداء الثورة .

كما ان من لم ينحز فعلا الى صفوف العدو ، ومن لم يستقر نهائيا في المعسكر المضاد للثورة من ابناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والبرجوازية البيروقراطية يشكل احتياطيا للعدو . ويتم الانتقال من صفوف الثورة الى معسكر الاعداء بسرعة مضطردة وباعداد متزايدة في المرحلة الراهنة من ازمة النظام ، تحت تأثير عدة عوامل ، من اهمها :

ا — كانت هذه الفئات تتصور امكانية تكرار ما حدث عام ١٩٥٦ من تحقيق الانسحاب الكامل عن الاراضي المحتلة ، رغم الهزيمة العسكرية . ولما اكتشفت استحالة هذا الامر في الظروف الجديدة المتغيرة — والاستحالة رغم التنازلات — وتبين لها العلاقة العضوية التي لا تنفصم بين متطلبات التحرير والثورة الاجتماعية وضرورة اطلاق الحريات وتعبئة الجماهير واتباع سياسة اقتصاد الحرب .. الخ ، وهو ما يتجاوز قدراتها ويتناقض مع مصالحها ، ويهدد امتيازاتها ، برز الجانب التهادني الاستسلامي وعناصر الخيانة في مواقفها .

ب — التحول الفكري الذي يطرأ عليها نتيجة اثرائها وتغير موقعها الطبقي .

ج — تشابك مصالحها مع مصالح الطبقات القديمة بحكم المصاهرة والارتباطات العائلية .

د — تأثرها بجهود الاستعمار الجديد المركزة لتغذية التطلعات الطبقية لدى أبناء هذه الفئة وجذبها الى ارضية العداء للتحول الاجتماعي .

ه — ضعف الحركة الشعبية وغيبة المنظمات الثورية الفعالة .

— أما معسكر الثورة فيضم الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن والشرائح الدنيا من البرجوازية المتوسطة .

والقوة الاساسية في هذا المعسكر تتركز في تحالف العمال والفلاحين . ان ضمان تحقيق مهام هذه المرحلة ومهام البناء الاشتراكي تتوقف على تدعيم هذا التحالف وتوطيده .

الدور القيادي للطبقة العاملة المصرية

وتلعب الطبقة العاملة دورا قياديا في هذا التحالف .

ويقود الطبقة العاملة حزبها الطبقي المعبر الحقيقي عن مصالحها المسترشد بالتعاليم الماركسية — اللينينية الخلاقة .

— ان الطبقة العاملة المصرية مؤهلة تماما للاضطلاع بالدور الطليعي في النضال الثوري لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية — باعتبارها الطريق المؤدي الى الثورة الاشتراكية — فالطبقة العاملة في مصر بدأت نضالها منذ القرن الماضي وشاركت في جميع الثورات والتحركات الوطنية وتمرست في الكفاح السياسي ولها تقاليدها الثورية وخبراتها ووعيها الطبقي المتميز . وهي الطبقة النامية في مجتمعنا يتزايد وزنها العددي وتركزها وتجربتها النضالية . ويتزايد عدد العاملين منهم في الصناعات الثقيلة المتقدمة .

ان الطبقة العاملة المصرية بسبب تجمعها في المشاريع الصناعية الكبرى والمناطق الصناعية وارتباطها بوسائل الانتاج الاكثر تطورا — خاصة الصناعات الثقيلة ، وبسبب نموها المستمر وتناقض مصالحها جذريا مع الرأسمالية — فهي أكثر الطبقات ثورية ، وهي ذات مصلحة اساسية في التحرر والاشتراكية .

والعمال الزراعيون بالريف هم أكثر الطبقات عددا وأعظمهم بؤسا . يقع عليهم أكبر عبء من الاستغلال المركب من الملاكين ومقاولي الانفار والمرابين والتجار . يعملون في ظروف شديدة القسوة ، محرومين من أبسط الحقوق الانسانية .. وكان لتطور الاساليب الرأسمالية في الانتاج وادخال المكننة في القطاع الزراعي اثره في تحويل عدد منهم الى الاشتغال على الالات . ومن ثم فهم يشكلون القطاع الاكثر تقدما وحلقة الاتصال بالعمال الزراعيين .

كذلك يعمل عمال التراحيل في مشروعات اخرى مرتبطة بالزراعة بعيدة عن قراهم في تجمعات كبيرة ، وهؤلاء رغم تخلفهم الا انهم يملكون طاقات ثورية متفجرة .

وتتأكد كل يوم بمزيد من الوضوح حقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة الصناعية بقيادتها للحركة الشعبية ، استنادا الى التحالف الثوري للعمال والفلاحين واعتمادا على كل القوى الشعبية . يتأكد هذا الدور لدى القوى الوطنية ويكتسب قناعة عند قطاعات متزايدة من المواطنين ، مع افتضاح عجز البرجوازية الوطنية — بمختلف فئاتها بما في ذلك البرجوازية الصغيرة — عن حل القضايا الوطنية الملحة واخفاقها في حماية الاستقلال الوطني وثبوت عقمها عن تحقيق هدف تحرير الارض المغتصبة .. بالاضافة الى ما ترتب على سياستها من تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما صحبها من تراجعات وانعطاف تجاه اليمين .

ان السير بالثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتها والانتقال المباشر للثورة الاشتراكية ، لن يتحقق عن طريق القيادة السياسية الراهنة أو السلطة القائمة ، بل أنه يتحقق فقط في ظل حكم وطني ديمقراطي يمثل ارادة الشعب بكل فئاته الوطنية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الطليعي .

ان نفس القيادة المؤهلة لانجاز ما تبقى من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية هي القادرة على تخطي هذه المرحلة والانتقال مباشرة الى الثورة الاشتراكية .

ان القوى الشعبية بعد أن فقدت — الى غير رجعة — ثقتها في القيادات البرجوازية ، تبحث عن البديل القادر على قيادة معركتها الوطنية والاجتماعية ، تتطلع الى قيادة تستطيع انجاز المهام الملحة التي تواجهنا ، وهي تكتشف تدريجيا أن البديل الوحيد القادر على انجاز هذه المهام ، هو تحالف حقيقي لكل قوى الشعب الوطنية تقف على رأسه الطبقة العاملة وتقود مسيرته المظفرة .

الا أن هذه القناعة لا يمكن أن تتدعم وتتأكد وتكتسب أرضية أوسع بين جماهير شعبنا ، بدون تحرك الطبقة العاملة لتتولى مسؤولياتها . وهذا التحرك رهن بتكوين وتقوية حزبها الطليعي القائد . فالطبقة العاملة لا تستطيع أن ترتفع الى مستوى العمل السياسي وتلعب دورها القيادي بدون حزبها الطليعي ، حزب الطبقة العاملة ، المسترشد بالنظرية الماركسية — اللينينية الخلاقة ، أعظم ايديولوجيات عصرنا ثورية.

أنه لا يكفي التأكيد النظري على الدور القيادي للطبقة العاملة ، وترديد هذا القول ، واجترار تلك المقولات الصحيحة ، اذ ان الامر يتطلب جهدا متفانيا ونضالا لا يلين من أجل التعجيل بانضاج النشاط التنظيمي والجماهيري والسياسي والفكري للتنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة .

حقا ، ان التجربة الذاتية للجماهير تجعل الظروف الموضوعية مواتية لتقبل قيادة الطبقة العاملة ، الا ان هذا الدور القيادي يكتسب ويتأكد من خلال النضال ، من خلال تحرك الطبقة العاملة لتولي دورها القيادي ، وهذا التحرك أيضا يتوقف على الدور القيادي للحزب .

بناء الحزب ...

ومن هنا ، فان الحلقة الرئيسية في الموقف هي بناء الحزب الماركسي اللينيني وتوثيق ارتباطه العضوي بالطبقة العاملة وتوطيد علاقاته مع جميع مجالات العمل الوطني . والبدء مباشرة في قيادة النضالات الجماهيرية . وعملية بناء الحزب لا تنفصل عن عملية اقامة التحالف بين العمال والفلاحين وتشكيل جبهة وطنية شعبية واسعة .

— والحلف الثوري الذي يشكل نواة تحالف القوى الثورية يضم الفلاحين الذين يعانون من بقايا العلاقات الاقطاعية ومن انتشار وتكثيف اسلوب الاستثمار الرأسمالي في الزراعة ومن استغلال الفئات الطفيلية في المؤسسات الحكومية والتعاونية ومن التجار والمرابين . وهم في بؤسهم وفقرهم يتطلعون الى انجاز الاصلاح الزراعي الجذري .ولكنهم لا يستطيعون تحرير أنفسهم بسبب ارتباطهم بوسائل الانتاج البدائية واعتمادهم على العمل الفردي في وحدات متباعدة مبعثرة ، مما يجعل الاتصال فيما بينهم من الصعوبة بمكان ، بالاضافة الى انتشار الامية وارهاق العمل . وهم ايضا قد فقدوا الثقة بالبرجوازية وبالسلطة الرأسمالية ومؤسساتها وبالمسؤولين والمشرفين الزراعيين وكل ما هو محيط بهم . ولذلك فان الجماهير الفلاحية الفقيرة تؤلف الحليف الاساسي الذي لا بديل له للطبقة العاملة . كما أن الظروف الموضوعية مهيأة لنجاح هذا التحالف عندما تتصدى الطبقة العاملة لمسؤولياتها التاريخية.

— والبرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة (تجار صغار — حرفيون) هي فئة مضطهدة مرهقة اقتصاديا ومعيشيا مهددة بالافلاس محرومة من الحقوق الديمقراطية ، ومصالحها لا تراعى رغم كل ادعاءات النظام الناصري بتمثيل وتأمين هذه المصالح ، فهي لم تحصل الا على مكاسب جزئية ، سرعان ما تبخرت وفقدت فاعليتها وجدواها . وهي تتطلع دائما الى المنقذ اذ تخشى خطر الانحدار الى صفوف اللاملكية والعوز . ورغم ارتباطها بأيديولوجية الملكية ، الامر الذي يطبع تصرفاتها ومواقفها بالتردد والتذبذب ، الا أنها قوة ثورية لها جوانبها الايجابية ولذلك فهي حليف أساسي للطبقة العاملة .

والعلاقة مع البرجوازية الصغيرة هي علاقة جدلية تعتمد على الوحدة والصراع . الوحدة معها في النضال المشترك ، والصراع ضد فكرها المشوش ، باتجاهات المحافظة والشوفينية احيانا واليسارية الطفولية احيانا اخرى .

أن الخطر الرئيسي على الفكر الاشتراكي العلمي — الماركسية اللينينية — يكمن في الفكر « الاشتراكي البرجوازي الصغير » للقطاعات اليسارية من هذه الفئة ، بأسلوبها الانتقائي غير المنهجي ، والذي كانت له قوة الجذب والتأثير في مرحلة انتعاش الناصرية .

والتصدي للفكر الرجعي أيسر بكثير من فضح الاتجاهات اليسارية الديماغوجية التي تستلزم نضالا فكريا مكثفا . واليسار الناصري هو أحد المدارس الرئيسية التي تعبر عن فكر هذه الفئة ، وكان له اثره في أجهاض الفكر الثوري الاصيل فكر الطبقة العاملة . ان تحالفنا مع القطاعات اليسارية من البرجوازية الصغيرة — اليسار الناصري في الاساس — وحرصنا على دعم هذا التحالف لا يتعارض بحال من الاحوال مع الصراع المبدئي والمثابر ضد فكر البرجوازية الصغيرة — بمختلف منطلقاته — اذ ليس هناك اي مجال للمساومة أو التوفيق عندما يتعلق الامر بالفكر والدفاع عن المنهج الاشتراكي العلمي الصحيح — الماركسية اللينينية —

انه من أولى مهام حزب الطبقة العاملة ، المحافظة على استقلالته ، والذود عن نقاء الاشتراكية البروليتارية ، واساسا بعمله على فضح وتعرية أوهام البرجوازية الصغيرة باشتراكيتها الزائفة . وبالنضال ضد كل الاتجاهات التصفوية — التي أجهضت الحركة الشيوعية المصرية ، والانحرافات اليمينية واليسارية من منطلق طبقي مبدئي.

— وتعمل الطبقة العاملة على شل تردد البرجوازية المتوسطة وجذبها الى معسكر الثورة وعزل تأثير اليمين عليها ، ونقد انحرافاتها عن مسيرة الثورة البرجوازية الديمقراطية ، والعمل على حصر التناقضات واخضاعها للاهداف والمصالح المشتركة ، انطلاقا من ضرورات المعركة التي تستوجب وحدة كل القوى الثورية ، وتغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية .

ولا شك أن غيبة الدور القيادي للطبقة العاملة كان سببا في تفكك الوسط الناصري وسقوط قياداته واستيعاب غالبيتهم من جانب اليمين ووقوع قطاعات من البرجوازية المتوسطة اسرى النفوذ الفكري والسياسي لليمين . كما أنه من الطبيعي ان احتلال الطبقة العاملة لدورها القيادي يمكن ان يجذب ويكسب قطاعات كبيرة منهم الى صفوف تحالف القوى الشعبية .

بعد فشل محاولة الانقلاب في لاوس

الاتفاق السياسي انتصار كبير لشعب لاوس

قام اليمين المتطرف في لاوس بمحاولة انقلاب عسكري ضد حكومة الامير سوفانا فوما . خلال الاسبوع الماضي . وقضي على المحاولة خلال ساعات قليلة من قبل القوات الموالية للامير سوفانا فوما . المدعومة من الامبريالية الاميركية .

كان الانقلاب موجها ضد الاتفاق المزمع عقده بين حكومة لاوس والجبهة الوطنية (الباثيت لاو) . عبرت مجموعة من العسكريين القادمين من تايلاندا نهر الميكونغ واستولت على المطار ومحطة الاذاعة وعدد من الابنية العامة في العاصمة . وبعد ساعتين من ذلك . كانت الحكومة المركزية تسيطر كليا على الوضع بعد استعادتها المطار ومحطة الاذاعة . واعلن الامير سوفانا فوما فشل محاولة الانقلاب .

ابرز قادة الانقلاب ، الجنرال « تاو ما » ، الذي قتل في طيارته ، والجنرال « فومي ناسافان » اللاجيء الى تايلاندا منذ عام ١٩٦٥ . والواقع ان هذا هذا ليس الانقلاب الاول الذي يقومان به . في عام ١٩٦٠ ، اقدم الجنرال « فومي » على طرد القائد « كونغ لي » المعادي للاستعمار في فينتيان . وهو نفسه الذي حاول القيام بانقلاب عسكري عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٦٦ ، كان الجنرال « تاو ما » قائدا للطيران ، فاقدم على قصف العاصمة . لماذا انتظر هذان العسكريان اليمينيان المتطرفان كل هذا الوقت للقيام بمحاولة انقلاب جديدة ؟

نهاية الحياد وبدء التدخل الاميركي

ان السهولة التي قضي بها على الانقلاب اليميني المتطرف في لاوس ، تبين مدى عمق التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفها البلد . والوجه الابرز للوضع الجديد في لاوس هو انتهاء سياسة الحياد .

لنتذكر هنا ان مؤتمر جنيف المخصص للاوس ، في عام ١٩٦١ ، كرس اعتراف الدول الكبرى باستقلال وحياد البلد ، الامر الذي ادى الى تشكيل حكومة ائتلافية يتمثل فيها اليمينيون واليساريون والحياديون .

وبعد اقل من عام ، اقدم اليمينيون على اغتيال احد الوزراء الحياديين . فانسحب اليسار ومعظم الحياديين من الحكومة وانتقلوا الى الكفاح المسلح . بذلك بدأت حرب اهلية جديدة في لاوس . ومع ان الولايات المتحدة هي احدى الدول الكبرى التي وقعت اتفاقية جنيف حول لاوس ، الا انها بدأت تتدخل بكثافة في النزاع . وما من شك في ان «وكالة الاستخبارات الاميركية » تلعب في لاوس ابرز الادوار التي تلعبها في بلاد الهند الصينية . الاميركيون يسيطرون على كل شيء ويقررون كل شيء . من التشريع حول تهريب المخدرات الى قوانين السير ، مرورا بتدريب المعلمين . حتى انهم يتولون طبع الدعاية الرسمية وصور الامير الحاكم .

المساعدة الاميركية للاوس تمثل ٨٠ بالمئة من مجموع مساعداتها الخارجية غير العسكرية . وهي تفوق بكثير موازنة لاوس الاهلية . وبالرغم من ان ارقام المساعدة العسكرية سرية ، الا انها تقدر بحوالي ٢٥٢ مليون دولار لعام ١٩٧٢ . وبالطبع ، يتولى الاميركيون تدريب جيش لاوس وقيادته . وتصل ميزانية « وكالة الاستخبارات الاميركية » في لاوس الى ٧٠ مليون دولار . ومعروف ان هذه الوكالة قد جندت ٣٥٫٠٠٠ جنديا مرتزقا من بين القبائل الجبلية التي تعيش على زراعة الحشيش . ولم يبق من هذا الجيش الجرار الان اكثر من عشرة الاف مقاتل ، بعد سلسلة الهزائم والانكسارات التي مني بها .

هذه بعض اوجه التدخل الاميركي الذي قصف هذا البلد الصغير بأكبر كمية من القنابل « نسبة الى عدد السكان » في تاريخ البشرية .

في الداخل تعتمد الولايات المتحدة على كافة قوى اليمين البرجوازية الارستقراطية الكومبرادورية في لاوس السفلى بقيادة «بون ادم شامباساك » ، وهو نموذج الاقطاعي الاسيوي في القرون الماضية ، وقريبه « سيسوك نا شامباساك » الذي يحتل منصب وزير الدفاع والمالية في الحكومة . كذلك يرتكز الاميركيون على اسرة « سانانيكون » التي تسيطر على اعلى المراكز في النظام وتجمع الثروات الطائلة عبر الصفقات المشبوهة . واخيرا ، ليس اخرا ، يعتمد الاميركيون على الجيش النظامي الذي يسيطرون عليه سيطرة كاملة ، وعلى الجيش القبلي « الميو » المرتبط بوكالة الاستخبارات الاميركية .

ونتيجة الحرب الاهلية الجديدة في لاوس ، تحول الامير سوفانا فوما — الذي كان زعيم الحياديين في عام ١٩٦١ — الى منفذ السياسة الاميركية والرجل الذي يمثل التدخل الاميركي المتزايد يوما بعد يوم .

بعد ان اصبح سوفانا فوما رجل الاميركيين الرئيسي ، وانضم الحياديون الحقيقيون الى اليسار ، انهار التيار الحيادي في لاوس ، او فلنقل انه اصبح طرفا في النزاع العسكري الدائر في البلاد .

الوضع العسكري ووقف اطلاق النار

يمكن تلخيص الوضع العسكري والسياسي في لاوس ببضعة ارقام . يسيطر « الباثيت لاو » الان على اربعة اخماس البلاد ، ويدير شؤون نصف السكان (يعترف وزير المالية « شامباساك » نفسه بانهم يسيطرون على ثلاثة اخماس البلاد وعلى سدس السكان) . وتكتسب هذه الارقام معناها عندما نتذكر ان الجنرال « ابهاي » — احد قادة اليمين المتطرف — صرح بعد وقف اطلاق النار « اذا ما جرت انتخابات حرة ، سوف ينال الباثيت لاو ٧٠ في المئة من الاصوات » .

ان التدهور السريع للوضع في لاوس ، والسعي لتحاشي « المأزق الكمبودي » دفعا الاميركيين الى تغيير تكتيكهم في لاوس ولعب ورقة « سوفانا فوما » . وهكذا اضطرت كافة قوى اليمين — بما فيها الجيش — الى تأييد « سوفانا فوما » . بقي بضعة جنرالات منسيين في تايلاندا لم يفهموا الدرس ...

التكتيك الاميركي بسيط ، من بين جميع حلفائهم في الهند الصينية ، ينفرد « سوفانا فوما » بكونه الوحيد الذي يحظى ببعض التأييد الشعبي . ماضيه كزعيم للحياديين يشفع به . والوضع العسكري يتدهور بسرعة ويهدد بظهور دكتاتور عسكري عميل من طراز « لون نول » الكمبودي . لذا ، كان لابد من ايجاد حل سياسي يقطع الطريق على استلام الباثيت لاو للسلطة . وكان لابد من وقف الحرب ، مع الحيلولة دون تحقيق السلام . لهذا السبب نجد ان الطيران الاميركي قصف مدينة « باركسونغ » ، التي تسيطر عليها قوات « الباثيت لاو » بعد اقل من اربعة وعشرين ساعة على اعلان وقف اطلاق النار . ولذا نجد ان رئيس الدولة — الجنرال « اوردني سارانيكون » — يدلي بتصريح يقول فيه « يجب ان نفرغ وقف اطلاق النار من محتواه » .

ان وقف اطلاق النار في حال استمراره — يشكل ولا شك الانتصار الاول للقوى الوطنية في لاوس ، والواقع انه يكرس ميزان القوى العسكري القائم في البلاد — اي سيطرة الباثيت لاو الفعلية على القسم الاكبر من البلاد ، مع رفض الاعتراف لقوى اليمين المتطرف بأي هوية سياسية مستقلة .

ويتنازع قوى اليمين المتطرف تياران اثنان . الاول تدعمه السفارة الاميركية . وهو يدعو الى تكوين جبهة موحدة لليمين ملتفة حول « سوفانا فوما » ، لوقف مسيرة « الباثيت لاو » نحو السلطة . اما الثاني ، فيتزعمه الجنرالات اللاجئون الى تايلاندا والعسكريون المنتفعون مباشرة من المجهود الحربي الاميركي . هؤلاء يهيئون للانقلابات العسكرية بغية الانفراد في الحكم .

لماذا يصر « الباثيت لاو » على احترام اتفاق وقف اطلاق النار وفتح المفاوضات السياسية ؟ لان تحقيق السلم ، وانسحاب الاميركيين ، وعودة المؤسسات السياسية — كلها عوامل مساعدة على نمو قوة ونفوذ القوى الوطنية في لاوس . اما سوفانا فوما ، فان فتح المفاوضات مسألة هامة بالنسبة اليه ايضا . فالامير يعلم انه الممثل الوحيد لليمين . وهو يستمد قوته من قدرته على توحيد عدة تيارات يمينية ...

الاتفاق السياسي انتصار كبير لشعب لاوس

اذا كانت اتفاقية وقف اطلاق النار سمحت بتكريس ميزان القوى العسكري القائم . فان الاتفاقية السياسية المزمع عقدها قريبا تكرس ميزان القوى السياسي القائم في لاوس ، والحقيقة ان هذه الاتفاقية قد صيغت ، وكان مقررا توقيعها في نهاية اب الجاري . ولكن يبدو ان العناصر التابعة مباشرة للاميركيين بين مجموعة « سوفانا فوما » تعتبر الاتفاقية مجحفة بحقها وتسعى لنيل تنازلات جديدة . وبالطبع لا يمكن فهم محاولة الانقلاب الاخيرة الا كردة فعل ضد الاتفاقية مع القوى الوطنية ، ردة فعل تعتبرها « استسلاما فعليا ، وانهيارا امام شروط العدو » .

ان ما رشح حتى الان عن الاتفاقية ، يقضي بتشكيل حكومة من ١٢ وزيرا برئاسة « سوفانا فوما » . وتضم نائبين للرئيس . الاول هو الامير « سوفانا فونغ » ، قائد « الباثيت لاو » . والثاني هو احد ممثلي حكومة فينتيان . ويحتل الباثيت لاو في الحكومة خمسة مقاعد ، وتحتل حكومة فينتيان عددا مماثلا . اخيرا ، يخصص مقعدان لممثلي التيار الحيادي المفترض ان يكون من انصار السلام والاستقلال والحياد والديمقراطية . ويقتسم الطرفان المقاعد الوزارية الهامة .

من جهة اخرى ، اتفق الطرفان على انشاء مجلس استشاري سياسي يتعاون مع الحكومة في تطبيق بنود الاتفاق والتهيئة للانتخابات يتولى رئاسة هذا المجلس ممثل عن الباثيت لاو ، ويعاونه نائبان : الاول يمثل الباثيت لاو ايضا والثاني يمثل حكومة فينتيان . كذلك يتمثل الباثيت لاو وحكومة فينتيان بمقاعد متساوية في المجلس الاستشاري . والواقع ان تشكيل هذا المجلس كان من المطالب التي اصر عليها الوطنيون .

على الصعيد العسكري ، يقضي الاتفاق ، بتحييد العاصمة فينتيان والعاصمة الملكية « لوفانغ — برابانغ » . في العاصمة الاولى ، يحتفظ « الباثيت لاو » بثكنة تضم ٥٠٠ مقاتل ، كما ينضم الفا من قوات الجبهة الوطنية الى قوات الشرطة . اما في العاصمة الملكية ، فتقوم ثكنة تضم فرقتين تابعتين للقوات الوطنية وينضم ٥٠٠ منهم الى الشرطة .

وتقضي الاتفاقية على انسحاب كافة القوات الاميركية وتصفية القواعد العسكرية وحل جيش « وكالة الاستخبارات الاميركية » السري وسحب ١٧ ألف من المرتزقة التايلانديين . وتتولى لجنة مشتركة ، بالتعاون مع لجنة وفاق دولية ، المحافظة على وقف اطلاق النار وتحديد مناطق سيطرة كل من الفريقين وفقا للقوات العسكرية المتواجدة على ارض المعركة . ان ذلك كفيل بتكريس سيطرة الباثيت لاو على ٨٠ في المئة من مساحة لاوس .

الستراتيجية الاميركية الجديدة

تبقى ضرورة للحديث عن موقف الامبريالية الاميركية وتايلاندا تجاه محاولة الانقلاب الاخيرة ، ومضاعفات هذه المحاولة على الوضع الداخلي في لاوس .

تلعب الامبريالية الاميركية في لاوس دورا خطيرا هو جزء من استراتيجيتها على امتداد الهند الصينية . ويقوم هذا الدور على وقف التدهور العسكري الذي يوسع الرقعة التي تحتلها القوى الثورية . واذا كانت الولايات المتحدة تسعى لوقف اطلاق النار الا انها تصر ، في المقابل ، على منع عقد اتفاقات سياسية قد تؤدي الى تكريس انهيار الانظمة العميلة .

وبما ان مثل هذا الاتفاق قد صيغ في لاوس ، تبذل الامبريالية الاميركية الجهود للحيلولة دون تنفيذه . والعراقيل التي وضعت ، في الساعات الاخيرة ، وضعها العملاء المباشرون لاميركا في معسكر « سوفانا فوما » . ومهما يكن من امر اعتدال هذا الاخير ، فانه يشكل قوة رئيسية في الستراتيجية الاميركية . فلولاه ، تتحول اللاوس الى كمبوديا اخرى .

هنا تتدخل تايلاندا . يبدو ان قادة محاولة الانقلاب الاخيرة استشاروا حكومة تايلاندا قبل الاقدام على مغامرتهم العسكرية . فلم يلقوا التشجيع الكافي . قد يبدو ذلك مستغربا طالما ان تايلاندا لعبت دورا هاما في حرب لاوس حيث يتولى اكثر من ١٧ الف من مرتزقتها العبء الاكبر من النشاط الحربي ، كما عارضت تايلاندا بكافة الوسائل المتوافرة عقد اتفاقية وقف اطلاق النار ، وهي التي تلعب ، بالنسبة للاوس ، دور « الاخ الاكبر » الذي يمارس على لاوس هيمنته العسكرية والاقتصادية والثقافية . فما هو اذن تفسير الحياد النسبي للحكومة التايلاندية ؟ يرى العسكريون التايلانديون ان الهند الصينية دخلت فترة ما بعد الحرب ، مع الهدنة في فيتنام ولاوس وتدهور الوضع في كمبوديا . لذا يحاولون الانسحاب من النزاع ومحاولة ممارسة سياسة انفتاح على المنطقة تنقذهم من تحمل النتائج السلبية لميزان القوى الجديد الذي يولد في الهند الصينية . هذا بالاضافة الى ان الحرب الشعبية مستمرة في تايلاندا نفسها بالرغم من انف عسكريي « بانكوك » .

اخيرا ، فان فشل انقلاب اليمين المتطرف يعزز موقع الامير « سوفانا فوما » في وجه المعارضة اليمينية المتطرفة . وهو يساهم في الاسراع في عقد الاتفاقية مع الباثيت لاو . ويدل على ذلك ان وزير المالية اعلن في مؤتمره الصحفي الذي اذاع فيه نبأ اعدام العسكريين المتمردين : « الان يمكن مواصلة المحادثات مع الباثيت لاو في جو طبيعي جدا » . ولا شك في ان توقيع الاتفاقية السياسية سيشكل انتصارا هاما لشعب لاوس ، وخطوة حاسمة في مسيرته الطويلة نحو التحرر الوطني .

تتمة مناقشات واسعة ..

ما هو بالمقابل الموقف المصري ازاء هذا الموقف الاميركي — الاسرائيلي المشترك رغم تمايزاته الشكلية ؟

الموقف المصري : التراجع المبرر بالاوهام

ان السياسة المصرية ترتكز الى مجموعة من الاوهام المنبثقة جميعا من التعويل الوهمي على امكانية التوصل الى تسوية ما ، دون الاستسلام الكامل ، ضمن اطار ميزان القوى الراهن في المنطقة . ان وسائل السياسة المصرية هي دون أهدافها بكثير : الانفتاح على الرجعية السعودية والتحالف معها تحت شعار « حشد الطاقات العربية » الذي لا يعني في النتيجة العملية سوى الاستفادة من المساعي السعودية « الحميدة » لدى امريكا ، اللجوء الى كافة أشكال الضغط الدبلوماسي الدولي الممكنة (الدول الافريقية ، دول عدم الانحياز ، أوربا الغربية ، الامم المتحدة ، مجلس الامن الخ ...) ، الانفتاح على الولايات المتحدة والتحسين النسبي للعلاقة معها كوسيلة لاقناعها بممارسة الضغط على اسرائيل ، التهديد بين الحين والاخر باستخدام القوة العسكرية (الامر الذي لم يعد يقنع أحدا ، والمشكوك في نتائجه اصلا في ظل ميزان القوى العسكري الراهن) . في ظل هذه المحاولات لتعديل موازين القوى بالضغط الدبلوماسي ، تتوالى التنازلات النظرية التي يقدمها النظام المصري (مشروع روجرز ، الحل المنفرد ، الحل الجزئي ، فتح قناة السويس ، مشروع الزيات) والاهم من ذلك التنازلات العملية التي قدمت لاقناع امريكا بممارسة « الضغط » : ١ — الصمت العملي على خرق النظام الهاشمي لاتفاق القاهرة وتصفية المقاومة . ٢ — التمديد الى أجل غير مسمى لوقف اطلاق النار و ٣ — اخراج الخبراء السوفييت من مصر . هذه التنازلات خلقت شروطا مادية ساعدت في تعجيل تحول ميزان القوى السياسي والعسكري لصالح الامبريالية واسرائيل . على هامش هذه السياسة فان محاولات مصر لبناء قدرتها العسكرية النظامية لا يمكن ان تؤدي فعلا الى تغيير ميزان القوى العسكري . وتتضح الطبيعة الهامشية لهذه المحاولات وابتعادها عن ان تشكل جوهر السياسة المصرية ، من حقيقة اقدام النظام المصري على الاستغناء عن الخبراء السوفييت فجأة بالرغم من التأثير السلبي المباشر الذي يحدثه هذا الاجراء على الطاقة العسكرية المصرية ، املا منه ان يحقق هذا الاجراء تقدما على الجبهة الاخرى ، الجوهرية بالنسبة للسياسة المصرية ، جبهة الضغط الدبلوماسي .

في اطار هذا السياق تأتي مبادرة الزيات . والمبادرة ، مع التصريحات اللاحقة لها ، تشكل موقفا متكاملا له عناصر ثلاثة : ١ — الدعوة الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط في نطاق قرار مجلس الامن تتضمن اقامة دولة فلسطينية في اطار حدود التقسيم ٢ — التلميح الى ان هذه التسوية يمكن التفاوض عليها بين أطراف النزاع ٣ — التأكيد ، لاحقا ، ان الفلسطينيين لهم وحدهم ، اذا شاءوا ، أن يقبلوا أو أن يرفضوا مثل هذا الحل .

ان الزيات لا يمكن أن يكون قد أخذ في اعتباره الجدي امكانية موافقة امريكا واسرائيل على النقطة الاولى . وأقصى ما يمكن أن يكون عليه طموح الزيات من وراء طرح هذه النقطة هو تحريك مناقشات مجلس الامن وادخال عنصر جديد فيها بالتذكير بقرارات التقسيم ، والقيام بمزاودة دبلوماسية تستهدف التوصل الى قرار دولي مقبول عن طريق طرح الحد الاقصى للوصول الى الحد الادنى . الا ان من الواضح ان الزوبعة التي اراد اثارتها الزيات في مناقشات مجلس الامن لم تكن ، ولا كان يمكن أن تكون ، أكثر من زوبعة في فنجان . اذا استثنينا هذا « الهدف » المحدود لمبادرة الزيات ، فان الاهداف الاخرى الاكثر أهمية يمكن استنتاجها من النقطتين التاليتين : الاولى تستهدف التلويح للولايات المتحدة واسرائيل بامكانية الموافقة المصرية على التفاوض في حالة احتمال التوصل الى حل مقبول والتغطية على مثل هذا التلميح بستار من الحديث الرنان عن « الامة الفلسطينية » المكتشفة حديثا . اما النقطة الاخيرة فهي تستهدف التلويح ايضا للولايات المتحدة باستعداد نظام السادات للبحث عن طرف فلسطيني مقبول يمكن ان يضمن تغطية المفاوضات ، وبالتالي امكانية التضحية بالمقاومة الفلسطينية ، والحفاظ في نفس الوقت على خط الرجعة في العلاقة مع المقاومة (للفلسطينيين ان يرفضوا اذا شاءوا) .

بورقيبة والزيات : منطلقان ونتيجة واحدة

هذه هي حقيقة مبادرة الزيات : مناورة دبلوماسية محدودة الافق ، اهدافها المعلنة (دولة فلسطينية في حدود التقسيم) لا تتناسب اطلاقا مع وسائلها (الضغط الدبلوماسي ضمن اطار ميزان القوى الراهن) .. مناورة دبلوماسية يقوم بها مندوب الى مجلس الامن ممثلا لنظام يشعر بوضوح انه قد بلغ نهاية الشوط ولم يبق امامه سوى الخطوة الاخيرة يخطوها على طريق الاستسلام ، مناورة لا تستهدف سوى المراوحة في المكان والايحاء بالحركة في نفس الوقت ، التردد في تقديم التنازل الاخير والتلويح بامكانية الاقدام عليه لقاء ثمن مقبول . الا ان هذه المناورة لا تؤدي عمليا بحكم منطق توازنات القوى الفعلية القائمة الى الحفاظ على النظام المصري في مواقعه الراهنة ، بقدر ما ستؤدي به الى الغوص اكثر فاكثر في دوامة الرمال المتحركة التي تجذبه الى وهدة الاستسلام .

ذلك ما ادركته القوى المعادية ، فسارعت الى رد تحية الزيات بمثلها باطلاق المشروع البورقيبي . ان هذا المشروع يتضمن نفس العناصر الرئيسية التي يتضمنها اقتراح الزيات مع تفصيلين شديدي الاهمية . الاول هو التأكيد الاوضح على ضرورة التفاوض الى حد المبالغة في الاستعداد العربي للتفاوض . والثاني هو توسيع حدود الدولة الفلسطينية المقترحة لتشمل شرق الاردن . وواضح أن بورقيبة لم يطلق هذا المشروع الا بتشجيع من الامريكيين ، وواضح أن الامريكيين يعرفون جيدا أن جميع الاطراف المهتمة بالصراع سوف تفسر المشروع البورقيبي فورا بانه مبادرة أمريكية . هكذا فان الولايات المتحدة ، دون أن تلتزم بشيء محدد وبشكل مباشر ، تحاول مواصلة سياسة استدراج النظام المصري ، والاهم من ذلك : البدء بممارستها مع الفلسطينيين . ان الالحاح البورقيبي على التفاوض موجه أساسا الى نظام السادات . انه محاولة التشجيع الامريكية الجديدة له لكي يخطو هذه الخطوة الهامة والاخيرة على طريق الاستسلام . وفي المقابل فان المشروع يستهدف ايهام الفلسطينيين بموافقة امريكية ضمنية مزعومة على « الدولة الفلسطينية » . وتكتسب اضافة شرق الاردن الى هذه « الدولة » الوهمية أهمية في رفع درجة تصديق المشروع ، فاذا كان احتمال الضغط الامريكي على اسرائيل مسألة مشكوكا فيها ولا يصدقها أحد من العرب سوى السادات ، فان من المعروف أن الملك حسين يتوقف بقاؤه بشكل كامل على الدعم الامريكي ، وان التلويح بامكانية التخلي عن الملك حسين يعطي المشروع حظا أكبر من التصديق . ان الولايات المتحدة التي ابتدأت تلمس جيدا الحدود التي ترتطم بها وتتكسر عندها الهجمة الامبريالية في المنطقة ، لا يدفعها هذا التلمس كما يعتقد الاخ محرر « الشرارة » الى التخلي عن هدف الاستسلام الكامل والقبول بانصاف الحلول ، بقدر ما يدفعها الى محاولة تطبيق تكتيك الاستدراج على الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية . ان الولايات المتحدة تراهن بهذا المشروع على احتمال تفكيك وتفتيت النهوض الوطني الناشيء للشعب الفلسطيني وخداع بعض قطاعاته بالاضافة الى زرع الانقسام في صفوف المقاومة والهائها عن مهماتها المباشرة ، والمراهنة على احتمال استدراج بعض الاوساط الفلسطينية ، من داخل المقاومة أو خارجها ، الى الانخراط في لعبة المساومات والتعويل على امكانية التوصل الى « شيء ما » في اطار ميزان القوى الراهن .

بالاضافة الى ذلك كله فان طرح فكرة « الوطن البديل » للفلسطينيين في شرق الاردن تستهدف تهيئة الاذهان لحل تصفوي جديد للقضية الفلسطينية خارج اطار قضية المناطق المحتلة وعلى حساب شرق الاردن . ان هذا الحل يبقى بمثابة الاحتياطي التكتيكي في جعبة الولايات المتحدة يمكن اللجوء اليه اذا فشلت مراهناتها السابقة في تحقيق أهدافها . ان خطورة مثل هذا الحل تبقى مسالة قائمة بذاتها ، ولا تندرج ببساطة ضمن اطار « اقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين » .

اذا كانت هذه المشاريع مجرد مناورات للخداع والتضليل ، أين اذن تكمن الخطورة فيها وما هو الموقف الذي ينبغي ان يتخذ ازاءها ؟

فلننته أولا من مسالة « الوطن البديل » لانها أقل تعقيدا والتباسا . ان شعبنا يرفض باختصار وبساطة ان يحل قضيته على حساب شعب اخر ، ويرفض أن يقبل وطنا اخر بديلا عن وطنه فان هذا الحل يعني بالنسبة له النسخة الفلسطينية عن الاستسلام الكامل . من هنا فان موقف شعبنا من هذا المشروع هو موقف الرفض المبدأي . واذا كان الامبرياليون الامريكان يريدون الاستغناء عن الملك حسين واستبداله بعميل اخر ، فان شعبنا لا تعنيه هذه المسالة بكثير أو قليل ، ذلك ان توزيع الغرف داخل البيت الامريكي — الهاشمي لا يهمه على الاطلاق . واذا جرت عملية الاستبدال هذه فان شعبنا لن يتوقف ، بل سيضاعف النضال من أجل دحر الاحتلال ومن أجل حقه في تقرير مصير المناطق المحتلة وانتزاع حقوقه الوطنية في الاردن بمعزل عن اسرائيل وبمعزل عن عملاء الولايات المتحدة انى كانوا وبصرف النظر أي لباس يرتدون . ذلك ان مقياس اخلاص أي نظام في الاردن لقضية الشعب الفلسطيني ومدى قبول الجماهير به والتفافها حوله بالتالي ، لا يتوقف على الرداء الخارجي الذي يرتديه هذا النظام (فلسطينيا أسمى نفسه أم اردنيا ، جمهوريا أم ملكيا) ، بل يتوقف على مدى انخراط النظام الفعلي في النضال ضد الاحتلال ، ومدى اقراره العملي بحقوق شعبنا الوطنية والديمقراطية وعلى رأسها حقه في حمل السلاح والانتظام في المقاومة .

أين يكمن الخطر ؟

باستثناء هذا الاحتمال فان المشاريع المطروحة تنطوي على أخطار رئيسية ثلاثة :

١ — ان يؤدي تعليق الامال الوهمية على هذه المشاريع الى اجهاض او اضعاف النهوض الوطني الناشيء لشعبنا والترويج لاسطورة امكانية تحقيق حل ، في اطار ميزان القوى الراهن ، يستجيب لبعض مطامح شعبنا ، مما يصرف بعض القطاعات الجماهيرية عن متابعة انجاز مهمات النضال الحقيقية التي تمكن من تغيير موازين القوى في المستقبل والحاق الهزيمة بالعدو .

٢ — ان تنزلق بعض الاوساط الى تصديق هذه المشاريع وأخذها بالاعتبار الجدي باعتبارها مطروحة للتنفيذ مما يشجع نمو تيار مساوم في صفوف شعبنا ، ربما يجد انعكاسا له في صفوف المقاومة ، يتورط في رحلة التنازلات انطلاقا من التعويل الوهمي على امكانية مزعومة للوصول الى حل راهن في اطار موازين القوى القائمة .

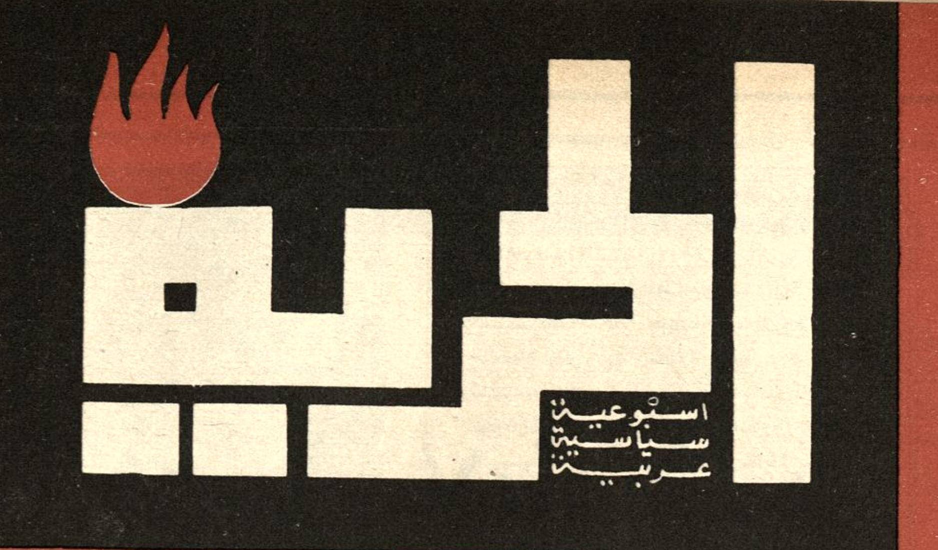
٣ — ان تنزلق أوساط اخرى ، انطلاقا من نفس الاعتبار لجدية هذه المشاريع من حيث كونها وشيكة التنفيذ ، الى افتعال صراع دونكيشوتي داخل صفوف المقاومة وشعب فلسطين مما يؤدي الى شق حركته الوطنية .

لذلك فان أي موقف ثوري حقيقي من هذه المشاريع يجب أن ينطلق من حقيقة كونها أوهاما ومناورات يراد بها الخداع والتضليل وليس الهدف من طرحها أن توضع موضع التنفيذ . ان بعض الاخوة الذين يطالبون بالرفض المطلق لهذه المشاريع والذين ينتابهم الذعر ، رغم ذلك ، خوفا من أن تكون مطروحة للتنفيذ ، هؤلاء لا يعجزون فقط عن رؤية شيء مما يجري في المنطقة ، وانما يساهمون أيضا ، وهذا هو الاهم ، في الترويج للاكذوبة الامبريالية بين صفوف الجماهير ، وفي التمهيد لمناورة الشانتاج الامريكية ان تحقق أهدافها في شق الثورة وبلورة واستدراج تيار يساوم بين صفوفها وصرف الجماهير عن مهماتها النضالية الحقيقية والمباشرة .

أن علينا ان نؤكد دوما في موقفنا من هذه المشاريع : ان الوضع الراهن يتسم باحتلال ميزان القوى لصالح الامبريالية واسرائيل . وان الحلف الامريكي — الاسرائيلي رغم كل مناورات الخداع ، لا يعرض على شعبنا سوى الاستسلام الكامل ولن يقبل له ، مختارا ، بانصاف الحلول . وان التعويل بوسائل الضغط والتفاوض ، على امكانية تحقيق حل ما يستجيب لبعض مطامح شعبنا ، وضمن اطار ميزان القوى القائم الان ، ليس الا وهما . وان سياسة ترتكز الى التعويل على مثل هذا الوهم لن تقود أصحابها الا الى الغوص التدريجي في مستنقع الخيانة الوطنية . ان هذه المشاريع ليست مرفوضة لانها تؤدي الى « اقامة دولة على جزء من أرض فلسطين » (وهي لن تؤدي الى ذلك على كل حال) . انها مرفوضة بالضبط لانها لن تؤدي الا الى شق صفوف الثورة واضعاف نهوض الشعب واجهاض نضال الجماهير . وان المطلوب ان نعبيء الجماهير ضدها بالضبط على هذا الاساس ، لكي نطوق ونشل اتجاهات المساومة ، واتجاهات الانقسام المفتعل في نفس الوقت .

ان بعض الاخوة الذين انتقدوا مقالات « الحرية » السابقة لانها طالبت بتحديد البديل عن الرفض . وقعوا في نفس الخطأ الذي انتقدوا « الحرية عليه » . حين اكدوا عشرات المرات أن البديل الذي يطرحونه مقابل هذه المشاريع هو « استمرار الكفاح المسلح » . ان استمرار الكفاح ليس بديلا . انه الخيار الوحيد . ذلك أن شعبنا ليس موضوعا الان أمام اختيارين : أما « الدولة الفلسطينية » أو « استمرار الكفاح » . ان الاختيار الاول وهمي وغير موجود . وان شعبنا ليس مطالبا بالاختيار . انه ببساطة مطالب أكثر من أي وقت مضى بمتابعة الكفاح المسلح والنضال الجماهيري بكافة أشكاله في الداخل والخارج حتى يتمكن من تغيير موازين القوى ، بالتضافر مع الحركة الوطنية الديمقراطية العربية ، وبالتضامن الفعال مع جميع القوى الاشتراكية والتحررية في العالم . ان هذا الطريق لا بديل له ، وذلك أمر لا يختلف عليه اثنان . الا أن هذا ليس صلب المشكلة . فالمشكلة الحقيقية هي : كيف ، وفي ظل أية شعارات وبرامج ، يمكن لشعبنا فعلا ان ينمي وينظم ويصعد نضاله الناهض الان حتى يفرض تغيير ميزان القوى لصالحه ؟

في العدد القادم
طريقان للنضال من أجل التحرير



بيروت - الاثنين ٣/٩/١٩٧٣ - العدد ٦٣٥ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

طريقان للنضال من أجل التحرير الكامل

الحلقة الثانية من المناقشة الواسعة حول الموقف من مشاريع الدولة الفلسطينية داخل حركة المقاومة ..



الوحدة المعلّقة والصراع الاخير في مصر



انتصر الاضراب العام رغم محاولات التمييع

لكي يتحول الاضراب العمّالي العام الى سلاح فعال بيد الجماهير

هذه هي المرة الثانية التي تلجأ فيها الحركة العمالية الى سلاح الاضراب العام خلال اقل من سنة. تدل هذه الواقعة، بلا شك، على عمق الصراعات الاجتماعية الدائرة في البلد نتيجة تدهور الاوضاع المعيشية لاوسع الفئات الجماهيرية، وللطبقة العاملة بنوع خاص.

تحت وطأة النقمة الجماهيرية العارمة على مجزرة معامل غندور في تشرين الماضي، اعلن الاتحاد العمالي الاضراب العام ليوم واحد احتجاجا على المجزرة. لكنه رفض استخدام الاضراب كسلاح لفرض تنفيذ المطالب العمالية العامة التي استشهد من اجلها يوسف العطار وفاطمة الخواجه على ابواب معامل غندور في الطيونة: التصدي الفعال للغلاء، حق التنظيم النقابي، الغاء الصرف الكيفي، تحسين شروط العمل. فكان الاضراب العام نهاية للتحرك وتنفيسا له في آن معا. تخلى الاتحاد العمالي بعده عن عمال معامل غندور، وغطى، بمواقفه المتخاذلة، هجمة السلطة وارباب العمل مستخدمين اسلحة الصرف الكيفي الجماعي واقفال المعامل.

وللمرة الثانية، تبذل الجهود لتحويل الاضراب العمالي العام الى اجراء رمزي، الى « رفع عتب » يكون بمثابة خاتمة للتحركات وتنفيسا لها وتطويقا لتصعيدها.

في مطلع الاسبوع الماضي، اعلنت قيادة الاتحاد العمالي الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ اب الجاري. وقد جاء القرار رضوخا لضغوط الجماهير العمالية التي يتصاعد تذمرها من تدهور اوضاعها المعيشية ومحاولات تحميلها اعباء المغامرات الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية. وقد عبرت عن هذا التذمر بمختلف الاشكال، كان من اهمها اضراب عمال « المعدنية الخفيفة » الذي انتهى الى انتصار واضح حقق معه العمال معظم مطالبهم المقدمة.

وليس ادل على قوة سلاح الاضراب العمالي العام من ردود فعل السلطة وارباب العمل عليه. فوجئت الحكومة بالقرار وكانت تعتبر ان الانقسام داخل النقابات سوف يحول دون اتخاذ مثل هذا القرار. بعبارات اوضح: كانت تتوقع ان يقف القادة اليمينيون ضده. وعلى الرغم من لوم الاتحاد العمالي العام لكونه لا يراعي « الظروف الدقيقة » في البلاد، الا ان اجراءات رفع الحد الادنى الى ٢٢٥ ليرة واقرار زودة الخمسة في المئة، كانت بالدرجة الاولى ردا على قرار اعلان الاضراب العام ومحاولة لتطويقه.

بناء على هذه الاجراءات، واجهت القيادة اليمينية للاتحاد العمالي مجلس المندوبين باقتراح يقضي باعلان الاضراب الرمزي لساعة واحدة يوم الثلاثاء في ٢٨ اب الجاري. على اعتبار ان قرارات مجلس الوزراء تنم عن « فهم الواقع العمالي » وانها « لاقت ردة فعل حسنة وايجابية لدى العمال والمستهلكين ». وامام اصرار فريق من اعضاء مجلس المندوبين على مواصلة الاضراب المفتوح، جرى التوصل الى تسوية تقضي بالاضراب العام ليوم واحد في الموعد نفسه « من اجل افساح المجال للسلطات لتتمكن من تحقيق مطالب الاتحاد العمالي العام ». هذا وفوض مجلس المندوبين المجلس التنفيذي للاتحاد العام اعلان الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ ايلول المقبل اذا لم تنفذ المطالب.

وكانت ردة فعل الاوساط النقابية وجماهير العمال على رفع الحد الادنى وزودة الخمسة بالمئة شبه اجماع على اعتبارها غير كافية. ولاحظ العديدون ان ارتفاع الاسعار — الذي بلغ ٥٠ بالمئة — قد ابتلع سلفا اضعاف اضعاف هذه الزيادة. هذا بالاضافة الى امرين رئيسيين:

الاول، ان رفع الحد الادنى وزيادة الخمسة بالمئة لا يطال فئات عمالية واسعة من المياومين والنساء والاحداث وغيرهم.

والثاني ان ارباب العمل الصاعدين، مصممون على الامتناع عن دفع الزودة. وهذا، على الاقل، ما تشير اليه تصريحاتهم الحادة ... وهذا يعني ان اجراء الدولة يفتح معركة قائمة بذاتها هي معركة تحصيل الحد الادنى الجديد وفرض رفع زودة الخمسة في المئة. وفي هذه المعركة، لا يزال ارباب العمل يملكون اسلحة جبارة هي الحق المطلق في الصرف الكيفي وفي التاجيل على دفع الزودات وقمع التنظيم النقابي، كما يستفيدون من تواطؤ القسم الاكبر من قيادات الاتحاد العمالي.

هذا بالنسبة الى رفع الحد الادنى والزودات. اما بالنسبة الى المطالب الباقية للاتحاد العمالي فهي المطالبة بوضع قانون ايجارات جديد، وبناء الاسواق الشعبية لبيع المزروعات مباشرة من قبل المزارعين للمستهلكين وانشاء المحاكم المختلطة التي يمثل فيها العمال لمراقبة الاسعار ومكافحة الاحتكار.

أول ما يجب ملاحظته ان اي بحث في قانون ايجارات جديد لا يبدو انه سيتم قبل تشرين القادم. اما المطالبة بالاسواق الشعبية، فانها على اهميتها، تبقى جزئية ما لم يتم التصدي للاحتكار في استيراد المواد الغذائية والضروريات. اخيرا، يبقى مطلب المحاكم الاستثنائية بلا قاعدة راسخة طالما انه لا يرتكز الى قوانين تحدد نسب الارباح. وهذا ما يثير مجددا مصير مشروع تحديد نسب الارباح التجارية الصادر عام ١٩٦٧.

كل هذا يعني ان سلاح الاضراب العام، عندما يكون بين القيادات اليمينية المهيمنة على الاتحاد العمالي، يتحول الى وسيلة « رفع عتب » واستجلاب التنازلات الجزئية التي لم تعد تحل اية قضية من القضايا الجماهيرية الحيوية والملحة. وهو بذلك يضيع الفرصة تلو الفرصة لفرض تحقيق المطالب الملحة والمشتركة للجماهير العمالية.

العمال يتساءلون: لماذا يرتهن الاضراب العام بالمظاهر السطحية لازمة الغلاء الراهنة؟ لماذا لا يكون ايضا وسيلة لفرض تنفيذ مشروع الاتحاد العمالي نفسه في تعديل مواد قانون العمل المتعلقة بالصرف الكيفي — هذا السيف المسلط على رقاب الطبقة العاملة والذي يهدد بضرب وتصفية تحركاتها وارهابها من خلال ابتزاز ارباب العمل لحاجتها لخبزها اليومي.

خلال الاسابيع الاخيرة، شهدت البلاد حملة واسعة النطاق من التحركات الجماهيرية ضد الغلاء وضد انقطاع المياه. من العريضة الى زيارة الوفود للمسؤولين الى التظاهرات وقطع الطرق. عبرت فئات جماهيرية واسعة عن رفضها تحمل اعباء ازمات نظام «الاقتصاد الحر». وكان من ابرز هذه التحركات المهرجانات والتظاهرات الاخيرة في طرابلس وساحلي المتن الشمالي والجنوبي وبعلبك وغيرها. اسهم في هذه التظاهرات التي دعت اليها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية فئات من اللبنانيين تنزل الى الشارع لاول مرة، كما برز فيها تمثيل ربات البيوت، اللواتي يستشعرن مباشرة حدة ازمات المياه والغلاء. وشكلت هذه التحركات الرافد الذي يغذي الاضراب العام ومظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الكبرى يوم الثلاثاء القادم (ساحة ٢٣ نيسان، الساعة السادسة).

ان تلازم هذين الحدثين في يوم واحد تعبير عن تضامن الطبقة العاملة مع جماهير الكسبة والطبقة الوسطى الدنيا من اجل مطالبها المشتركة.

وان جماهير العمال ستنفذ قرار الاضراب العام مثلما نفذته في تشرين الماضي. اي بتحويله من دعوة « رسمية » عامة، الى واقعة فعلية، عبر المسيرات الشعبية التي فرضت على ارباب العمل اقفال معاملهم. وفي الوقت الذي تسعى فيه القيادة اليمينية للاتحاد العمالي الى تحويل الاضراب الى اجراء رمزي وخطوة « رفع عتب »، فان المهمة الملقاة على عاتق القواعد العمالية الواسعة، والقوى اليسارية والديمقراطية، هي مهمة تحويل اضراب اليوم الواحد والمظاهرة الجماهيرية الكبرى التي سترافقه، الى نقطة انطلاق لتصعيد النضال من اجل برنامج مشترك يندرج على رأس مطالبه: احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية، وخفض اسعارها على اساس ما كانت عليه في مطلع هذا العام، واعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى ارتفاع الاسعار، وشمول الضمان الاجتماعي والصحي للطلاب والعمال الزراعيين وصغار المزارعين، وخفض اسعار الادوية وحصر استيرادها بصندوق الضمان، والغاء الصرف الكيفي واحترام حريات العمل النقابي، وخفض الايجارات وانفاق الفائض من اموال صندوق الضمان على مشاريع جدية للاسكان الشعبي، وغيرها وغيرها من المطالب الملحة التي تشكل وحدها الضمانة دون استمرار تدهور مستوى معيشة الجماهير الكادحة.

ليكن تنفيذ الاضراب العام وانجاح مظاهرة الاحزاب يوم الثلاثاء القادم الخطوة الاولى على طريق النضال من اجل انتزاع هذه المطالب.